

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

اقول بعد الحمد والسلام
اكنو خير ما به المرء عني
وهذه الفية فيه حوت
فاثقة الفية ابن مالك
وجمعها من الاصول ما ظلت
تسبها لم جو غيرى منه
واسئل الله وفاء الملتزم
قول الناظم **اقول** اى قول بعد الابتداء بالحمد لله وهو لغة الوصف باجمل تقظيماً له .
وعرفاً فعل ينبئ عن تقظيم المنعم لا نعامه . فالحمد العرفي المرادف للشكر اللغوي اعم
مطلقاً من اكد اللغوي مورداً وأخص منه مطلقاً متعلقاً . ثم المراد باكد اكد المنشأ بهذا فانه
في قوة اجملة فلا يرد . أن كلامه يفيد سبق اكد بإنشاء المأمور به على أن إعادته
مصلحة متضمنة لكون المحمود اهلاً للحمد وهو انشأ له ضمناً . وقس عليه الكلام في السلام
والصلاة . ودفعه بأن المراد المنشأ من هذا الشعر كله لا بمجرد بعده . وبأن المراد
الملفوظين الغير المكتوبين أو بأن المراد باكد ما فهم من البسطة ليس بجديد . الاول
لما مر . والثاني لبقاء المؤاخذة بعدهم آلتا المطبوعة والثالث بعدم جريانه في الصلاة
الصلاة والسلام المأمور بهما . بقوله تعالى ﴿ وَصَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾ . قوله **على النبي**
بالتشديد من النوة اى المكان المرتفع لرفعة رتبته أو من النبأ بفتح الباء بمعنى أخبر أو
يسكونها بمعنى الإرتفاع أو بالهمزة من النبأ . وعلى كل فهو إما بمعنى فاعل أو مفعول . وهو
إنسان أو حي إليه بشرع وإن لم يؤمر بتبليغه ولا بنا فيه كونه مخبراً لجواز كونه لنفسه .
فإن المصنف أمر به فخر سول . ولم يقل على الرسول لإعادته استحقاق اكد بالرسالة بغير
الاولى . قوله **افصح الانام** اى ابلغ الانام أكنى والإسنى ويلزمه كونه افصح لان البلاغة اخص
مطلقاً من الفصاحة . قوله **اكنو** المراد به ما يعرف به أحوال الأفاضل إعراباً وبناءً وذواتها
صحة واعلا لألا المرادف لعلم العربية بالمعنى الأخص . . . ولم تفسره بما يشمل أكل لعدم استعماله فيه
فالظرفية الآتية ادعائية . قوله **خير ما به المرء عني** اى خير علم بسبه المرء عني وقصد لقلبه
أو ما اعتنى المرء به . فعلى الأول عني مجهول وعلى الثاني معلوم كرفى . ولما كان مقول القول غير مدلل

علاه بقوله **اذ ليس علم** اه اى من العلوم الدينية او مطلقا بناء على جريانه العادة بتدوين العلوم بالعربية المحتاج معرفتها الى تصحيح على وفق قانون العربية **عنه** اى عن **الحو** اغتناء حقاً. قوله **يقتنى** فلا يريد ان اغتناء للعلوم العقلية الصرفة عنه فلا يمح دعوى السلب **اللى**. قوله **نوت** اى قصرت هو اى قصرت مؤلفها بها النفع للطلاب كغيره فالنسبة مجازية. قوله **لونها** ولما اعترف على ابن مالك في دعوى غلبة الفية على الفية ابن مصل بانها كادلي عليه على انما ظم مدعاه وخال **لونها** **قوله** **اهل** معلوم او مجهول واستاده على الاول الى الالفية بالمجاز و على الثانى الى المرسلات بالحقيقة ويرجع الاول الطابق و الثانى القرب. قوله **ترتيبها** مصدر محول والمنع مصدر معلوم فلا يريد ان المنع عن الترتيب فلا تفع الاضافة تدبر **قوله** **و جاء الملتزم** قضيته ان اخطبة ابتدائية فينا في مفاد قوله المار دونت الخ لدلالته على انها احادية **الا** ان يراد بالاجتناء وسا ئر الاوصاف ما هو كسب التقل

(ترتيبها لم يوفى منه) اى منع نوع ذلك الترتيب في كتب **الحو** كسب على بناء على هدف المصنف هنا او على قوله **ترتيبها** او على ارتكاب الاستخراهم فان دفع أمور اعدّها ان ترتيب كل كتاب لا يجوز منعة غير مؤلفه فلا مدح في قوله **ترتيبها** بل كاختلاف فيها و ثابت ان هذا الترتيب موجود في جميع اجوام من كتب الأصول. ثالثاً ان عدمه في سائر كتب **الحو** غير معلوم فلا يمح جنهم المصنف به

اللائم في المقدمات

وعندنا اللمة قول مفرد

واقترنت باحد الازمنة

بغيرها حرف وسم بالفضلة

له وتقرئ وان تنادى

وناء انشئ سكنت ما في لهم

مع قبول ياء من مخاطب

كهم سما فعل وشتان ووا

واجمة انشئ وفيد بالترزم

وذات وجهين لها من الية

كلامنا قول مفيد يقصد

فان على معنى بها قدرات

فعل و الا فهي اسم والتي

والاسم سم باجر والاسناد

والفعل ما في بالعين ولم

والامر ما يفهم منه الطلب

ومشبه الثلاث ما هذا حوى

وما حوى ثلاثة فهو الالام

اسميه فعلية ظرفيه

قوله **كلامنا قول** . يقال الأولى ذكر اللفظ لأن درء المفسدة أهم من جلب النفع كما نقول
 مفسدة حتى يدرك أن استعمال المشترك أنها يمنع عند عدم القرينة وهي على إرادة القول
 الملفوظ كائنة هنا . قوله **وعند الله** لو قال لذاته الكلمة قول مفرد لا يخرج المقصود بغيره
 كان تعريفه أوفى ولم يمتح إلى تقييد المفيد بقيد رب الفاعل . قوله **واقترنت** الإقتران
 صفة أكدت قسبته إلى الكلمة من نسبة صفة جزء المدلول إلى الدال . ولو قال مقترنا كان
 أولى . ثم المراد بالإقتران بحسب الوضع الأولى ولو مع آخر منها . فلا يخرج عن التعريف الضمني
 للفعل للفعل المنسلخ عن الزمان كفسى . والفعل المضارع ولا يدخل أسماء الأفعال واسم الفاعل
 المقترن بخواص . قوله **والاديسم** اسم افتاده على من تشبهاً على أن الاسم مأخوذ من الوديسم .
 قوله **وتاء انشئ** أي تاء الفاعل ولو حكماً لما في عست هند أن تقوم فلا يدخل فيه ربت ونمت ولا يخرج
 إنشاء إلا حقة بغوليس . ثم المراد الساندة أصالة والآخر ربت نحو قالت آخر أخرج . قوله **ما في كهم**
 عطف على (فأخرج) كحذف صدر الطلة . أي اسم الفعل الذي هو ما في بناء الخ . قوله **والامر ما يفهم منه**
 أي يفهم بحسب أصل الوضع من هيئته طلب الفعل . فلا يدخل الأمر المستعمل في الإنذار ونحوه كونه
 مجازاً ولا يحول فيه زبد . والمطلب منك القيام ولا فاعل . كان الطلب في الأول بواسطة الألف
 وفي الثاني مدلول المادة وفي الثالث للترك . على أن دلالة ليست بمعنى الهيئة . قوله **مشبه**
الثلاث أي ما يفيد معنى أحد الأقسام . كان إفادة معانيها معاً مستحيلة . وفي الآلام إشارة إلى أن
 لا من خواصها شاملة واللام يفتح أكلم على اسم الفعل بقوله ومشبه . وما خلا ما من أن العلامة غير
 منكسة مخفوف بها إذا لم تكن مساوية . قوله **وما هو** ثلاثة أي متفقة النوع أو مختلفها
 وأجمع أكله لا يقتصر العطف والربط مقدم على العطف فلا يلزم احتواء الشيء على نفسه بل
 احتواء الكل على الجزء . قوله **وأجمله اثنين** من العطف على معنوي عاملين مختلفين من غير
 تقديم المجزور إذ أجمله معطوف على الكلام وقوله **راشئين** معطوف على الثلاثة ثم مقفاه
 تسمية المركب من حرفين فقط جملة فينا في التقسيم الآتي . قوله **ذات ومبين** أي لذات
 الوحيين شرف على البواقي لإفادته ما يفيد . الإسمية والفعلية معاً . قوله **أوجمله خبرها**
 أي خبر المبتدأ فيها أو خبر الذي هو خبرها فالإضافة للثابت إلى ظرف المشبهة أو للجزء
 إلى الكل . قوله **خبرها** معطوف على اسم تكون لمكان الفعل . قوله فعلية الخبر أو ظرفية نحو
 زيد في الدار أبوه . أو بالعكس نحو في الدار غلامه قائم وعلمت زيداً أبو عالم فاختصار العطف في الشرح
 على الأولى بناء على الغالب

المعرب والمبني

والإسم فابنه لشبهه أكره في
وفي افتقار جملة أن املا
وغيره أعرب والمبني بني
يعر من الإناث والتوكيد أن
واختبرت فيما قبل أن يركب
قوله **والإسم فابنه** الفاء زائدة أي أحكم بناء الإسم كما جعله مبنياً لأنه فعل المعرب ولو
قال والإسم مبني كان أولى وأوفق بقوله وغيره أعرب. قوله **لشبهه** قضيته أن غلة البناء
منحصرة فيه وفيه رد على من بقى الإسم بمشابهة الفعل وما يقال قضيته تقدم وضع أكره
لأنه يلزم حمل الموجود على المعلوم مع أن اللاتق يشرف الإسم عكسه. منه دفع جواز أن يوضع
قبل أكره لا نظراً إلى حكمه وبعد وضع أكره يلحق به في الحكم. ثم ينبغي تحصيل التشبه بالم
يعارضة موجب الإعراب والانتقضى بنو أي في ~~الاستفهام~~ الاستفهام والشرط وذان و
تان. قوله **والمعنى** فسر المصنف بكونه متضمناً معنى من معاني أكره. ويتجه عليه
امران. كونه الإسم مرفوعاً لعدم استقلال معناه التضمني. وبناء الطرف المتضمن لقي و
التمييز لتضمنه معنى من. ويمكن أجواب عنهما بأن المراد بالمعنى المتضمن ما هو رائد على الموضوع
له. وعن الثاني بأن المشابهة فيه أفادته بحيث لا يلتفت إلى أكره ولا يجوز ذكره. قوله **قف**
صفة المعنى أي تقي به أكره ويكن عمله صفة الثلاثة. قوله **وفي افتقار جملة** أي حقيقة أو حكماً. قوله
ولفظه الاختصاص المفهوم من الإفاضة غير ملحوظ. وكذا في قوله **وكونه** والمراد باللفظ التلطف
فلا يتجه أنه يستلزم إفاضة الشيء إلى نفسه وكون وجه التشبه **معنى** له عين التشبه أو المشبه به
كان الأول مبني على كون اللفظ بمعنى الملحوظ به والثاني على اعتبار الاختصاص المذكور. ولوقال
ر واللفظ والكون مساقاً مهملاً. كان أجل. بقي ههنا شبه آخر يسمى جمودي بأن يكون غير
متصرف. ومثل له بالفتير كانه لا يتصرف فيه بوجه. وكوهما وهم ليسا فرعين له. ولعل
المصنف يدخله في الاستعمال حيث لزم طريقة من طرائق الاستعمال. أكره. قوله **والأمر**
أي بني ففيه الإلتفاء. وقال اللوفون مجزوم بلام مقدرة ويرده أن حذف هو أجازهم وأبقاء عمله
ضعيف كإجاز. ولهذا الخلاف ذكره بين قسيميه. قوله **أن يعر** النقي الضمني المستفاد منه معجو
مشوجه إلى كل من المتعاطفين كالمجموع فالكلام معوم السلب

قوله **ان باشرة** يعني ان العرى مشروطا بالمباشرة والا بان فعل بين التوحيين النون والفعل يكون معرباً تقديره كما مبنياً كما في صورة المباشرة هذا. ثم ان النون اعم من اللغلي والتقدير قوله **واحرف بالبناء** هي هنا اكلم مستفاد من قوله لشيء اكره الا انه نالهم تنميماً للأقسام صراحة. قوله **واختبرت الغ** فيه ان هذا مخالف لما يفيد قوله (وغيره اعرب) من حصر الاسم في المبنى والمعرب الا ان يبني على منزه غيره وان الشبه ان همالى وهو عدم كون الشيء معموكاً عاملاً موجود فيه الا ان يحمل على عدم الصلاحية

هو الاصل في المبنى تسكين ككلم وهو بقتت ويرى ملتزم
او هو اوناثبه في الأمر
قوله **والأصل في المبنى تسكين** اعلم ان ابواب المبنيات ثمانية على عدد ابواب أجنة الباب الأول ما لزم البناء على السلون وهو نوعان اشارة اليهما بقوله (و هو بقتت الغ). قوله **بقتت** علل سلونه بانه لو ^{حرك} لزم تولى اربع حركات فيما هو كلمة واحدة وهو ممنوع وينتقض بغو جتدل وعلمطل وخو شجرة. ويجاب بان الاولين من الان عن جنادل وعلاطل وأن جاء التأنيث تحكم. بقى انه لم لا يجوز ان يقال بان نحو ضربت ونحو مبنى على الفتحة المقدره كضربوا. قوله **او هو اوناثبه في الأمر** قد يقال بطلل اكسر بنحو ^ر امرأ مثلث الدال وخوع وفي الا ان يحمل على السلون على ما يعم اللغلي والتقديرى. قوله **خواضرب اضربا** فضيحه ان نحو اضرب اضربا فعل. وفيه تأمل. كانه مركب من الفعل والاسم فإطلاق الأمر عليه من اطلاق اسم اجزى على الكل. وكتب ايضا الباب الثانى ما لزم البناء على السلون اوناثبه وهو نوع واحد اشارة اليه بقوله (او هو او الغ)

والمحاظره الكفتح بها ض جردا
وفي ليسجن والذى بدا
والزمن المبهم ان اضيفا
وجاز ان تعربه وان وضع
او هو اوناثبه وهو اسم لا
نفتاً وتوكيداً وعطفاً كثرها
قوله **والطلع النفع** اى الباب الثالث ما لزم البناء على الفتح وهو سبعة انواع
وقدر الفتحة في خو غدا
مركباً ما لا او طرخاً او عددا
لجملة او ذي بنا تعريف
من قبل اعراب فاعراب رجع
نافية للجنس فرداً او تلا
لا فيه والنصب ورفع عرى

قوله **والزى بها مركبا** أى ظهر مركبا تركيب المزج ويستوى فيه كونه حالاً نحو هو جاري بيت بيت والفاعل فيه ما فى جارى من معنى الفعل وهو المجاورة أو ظرفاً زمانياً كوصباح مساءً أو مكانياً أقولهم سمعت الهمنة بين بين . أو عهداً كأحد واحد عشر عشرة إلى تسعة عشر وتسع عشرة فإن **أجز ثين** منها مبنى على الفتح كما اثنتى عشر واثنى عشرة فإن **أجز الأول** منهما مقرباً اعراب المبنى . قوله **والزى المبهم** أى اظهره الفتح فى الزمن المبهم وهو ما لا يدل على وقت معين كالحين والساعة إن اضيفاً جملة كقوله على مبنى ألقى الناس . أو اظهره فى المبهم ولو غير زمان وهو ما لا يقع معناه كما بها يضاف اليه كمثل ودون ما هو شديد الإيهام إن اضيف إلى ذى بناء فإنه يلتصق من بناءه كما يلتصق المضاف إلى المعرفة تعريفاً منها وليس المعنى إذا اضيف إلى المبنى إضافة مفيدة للتعريف بإباء تمثيلهم بمثل عنه إذا لا يعترف بالإضافة قوله **وجاز أن تعربه** أى المضاف إلى أحد الأمرين ففى المضاف إلى المبنى يستويان وقضى بالرفع والنصب لقد تفاعل بينكم . وأنه لحق مثل ما أنكم تنطقون والمضاف إلى اكتملة إن كانت فعلية وفعلها ما فى كذا من فالباء راجع . قوله **وان وضع** أى ظهر من قبل معرب بأن كانت إسمية كقوله على حين التواصل غير داني . أو فعلية وفعلها معرب كذا يوم ينفع الصادقين صدقهم فاعراب فيه رجع على البناء للمجاورة فيها . وقوله **وان وضع** كأنه استثناء من قوله جملة يعنى إن المضاف إلى اكتملة لا أنها يكون بناءه راجعاً إذا كانت مبنية بأن كانت فعلية والفعل مبني والباء أن كانت إسمية أو فعلية والفعل معرب فالإعراب راجع .

قوله **فرداً** المراد بالمفرد غير المضاف . وأعلم أن الفتح فى المفرد وأجمع المكسر ونائبه أما ياء وهى فى المثنى أو أجمع المذكور المصحح أو كسرة وهى فى نحو مسلمات . قوله **او تلاف** عطف على قوله اسم أى أو تلافه ما لكونه نعتاً الخ . ويشترط فيها كون كل مفرداً تابعاً لمفرد غير مفصول عنه وفى بناء اسم لا كونه غير مفصول عن لا والا لم تفعل فيه . وكلامه لا يبنى بتماء هذه الشروط . ويمكن أن يكون رأى بمعنى الواو أى وتلافه . وقوله **نفتا** منصوب بنزع أكافى أى كالنفت . أى يشترط فى بناء اسم لا الإفراد وعدم الفصل كما يشترط لأن فى بناء تابع الاسم الغير المفصول حينئذ يبنى كلامه بتمامها . بقى أن كلامه مشعر بوجود التأكيد وهو كذا مث ومثاله كماء ماء بارداً . وما يقال أنه ليس بتأكيد لأن الثانى ليس بهرادف ولا منى اللفظ التأكيد المعنوى مندفع بأن التقيد بالبارد متأخر من التأكيد . والثانى مساوٍ للاول

والكسر في كسبويه المختتم
 او سب الاثنى ثم ضم اطرد
 من الطروف مثل قبل اول
 وای ان يحذف ضمير الملة
 كما اذا مضاف كل ذكر
 او هو او نأبؤه في ذي النرا
 وقد رن ضم الذي قبل بني
 والكسر قوله **والكسر في كسبويه** كلامه ظاهر في عدم وجود الكسر في الفعل وهو كذلك و
 حركة شئ حركة عين المضارع. قوله **المختتم** تشبيهه على ان المراد بمثل كسبويه مما ناله
 في كونه مختتما بالصوت ليتحقق فيه التشبه. قوله **وامس** بني لتضمنه معنى حرف التعريف
 وعلى الكسر دفعا **تصحا** لاقاء الساكنين. ويشترط في بناءه خمسة شروط ان يرد به
 معين ولا يضاف ولا يهضم ولا يكسر ولا يعرف بال. قوله **امرا** بالجر صفة. قوله
او علم معطوف على الأمر مضاف الى الاثنى اي علم اثنى وسبها وكلامه ظاهر في أن
 فعال اذا لم يكن احدى الثلاثة لم يبن وهو ممنوع كيف وفعال ان كان معدولا سواء
 كان اسم فعل كنزال او علم مؤنث محذوم او معدرا محملا محذوم عن محذورة او حلا
 نحو واخيل يعدو وفي السيد بدار اي متبددة او صفة جارية مجرى الأعلام نحو ولاق للمنة
 او صفة ملازمة للداء كفساق بني للشبه الاستعمالي في الأول واكمل عليه في البواقى ولا ينافيه
 حصص سبب البناء في شبه احرف لأنه اعم من أن يكون بلا واسطة او بها. ولوسى بها
 مذكرا غريب غير منصرف. وان كان غير معدول لم يبن اسما كجناح او معدرا كذهب او صفة
 كجواه او جنسا كسحاب فلو قال وامس او فعال عدلا لم يسم به مذكرا وضم اطرد كان اشمل
 قوله **في مانوى** اي في مضاف نوى اضافة الى مضاف اليه لفظا فحذف ذلك المضاف ان لو فقد
 لفظا ومعنى اعرب وكان ذلك المضاف من الطروف المقطوعة عن الإضافة سماعا مثل اه.
 قوله **غير** اي كل من غير واي وعمل نوع مستقل اكق يقبل وبعد فانواع المبنى على الفم اربع
 قوله **والى ان يحذف** اي اطرد الضم عند كسبويه واكهور في اي الهومولة تشبيها يقبل و
 بعد ان يحذف ضمير هو مصدر الملة له وذكر المضاف اليه والا كان مقربا وفاقا. واستدلوا

عليه بقوله تعالى. ثم هه لننزع عن من كل شبيعة ايهم اشتر وعلاوه بشدة امتياها الى المكثر
و لكن اتبع انا وانت هه الاخفش والخليل ويونس في القول باعتبار تي اي اي كما يشعر به
عبارة الشرح. واول اناية جعلها استفهامية. اما محكية بقول مقدر او معلقاً ما قبلها عن
العمل او مجعولاً مفعولاً الفعل كل شبيعة ومن رائدة. لكن يتم الثاني اذا قبل بعدم تخصيص
التعليق بأفعال القلوب ووقوع الاستفهام بعد غير افعال العلم. والقول على اكدية. والثالث
اذا حكم بنزادة من في الاثبات والمستعمل لا يقول شئ منها ونقص العلة جريانها في ما
اذا حذف المضاف اليه معه هه مع اعرابه. ولكن له القول بان الله شبه المذني للحرف الافتقار
الذاتي الاولي وهو غير موجود فيه كان الافتقار الى المضاف اليه اولى كاذاني ومصدر الملة
بالفلس. ثم الأشمل الموافق لعبارة البهجة أن المعراه يتي جميع المذكورات. قوله كما اذا مضاف
اي كما تقرب المذكرات وفاقاً لا خصوص الظروف كما يشعر به عبارة البهجة. ولا يلزم من ذلك
استعمال (عل) مضافة لان صدق الشرطية الممتدة لا يستلزم صدق طرفيها. على انه صرح فيها
بانه يفهم من ذكر المصنف لها جواز اضافة لفظاً وبه صرح اكوهري. وخالف طائفة
ابن الربيع. اذا مضاف اليه كل منها ذكرناه او كما يعرب اي اذا ذكر مصدر صلة اي حذف
المضاف اليه ام لا او كما يعرب منها سواها اي اي انا نكل والأمثلة في شرحه.
قوله او هو او ناثبه هذا هو الباب السابع من المبني. وهو ما لزم البناء على الضم او ناثبه وهو
الالف والواو وهو نوع واحد قوله اما علماً وعلميته باقية و النداء ينزده الفصح وما يقال
انه يسلب تقديره منقوض بلفظ اجلالة واسم الإشارة لعدم قبولها التكليم هذا. وقد
يقال ينبغي تخصيص بنائه بما اذا لم يكن مستغنياً نحو يا زيدا فإنه معرب مجزور. قوله قيل في
كيا سيبويه ويا حذام ومثل المبني قبله المحكي كيا تأبط شراً ونوياً موسى ويا قاضي
فالأولى ان يذكرهما. قوله وفي جيل الوجه اي في المضاف بالإضافة التفضلية. احكم بضعف البناء
على الضم خلافاً لتقلب فقولهم المنادى المضاف منصوب باق على عمومته. قوله ضما وهي
وذهب تعلق الى جواز بناء حسن الوجه على الضم كان الإضافة في نية الإفعال. ورد بان
البناء ناشئ عن شبه التمييز والمضاف عادم له.

وغير مختص كهل وثما
من الإشارة واسما الفعل
قوله **وغير مختص** أي نوع سواء كان مشتركاً بين نوعين كما في اسم الاستفهام والشرط
لعدم وجود المضموم والمكسور فيهما وبين الآخر كما في **الواقي**. قوله **كهل** مثال
لفرد النوع الغير المختص بالنوع، أو الكلام من تقديم اللطف على الربط فلا يرد. أن هل
مختص بالسكون فلا يصح التثنية. قوله **واسما الفعل** مقصور اسماء جمعاً أو ثنية على لغة
بني حدرت من لزوم الألف في أحواله الثلاث

فصل

رفع ونصب لذي الإعراب متم
فارفع بضم وانصب فتحاً وحبر
قوله **رفع ونصب** فيه **كلام** وكأية ولو قال الإسم ينجر وفعل ينجزهم كلاهما بالرفع
والنصب وسم كان أولى. قوله **فارفع بضم** الباء ستحقق أي ارفع رفعاً متحققاً بضم تحقق
العام في ضمن الخاص أو ارفع معللاً بضم

وغير ذا ينوب فانصب بالالف
أباً أخاً حمأ هنأ والنقص بل
وهذه المحبة فماً إن ه تحذف
نصير بياء مفرداً مكسراً

قوله **ما أمف** متنازع فيه للأفعال الثلاثة. والمراد بأصف أنه ليس فيه خبر. قوله **أباً** الخ بدل ما
قوله **والنقص** أي حذف لامه وإعرابه بالحق كانت على العين أكثر استعمالاً في الفن من الإتمام و
هو الإعراب بالحروف الثلاثة. قوله **وقل** أي النقص قليل في الثلاثة الأول أعني أباً وتاليه
بخلاف القصر بأن يكون بالألف المقصورة في الأحوال الثلاث. فإنه كثير بالنسبة إلى النقص وإن
كان قليلاً بالنسبة إلى الإتمام فالإتمام أكثرها. فظهر أنه ليس معنى قوله (وقل) أن النقص
أقل من الإتمام بخلاف القصر. قوله **آخره** هذا مشعر بأن الميم جزء منه إمالة. وليس كذلك
لأنه بدل من الواو. وبأن التعرب بالكلمات هو الفاء مع أنه ليس به عرب ويمكن أجواب بأن
المراد بآخره آخر دال الفص المخصوص وهو اعم مما معه ميم أو غيرها. على أنه قيل

بأن الميم أصلية. قوله **إن تفت** يريد عليه أن الإضافة لازمة في ذوو الفم بلا ميم
فاشتراطها تحصيل الكامل. وإن نحو ما أيا لك منصوب بالإلف مع عدم إضافته. ولذا قول الشاعر
خالف من سلفي فيا شيم وفاء. ويمكن أجواب عن الأول بأن الإشتراط في الكل مبني على
التقليب. وعن الثاني بأن الأب مضاف إلى المكاف والدم مقحمة. لأنه مشعر بأن لا يعرب
إلا في هذا الإعراب بإضافته إلى ياء المتكلم. قوله **لفي ياء** كأنه لو أضيفت إلى ياء أعربت بحركات
تقديرية. ويشترط أيضاً أن لا يكون المضاف إليه مفتوحة بساكن نحو آمنت بأبي القاسم عليه
السلام. وإلا أعربت بحروف مقدرة. وكأنه لم يذكره لأن مراده بالحروف أعم من المقدرة.
قوله **ومحذوا** إخباراً أو إنشاءً وهو إشارة إلى مذهب جمهور البصريين أنها معربة بحركات
مقدرة على الحروف. واتبع فيها ما قبل الآخر له. ولذا اقلب الواو في حاتني النصب وأكبر بلاد
والياء. لكنه إنما يتم لو قيل بأن حركة ما ~~محذوا~~ ما قبلها في حكم الأصلية.

المثنى

بالألف التي أرفع وانفص وأجرى بها
وان تفت لمضم كلتا وكلا
قوله **مع ما ثنيا** ويشترط مجازة الإفراد والإعراب. فحذفان ومثنى موضوع للمثنى كالمثنى
والتثنية. واتفاق الفعل ولذا كان نحو القمرين ملحقاً بالمثنى. واتفاق المعنى على الجمع فتحو
الهما القلم أحد الساتنين شاذ. وإن يكون له ثان في الوجود وعدم الاستغناء عن تثنيته بتثنية
غيره وعدم التركيب. قوله **لهمضم** والأب أن لم تفت أو أضيف إلى المظهر فحله حكم الاسم
المقصود. قوله **بعد فتح اه** قيل للياء.

أجمع المذكر السالم

وأرفع نواو وبيا أجرى وانفص
من علم أو مفع المذكر
ليست كأجر ولا سكرانا
وأحق العشرون والسنوات
أولو وعالمون عليونا
قوله **وبيا أجرى** قدم على عامله لأنه مما يتم به وتأديته مفعين. وعدم أكبر لأنه معمول عليه

النصب

قوله **او صفة المذكر** اي بحسب المعنى ان لم يمنع مانع فخرج نحو زين علماً مؤنث . ودخل
 سعدى علماً لمذكر . ولا يرد نحو طالحة علماً لخرج لرجل . لان التاء مانعة عن اعتبار
 المعنى . قوله **دي عقل** اي ولو تنزلاً وكان بحسب جنسه قد دخل فيه المبي والمجنون
 وان دفع الإبدال بقوله تعالى رقاتاً أتينا طائفتين ثم انه اشترط ما ذكر لان هذا
 الجمع اشرف اجمع لسلامة واحده وعدم علامة التأنيث فيعطى للمذكر العاقل الذي هو
 اشرف من غيره . قوله **من تاء** اي تأنيث ولو بحسب الأصل . ~~فلا~~ لئلا تجتمع مع صيغة الجمع
 المذكر فخرج نحو علامة . وهذا شرط في كل من الإسم والصفة بخلاف التركيب فانه شرط
 العلم فقط لعدم تصويره في الصفة . قوله **تركيب** من جاً كعمري لرب او اسدياً كبرق خمره . وقد
 يقال ان كلامه في شرط المطلق . وفيه انه حينئذ لا يفي كلامه به . قوله **ليست كأحمر** اي مما
 يفرق بينه وبين مؤنثه باذائف المهدودة كأحمر للفرق بينه وبين اقل التفضيل . ولم
 يفرق لانه لادلالته على الزيادة أخرى بهذا الجمع . وهذا صادق بها اذا لم يكن على اقل
 كقائم او كان وليس له مؤنث اوله مؤنث لا على فعلاء وقس عليه . قوله **ولا سكرها فان**
 منها ليس على فعلاء الذي فرق بينه وبين فعلاء الذي هو الأصل لامتياز مؤنثه بالتاء .
 قوله **ولا مبور** اي ليس مما يستوي فيه المذكر والمؤنث بأن كان فوقاً بمعنى فاعل
 او فاعلاً فعلاً بمعنى مفعول وذكر موصوفهما فانه لا يشترك بينهما ناسب جمعهما يشتركا
 فيه كجرحي وخبثي . قوله **المشرون** وليس جمع والا لصح اطلاقه على ثلاثين واطلاق
 ثلاثين على تسعة . قوله **وباب فين** اي باب تسعين كل ثلاثي حذفت لامه وعوض عنها هاء
 التأنيث ولم تكتب قاله المصنف . وأراد بالتكسير ما يوجب الإعراب بأكثر كات والافسون
 جمع التكسير . وينبغي ان يرد ولا جمع مذكره بالواو والنون لخرج هنة . قوله **وكن الأكل**
 كالم بالحاقه لانه جمع غير مستوف للشرط لان مفردة ليس علماً ولا صفة . قوله **عليون**
 الأولى تركه لانه جمع جعل علماً وسيسير الى اعرابه . قوله **شذ** اي قياساً لا استعمالاً لانه
 جمع تكسير مفردة مؤنث غير عاقل ليس بعلم ولا صفة . وقد يقال هذه الأمور جارية في
 تسعين علم لم يكلم بشذ وده . قوله **عائسون** جمع عائس وهو من يتزوج حتى خرج عن حد
 البكر مذكراً او مؤنثاً وهو معطوف على عشريين او على ارضون . ووجه شذ وده استواء
 المذكر والمؤنث فيه

وكسر نون لمتنى اتبع

وقل فتح بخلاف ما جمع

قوله بخلاف ما جمع المخالفة بالنسبة الى كل من اجمع وملحقاته فيفيد كثرة الفتح وقلة الكسر في اجمع وهو اعم من الملحق به ليندرج فيه عشرون وأمثاله.

جمع المؤنث بالالف والتاء

بالكسر نصب جمع تاء والفاء

منريدتين وأولات قذ الف

قوله جمع تاء من اضافة اكل الى اكله ولم يعبر بالجمع المؤنث السالم لئلا ول نحوهمات مما مفردة مذكرا وبنات مما هو غير سالم بلا كلف واقتصر بالمريدتين عن نوايات وقفاة قوله وأولات اسم جمع ذات صبهفنى صاحبة.

وما به سمي من ذا والذي

قبل على ما كان قبل يكتفى

قوله به سمي اى سمي به مذكرا او مؤنثا. قوله من ذا اى من فلان ذا اجمع كأخريات او من الذي ذكر قبل وهو المتنى والمجموع كظبيان وخنسرين فهو باقى على الإعراب السابق.

غير المنصرف

بالفتح جبر الاسم غير المنصرف

فان يصف او يتل آل او اعم صرف

قوله جبر الاسم معمر او ماض او امر فالاسم مجرور او مفعول او منصوب. قوله فان يصف اى لفظا او تقديرأ فدخل فيه قوله وهو دا بدء بذان اول ثم كلامه صريح في انصرفه حينئذ وهو الرابع فخصها بالاسم بضعفان المشابهة بالفعل تكن كلام ابن مالك في الفيتة ظاهر في بقاءه غير منصرف.

باب ما لا ينصرف - الألف التأنيث وصيغة منتهى اجمع

ويمنع المرفع بالاطلاق الف

اننى ووزن منتهى اجمع عرف

اشبهه ولو يصير علما

وهو مفاعل مفاعيل وما

قوله الف فاعل يمنع اى يمنعه الألف مطلقا بلا اقتراح الى سبب آخر لقيامه مقام سببى لادلائها على التأنيث. ولزومها بسبب امل الوضع سواء كانت مقهورة او لا في معرفة او ككرة معر او جمع او مضاف اليه لا لاطلاق. قوله ووزن عطف على الألف ومعنى الإطلاق بالنسبة اليه عدم الحاجة الى علامة أخرى. كان جمعته سبب وخروجه عن صيغ التثنية بمنزلة سبب آخر. وكتب أيضا وهو الذى لا نظير له في الأحاد كمفاعل ولا يشترط ان يكون في

أوله ميم رائدة قوله **ولو مسمى** علما نحو ضا جبر علما لفتح ، لأنه منقول عن ضا جبر جمع
جفجر كجفجر بمعنى عظيم البطن .

العدل

وعدله ولو مسمى معتبر
وزن مفعول فعال من عشر
وعلم كفعال مؤكرا
وسحر مفعلاً وفي علم
قوله **وعدله** العدل إخراج الكلمة عن صيغة الأصلية لغير قلب أو تكفيف أو إلحاق أو معنى
رائد فخرج أيس وفخذ يسكون الخاء وكوثر نربادة الواو إلحاقاً بجفجر ورجل وهو تحقيقي
أن دل عليه دليل ضيق الصرف والا فتقديره . قوله **ولو مسمى** أي العدل معتبر في علم
حققي أو حكمي . فلا ينافيه قوله كفعال مؤكرا وجعل الكاف للتنظير بأباه قوله أو املة .
قوله **عن الآخر** اللام من الكلمة الحكمي كالحكاية والالتزام كون الشيء معدوماً عن نفسه . وجعل
المعرف معدوماً عنه كان آخر جمع أخرى مؤنث آخر . فقياسه الاستعمال بآل أو الإضافة أو من
فيظهر أنه يمكن كونه معدوماً عن - آخره - . قوله **مؤكرا** جمع وتوابعه فإنها معدومة عن المعرفة
بالإضافة إذ اصل رأيت الناس جمع . ~~بمعنى~~ جمع . وما يقال أنها اعلام ففيه إن العلم
مخصوص بالعلم لا يصلح لغيره بخلاف هذه . قوله **أو املة خاعل** أي العلم لا يذكر معدول عن
خاعل وفائدة العدل التخصيف وتخصيف العلمية حيث لا يتوهم الوصفية في نحو عمر بخلاف عامر .
قوله **وسحر** عطف على علم . أي العدل معتبر في سحر الذي أريد به سحر يوم بعينه . فانه
معدول عن المعرفة باللام أو الإضافة . فإن أبهم صرف نحو نجماهم يعني قوله **ذا تهيم** أي
اعتبار العدل فيه مذهب تهيم فلا ينافيه ما سبق من أنه مبني لأنه مذهب الحجازيين
الإلف والنون الزائدتان (فعلان الوصف)

ووصف فعلان له فعلى نفي
قوله **ووصف فعلان** يفتح الفاء لأن مكسور الفاء . ومفهومة في اللغة لا تكون إلا مع فعلة هذا .
ويشترط أن تكون الوصفية أصلية . فيخرج نحو صفوان هو من مررت ببرجل صفوان قلبه
أي قاس كان وصفية عارضة . قوله **وقيل إن فعلة** وثمرة الخلاف تظهر في نحو ليمان

كثير الحية فمن اشتراط وجود فعلى صرفه ومن شرط انتفاء فعلانة منه. وقضية
التفسير بقيل ترجيح صرفه وهو كذلك لأنه جهل النقل فيه عن العرب والادمل في
الاسم الصرف. وزن الفعل

والوزن خص الفعل أوقد غلبا في علم أو وصف التاء أبي
كعارض وغير لازم وما عال لشبه الاسم ثم ربما
قوله **خص الفعل** المراد بالاختصاص عدم وجوده في غير الفعل الا علما أو اغنياً أو كلاً
نادراً فلا يرد نحو شمر ويقم ودئل. قوله **قد غلبا** أي في الفعل. وقد يقال بقي قسم
آخر وهو ما كثر وقوعه في الاسم والفعل ككن في اوله زيادة تدل في الفعل دون الاسم
كأكلب إلا ان يجب بان الغلبة اعم من الحقيقة والكلمية. والمفتوح المفتوح بذلاء
في الفعل اصل فيكون في حكم الغالب. ثم التفسير بالغلبة يشعر بأن الوزن المشترك بأن الوزن
المشترك بينهما سواء منصرف. قوله **التاء أبي** أي في الفعل وقد يقال هي. يعني ان الوصف هنا
مشروط بعدم قبول التاء التانيث فيخرج نحو أرمل وعدم لونه عارضا فيخرج نحو أرنب
في "رجل أرنب أبي ذليل. واما نحو أربع في مهرة بنسوة أربع فأخرج باعتبار الأكل منهما. قوله
غير لازم فيه ركابة فانه معطوف على عارض. فان جهل عطفه تفسير فلا عن الفائدة مع
أنه ان كانا قديرين للوصف فانت الإشارة الى اشتراط كون الوزن اصلياً ليخرج نحو
أمرئ فانه لو سمى به انصرف لأنه خالف الأفعال لعدم لزوم حركة واحدة بعينه. وان
كانا قديرين للوزن لم يفد اشتراط كون الوصف اصلياً. وأن جهل المعطوف قديراً للوزن و
الوصف المعطوف عليه غير الوصف لم يسخ التركيب فلو قال. (في علم أو وصف اصلي أبي).
تاء تانيث وكان لازماً لا آيلاً لشبه اسم ربها. كان احسن
أجذل وأفيل واسم التفضيل

يلح في كاجدل وأفيل وأمر هذا علة بأفعل

قوله **يلح** أي يلح الى الوصفية في نحو أجدل للمقر وأفيل للاثرائي فقط وهو منصرف ولا
أثر لتسميهما الى العدل أي القوة والشدّة ولثرة الفيلان لانه عارض وفي قوله ربما تلح
الى ضعف القول بانه غير منصرف. قوله **علة** أي لئلا يصح الصرف في أفعل نحو احسن غير
منصرف للوصفية ووزن الفعل.

في العلم لا الوصف العلم الممزوج ومدخول الف وحكام زائدتان وماء التأنيث

والعلم الممزوج او ذا الف
وامنع مؤنثا يغير العلم استقر
او اصله مذكر وان فقد
وابن القيل والبلاد والكللم
قوله **والعلم الممزوج** اي المركب تركيب مزيج وهو هنا ما يكون محجزه بمنزلة ثاء التأنيث
من صدره خال المركب الإسنادي والإضافي خارج عنه وكذا المركبات المارة في بث المبنى
قوله **او ذا الف ونون فعلان** منع مع العلمية كمدان وعلامة زيادتهما ان يكون قبلها أكثر من
حرفين وكتب ايضاً الى بنفسها او بيد لها فخور السيلال علما غير منصرف عن الاسم ببل
النون فتكون في حكمها وفي قوله دفعلان إشارة الى أمرين كون الألف والنون زائدتين
وكون ما قبلها أكثر من حرفين فان كانت قبلها حرفان ثانيهما مشدداً كلسان
فهو غير منصرف ان اعتبر اصالة التضعيف والا فلا قوله **او الها امنع** اي امنع العلم ذا
التاء لطلحة بلا شرط غير العلمية قوله **فوق ثلاث** اي فوق ذي ثلاث والا دأته ان الاسم
لا يكون فوق ثلاثة احرف بل فوق اسم آخر ذي أحرفه ثلاث كترينف قوله **أو كجور أو**
سقر في ذلك الشرط الأول وترك مثاله وذكر مثال الشرطين الأخيرين وتركهما تفتن قوله
وان فقد اي وان لم يوجد في الثلاثي الساكن الوسط كون اصله مذكراً ولا حجة فيه خلاف
والمنع من الصرفه نظراً الى وجود السببين اجود اي أنسبه الى اجودة دون الصرفه نظراً الى أن
أكفة السكون قاومت احد السببين وقد يقال قضيته أن زبها علماً لمؤنث غير منصرفه دون
هند علماً لمذكر فيلزم اعتبار التأنيث العارض دون الأصلي وهو بعيد قوله **على الذي**
متعلق بأبن اي اجعل حكمه في الصرفه وعدمه مبني على المعنى المقصود منها فان كلاً منها
يجوز اعتباره تذكيره وتأنيثه فلو اعتبر الثاني مع ارادة نحو القبيلة والبقعة والخدمة منع و
الا كان أريد به **الهي** والمكان واللفظ صرفه.

بها الحى

العجمة والفاء الإلحاق

والعجمي الوضع والتعريف قد
وتعرف العجمة بالنقل وأن
وأن تلي في الابتداء والنون را
عن الترلافة وماذا تبعها
قوله **والعجمي الوضع والتعريف** يعني أن العلمية أنها تؤثر مع العجمة بشرطين كون التعريف
بها عجمياً بأن يكون علماً في لغتهم وزيادته على ثلاثة أحرف فأن كان ثلاثياً ساكن
الوسط كنوح ولوط أو متحركة كشتى صرف على المفتاح ولا ينافيه ما مر من أن جور غير
منصرف لأن اللام هنا في ما كانت العجمة أحد سببه وفي ما مر فيها وجد بدونها كأن
كان علماً لمؤنث. قوله **راد على ثلاثة** أي في حال عجميته فلو ~~الثلاث~~ **والنون** مفعول الثاني
العجمي صرفه ولم يقتصر بقاء التقدير. قوله **والنون** مفعول تلي والراء فاعله أي يقع بعد النون
راء كونه جسي. قوله **الدال** بالنصب أي يلي الدال زاء كعند. وفي كلامه قصير بإفادته
اشتراط ذلك في الابتداء مع أنه شرط في الآخر وفي قوله الثاني (وماذا تبعها) نوع خفاء.
فلو قال (والدال را في آخر وقد عرى) زلاقة غير ثلاثي وقع الجيم أو القاف أو المايع
كان أولى. قوله **عن الترلافة** قد يقال إن عسجد عري وليس فيه من حروف الترلافة
وهي مرتفل فاذن أولى أن يجعل هذه العلامة مخسومة بها إذا لم يكن فيه سين وأن يؤف
اعجمي وفيه الفاء منها ويمكن إكواب عن الثاني بأن العلامة غير منكسة فلا يلزم
من عدم أطول عنها عدم العجمة. قوله **وماذا** عطف على الرباعي أي ما تبع الرباعي وهو الفاسي.
قوله **والصادر** أي أحد الأمرين من الجيم بلا فصل ~~لهم~~ كجس وحق أو معه كمولدات ~~وجس~~
جس موق. قوله **والفاء الإلحاق** أي يمنع الصرف بها لتشبهها بالفاء التانيث المقصورة في زيادتها
غير مبدلة من شيء بخلافه الممدودة ووقوعها في مثال مالح كالف التانيث نحو أرطى ثم أن
الذلف الزائدة لتلثير حروف اللمة كقبحترى في كلم الفء الإلحاق فلو زاده كان أولى.
قوله **في علم** أي لم يحصل تستقل بالمنع كالف التانيث لأنها أحط رتبة منها

وما به التعريف مانع صرف
ويصرف الممنوع ان صرف كما
وما سوى المنعوبها فتما
واصرف للإضطراب والتناسب
قوله **مصرف مكرراً** قضيته ان احمداً علماً اذا قلنا نكرم مصرف وفاقاً لان العلمية مانع فيه، وليس كذلك إلا أن يقال الممرار ككونه مانعاً أن لا يكون قبله حاملاً بغيره فخرج احمد لانه قبل علميته غير منصرف ايضاً ويمكن ان يجعل قوله كاملاً اشارة الى هذا كصفة منتهى الجمع والتي انشأته قوله **مكرراً** بإرادة واحد من المسمى به او الوصف المشترك به كما في كل فرع عن موسى قوله **ويصرف الممنوع** يعني أنه اذا صرف غير المنصرف ولم يبق سببه صرف فان بقي كما في التأنيت وباب سكران والتركيب المزجي لم ينصرف وكلامه يوهم انه منصرف في غير المؤنث فلو قال . ر. يصرف ممنوع بتفسيره خلا
قوله **وما سوى** الأنسب ذكره عقب قوله وهو مفاعل مفاعيل . قوله **تلي كسرأ** احتراز عن نحو عذاري جمع عذراء مما قلب الياء فيه ألفاء والكسرة فتحة فأنه يقدر إعرابه في الأحوال الثلاث . قوله **فتون مقدماً** اي فتون ما قبل الياء معدوما أياها وهذا التنوين عوض عنها وذهب بعضهم الى انه عوض عن حركة الياء ثم حذف الياء لإلتقاء الساكنين ، وذهب الأخفش الى أنه تنوين صرف لان الأسم صار منصرفاً بعد حذف الياء . وينتج على الثاني أنه يجتمع مع الألف واللام دون الحركة . وعلى الثالث ان المقدوم في حكم الموجود والما كان آخر ما بقي فتح إعراب . فله ينصرف . قوله **وامصرف** الأمر هنا اعم من الوجوب وهو في الإضطراب كقوله ر ا ايها الليل الطويل الا انجلي بصبح وما الأصباح منك بامثل . ومن أحوال وهو التناسب لقراءة الأعمش ولا يفوتاً ويعوقاً ونسراً . قوله **والمنعاه** اي فلا يمنع المعروف لتمام التناسب كانه خلاف الأصل بخلاف صرف الممنوع .

اعراب اعراب الافعال الخمسة والفعل الناقص
ورفع فعل ألف اثنين أحل
بالنون واحذف ناصباً ومنجزاً
والفعل أن يتم بواو وألف
أو واو جمع أو بيا انثى وصل
وللوقاية وفك وأدغم
والياء معتل فهي أجمع حذف

قوله **اهل** اي جعل حاله فيه . وفي جعل الفعل محلا له تسامح . فلو قال بدل اهل وصل و قال بدل وصل في المصارع الثاني جعل مكان اوضح . قوله **بالنون** اي كابتلك اكرهت لأنها اسماء فلا تكون اعراباً والمراد بالنون اعم من المقدر والا انتقص نحو هل تضر بان وهل تضر بن يازيدون وهل تضر بن يا هذ . قوله **ومنخيرهم** ولو قال وجازما وللوقاية فك وأدغم لتوافق العالان في اتحاد صاحبها . قوله **وللوقاية** يعني حذف النون في الأفعال المذكورة عند ملاقاتها لنون الوقاية التي تحفظ ما قبلها عن الكسر . وتبي الفعل عن اشتباهه بالاسم بالاستخفاف او بيفظ بهما هو مفكلاً او يدغم في نون الوقاية وقرئ بالثلاثة تأمروني . قوله **والفعل** اي الفعل المضارع . وترك المصدر التقدير به لأن الكلام في المقرب . قوله **مقتل** هو اخذ مطلقاً من مقتل الصرفيين لأنه ما كان احد اموله حرف علة ولم يقتربوا غير ان الأخير لأنه كما يختلف به طريق الأعراب . قوله **حذف** اي كل من الثلاثة او ما ختم به الفعل .

فصل في الأعراب المقدر

والحركات كلها يقدر
والفعل والمحكى والمدغم ثم
والضم في يقتر واو يني وقدر
والهمزة المعز ان ابدال لينا وسوى
قوله **والحركات** اي ما يمكن منها بلا مانع كوا الإضافة والقصر . او المراد انها تقدر بنفسها او ببدلها فلا يرد التقصير بالجمع المؤنث السالم المضاف الى ياء المتكلم وبغير المنصرف نحو شعري
قوله **فيها يرفع** اي نفلا او تقدير الى ياء المتكلم او بدله فيشمل نحو يا غلاماً ويا غلام بالكسر .
قوله **او ما يقصر** اي يحبس عن الحركات ولذا يسمى مقصوراً وما يقال انه يستلزم ان يسمى غلاماً
مقصوراً ايضاً من دفع بأن المراد احبس عن جنس الحركة ولو غير اعرابية . قوله **والفعل** عطف على (هل)
اي في الاسم مقصور وفي الفعل المقصور ففيه التقاء . قوله **والمحكى** اي والاسم المحكى كقول زهير المن
قال ضربت زيدا . والمحكي الاسم المشغل آخره بحركة الاتباع نحو ضربت ضرب بكسر الباء في
ضرب . فاذن ولي ان يذكر المصنف . قوله **والمدغم** اي ما سكن آخره لأجل الادغام في كلمة اخرى
متماثلين او متماثلين اسماً نحو وترى الناس سكارى وقتل داود جالوت او فعلا نحو
زيد يضرب **فكلاً** بكذا ويسمى اذا ما كسراً . قوله **مقدراً يكسر** اي يكسر بكسرة مقدره الاسم

المنقوص وهو ما آخره باء لازمة تلو كسرة كالقاضي . قوله **والضم** عطفت على آخرات أي الضم
نحو **يقدر الخ** ويمكن عطفه على **يكثر فيكون الضم** نائب فاعل مقدراً . قوله **قد كسر** ذكره
لأنه أشبهل في دفع التقاء السالين والاف **فكلم** فاعل ماضم لدفعه . وقالت انخرج لذلك . بقي انه
فترك حكم ماحرك لا بدغام فيه نحو **يهد** وماحرك من القوافي نحو **وأند** مهما تأمرى القلب يفعل
واسكن للوقف او التخفيف . قوله **والهمزة** أي **قد** تكون الهمزة في نحو **يقدر** ويقري ان دخله
الجازم ولا يندفع فيه اللين لانه في حكم المعوض عنه . قوله **وسوى** أي غير **أكلهم** المذكور اذا ثبت
للمذكورات فهو شاذ وليس المعنى ان التقدير في غير ما ذكرنا شاذ والا اتجه ان التقدير في
نحو **لم يهد** وباقي الصور التي يبناه وهي غير ما ذكره .

باب المعرفة والتكررة

معارف النحو ضمير فاعلم
فندواشارة ونحو يا قثم
بابه موصول فندوال كالمولة
واجعل مضافاً كالذي اضيف له
والا لمضمين فساوى العلماء
وغيرها تكرة كمن وما
قوله **ضمير** انها يصح لونه خبراً لمعرفه . اذا كانت الإضافة مبطلة للجمعية أو كان العطف مقوماً
على الربط وفي جواره في الفاء موجب لفوات الترتيب . تأمل . قوله **فكلم** أي غير الله تعالى فإنه
اعرف المعارف وبلية ضميره والمراد به علم الشخص كان علم أكنس في مرتبة المعرفة بلام أكنس
قوله **ونحو يا قثم** أن أريد به مطلق المنادى المفرد المعرفة ففيه إشارة الى انه عند النداء ينزل تعريف
العلمية ويحدث آخر أدون عنه وأن أريد المنادى المنكر المقصود ندائه ففيه تنبيه على
المذهب الرابع من أن المعرفة قبل النداء باق على تعريفه ويزيده النداء وضوحاً وكتب في
العطف بالفاء إشارة الى أن مدخوله دون ما قبله بخلاف العطف بالواو . قوله **فندوال** اعرفه
ما للمهد ثم للإستغراق وإدناه ما للجنس . وقد **يهد** اعرفيته الموصول . بقوله قل من انزل
الكتاب الذي جاء به موسى . ان الصفة لا تكون اعرف من موصوفه الا أن يقال بأن الذي يدل
أو أن الكتاب علم بالعلمية للتوارة على انه كما مانع من كون الصفة الموصوفة اعرف وزيادة التابع على
المتبوع معهودة كما في أبدال المعرفة من التكررة . قوله **الا لمضمين** أي الا المضاف الى المضمين
فاجله مساوياً للعلم لوقوعه صفة له نحو **مهد** مررت بزيد صاحبك . ويتجه عليه أنه كما مانع من
كونها اعرف على ما من . قوله **لكن وما** إلا استفهاميتين وخض التمثيل بهما تنبيهاً على أن

الإستدلال على تقريريهما بتعريف جوابيهما معارض كواثر رجل في جواب من عندك وامرهم في جواب ما دعاك الى كذا. قوله **التعريف** مفعول او نائب فاعل. ووجه تصحيحه ان التعبير و الإشارة الى المرجع متحققان فيه. دون المظهر التلويح فأنه لو فسر الضمير في جائي رجل فأكرمته قبل أكرمت ذلك الرجل. قوله **لواجب** اه كلمة لوثا كيدية وفيه رد على من قال بأنه معرفة ان لم يجب تنليل المرجع كأن المرجع فاعلا وكثرة ان وصيت كالحال والتمييز.

الضائكر - الضمير المتصل

ومفهم الضمير والحضور رسم يقع في الإبتداء وتلو **الواو** ونون نسوة وواو والف وياء انثى خوطبت وكل ذي بكى الإعراب وها للفائب ويوصلن مع تا بالالف جمع ونون الإنيات شديدا

قوله **ومفهم الضمير والحضور** اي بالوضع فلا يطل التعريف باسم الإشارة. والواو في قوله واكفوني بمعنى او لمنع الجمع فيخرج الاسم الظاهر لأنه موفى لها يعمها. بقي انه ينتقض بياء الضمير وتاء المخاطب ولاخوفا مما صدر به المفسر لان كلا منهما موضع لأحدهما ويلحق الفائب والمخاطب والمتملك. ويمكن (الجواب) دفع الثاني بان المراد الحامد الله المفهم. والاول بان المراد من الضمير الضمير. فلو قال مفهم ذي الضمير كان أولى. قوله **لم يقع** في الإبتداء اي لم يكن وقوعه بحسب استعمال الفاعل أمكن عقلا ام لا فلا يرد أن التعريف المتصل غير جامع لعدم شموله ^{لها} في ضربتها وهو نون ضربين وخوها. قوله **وتلو** اي في غير الضرورة فلا يرد قوله (ألا تجاورنا إلا ذبا). قوله **الفائب** الغ تعميم لكل من الثلاثة يعني ان كذا من نون مع المؤنث وهو وواو الجمع المتأكر و الف التثنية عرف لفائب كضربين وضربوا وضربا ولها لمخاطب كضربين واضربوا واضربا. قوله **وياه انثى** اي بياء المؤنث المخاطب. قوله **وكل** اي من المذكورات ضمير رفع. قوله **لمتملك** اي اذا كان معه غيره حقيقة نحو ربنا أنتا سمعنا اودعاء خوفا انزلناه. وعلى التقديرين يكون مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً. قوله **وها** منازع فيه لقوله الآتي حبر وانصب. ولو قال بدل قوله وللخطاب الغ

للخطاب
والداف للمخاطب من وانصب وكان أوضح وأنبس . ثم أن هذه الهاء تكسر إن وليت كسرة
خويه أو ياءً سالمة نحو عليه والافضم نحو قال له طامية . قوله **ويوصلان** هذا مشعر بأن الضمير
في نحو ضربكها وضربكهم وضربها وضربهم هو الداف والهاء فقط والباقي علامة امتياز الضمير
ويمكن ارتكازها بكتاب إذ مستخدم . بأن يراد بالظاهر ما هو ضمير المفرد المذكر الفاعل أو
المخاطب وضمير في يوصلان ما على صورتهما . قوله **مع** نا مال من فاعل يوصلان يعني ان التاء
المخاطب مثلها في الوصل بالميم والذلف في النشبة وبالميم في الجمع المذكر والنون المشددة في الجمع
المؤنث نحو ضربكها وضربكهم وضربكن ولو قال ويوصلان مثل قابا ذلف كان أوضح . قوله **والف**
مبتدأ خبره بدا . ولغائب متعلق به . يعني أن الذلف ظهر بأن يلحق بالهاء في المفرد المؤنث
نحو ضربها وليس قوله والف معطوفاً على قوله بالذلف والالتوهيم اشتراكه بين الهاء والداف و
التاء .

الضمير المنفصل

وذا انفصل انفعال منه للرفع أنا
للنصب ايا بعده دليل ما
قوله **للمرفع** اي بطريق الإطرار والأمانة فلا يرد نحو أنا كأت ونحو يا أنت لكونهما متفادين و
ما الدية المنسوب والمجروح كانه بطريق النيابة . قوله **أنا** رد على الضميرين في هو قولهم
ان الذلف أداة قوله **ايا** فيه رد على من زعم ان ايا اسم ظاهر مبهم خفي بافا فتعالى
ما بعده وعلى من قال ان مجموع اياك وكوه ضمير وعلى من قال ان ايا ضمير اضيف الى ما بعده
وهو ضمير آخر . قوله **لا سمي** اي ليس ما بعده اسماً مضافاً اليه كما ذهب اليه الخليل وأقاربه ابن
مالك مستدل بالظهور الاضافة في نواياه وايا الشواهد ويتجه عليه أنه لو كان كذلك لم أعرب
كان المبنى إذ الزم الأضافة أعرب وما استدلل به شارح على أن اضافة المعرفة لزيادة
التوضيح قليلة . ولذا أقاربه الناظم قول سيبويه من ان ما بعده معرفه تدل على المراد به و
قال انه المعتمد . موافق استنار الفصير

وستر مرفوع بأمر عتما

وافتل التفضيل فاحفظ نصب

قوله **مفاع** عطوف على الأمر اي تتم ستر المرفوع في مفاع متجاوز عن الياء بأن لم يصد رها
سواء صدر بالتاء والنون او الهمزة . والمراد بالتصديق بالياء اعم من أكلهي فلا يرد أن

الغالبية الفائقة المفردة مصدره بالتاء مع عدم وجوب استئثار استئثار الضمير فيها فإن حقه
تصديق الباء والتاء جميعاً يبيع بها بالفرق بينها وبين الغالب. قوله **واسمها في الضمير**
استخدام كأن المراد بالأمر والمضارع المفرد منهما. وفي ضميرها اعم لأن اسم الفعل يجب
أن يستأثر فيه ولو كان بمعنى المثنى والجمع. قوله **وفعل الاستئثار** هو ألزمت القوم فلا زبناً و
فاعله عائد الى بعض المدلول عليه بكلمة السابق استخداماً. وقيل عائد الى الوصف المستفاد من
الفعل السابق كالمكثري في المثال المذكور وقيل الى أكثر المفهوم منه ويضعفها عدم الإطراد
لأنه قد لا يكون هناك فعل نحو القوم اخوك فلا زبناً الا ان يجهل كالمعنى على الغالب.
قوله **والله والتعجب** ظاهره يعجب نحو ما أسن زبناً واسن به لكن كلامه في البهجة صريح في
ان أكلهم ^{يخص} بالذول ومرجع ضميره لفعله وهو عبارة عن مصدر بني منه فعل التعجب. قوله **و**
افعل التقويل اي في غير مسئلة **الكل الحل** و **الا** غير منع فيما الفاعل الظاهر. ولا يريد نحو من مروت
برجل افعل منه ابوه كانه فاعله في غيره. بقي أن المرفوع بالمصدر النائب عن فعله واجب
الاستئثار نحو ضرب الرقاب. ولوقال وافعل التقويل ضرب الرقاب إشارة الى هذا كذا ان أسن
فعل. فاعله.

والم يجبي منفصل ان امكنا
ورفعه بهم ، لها انتصب
او كان ما يعمل فيه مفعلا
وتلو اما و اوسع والفا رقة
او دونه فان تقدم الأخص
والشرط في العائب ان يقدم ما
قوله انها اي أو ما في حكمه كالأ ولا يبعد ان يرد بانها أداة الكسر مجازا . قوله تعبنا اي ان فعلنا
لئلا ~~تعبنا~~ يشبه المحصور بالمحصور فيه نحو اننا ضربنا أنا وما ضرب الا أنا . قوله لها انتصب
متعلق بقوله انصف وهو مفعلة مصدر وقضية ان كون فاعل المصدر متعلق بخصوص بها انصف الى
المفعول وهو مخالف لما قاله عبد اكليم من أن فاعل المصدر لا يكون الا منفصلا و أن وليه بلا فضل
نحو أعبني ضرب أنت زيدا لكنه أنها يتم لولم ~~يستمع~~ يسمع ضربي زيدا وهو ممنوع قوله ذات
سب كان المراد بالصفة ما يعم الفعل خلافاً لما قاله الرضي من أنه لو اسند الى غير

ما هو له لم يتفعل الضمير وبنيات السبب التي لم تجر على من هي له كالتي جرت على من هي له وألا أنتقضي نحو أقام أنت وجائني زيد هو لا نهما لم يجريا على شيء قوله **مفعلاً** أي مقدراً نحو أياك والأسد وأوقال هنا قدراً وقال بديل مؤخر أو قد أفعل كذا أو وضع قوله **أو ابتداء** أي على القول بأن العامل في المبتدأ وأكبر معنوي قوله **أو نفي** أي حرّض نفي نحو ما أنت بنعمة ربك مجنون قوله **ولو** أي نحو جائني أما أنت أو زيد ولم تقل مبت أما أنا أو زيد أفادة للشك من أول الأمر والتشديد نحو أما أنت بقائهم وأنا وهو وهم كاتفصال أنت تكون عاملة معنوية ولأن اللام في أما كسر المنة قوله **أو مع** أي وتفعل الضمير بعد أو بمعنى مع نحو تكون وأياها مثلاً بعدى قوله **والفارقة** أي وتفعل الضمير بعد اللام الفارقة بين أن المكسورة المخففة وإن النافية لقوله لأن وجدت المصباح وفقاً لآيالك فمترني فلن ازال مطيعاً بقي أنه من صور الأفعال ما وقع الضمير تأليداً نحو أسكن أنت أوبداً لقلوبك بعد ذكر أفيك لقيت زيدا أياها أو ~~مطوفاً~~ معطوفاً نحو جائني زيداً وأنت قوله **أو مفعول مفعلاً** أي وقع الضمير تلو ضمير فإن كان المتقدم موافقاً لما أخر أو دونه في الرتبة تعين الأفعال كانه لو اتصل لزم ترجيح المساوي أو المخرج بد مخرج وإلى هذا أشار بقوله فإن تقدم الغ واللام في ما لم يكن أولهما مرفوعاً ولا تعين الاتصالي الأفعال ولم يقيد المفعول بغير المرفوع لوفوجه قوله **الفعل نفي** رجع في كان الفعل كان ضميره في الأمل متفعل ورجع ابن مالك الوصل لشبهه بالمفعول لكن ينبغي أن يختار الوصل في باب فلن لأن مفعوليه مفعول واحد حقيقة وكونها مبتدأ وخبراً باعتبار الأمل فيكون مجازاً قوله **أو ما لها استلزام** أي استلزام أنال للخبء أو بالجلس أو غيرها ولو بمنزلة القرائن فيدخل فيه التقدم المعنوي نحو اعدوا هو أقرب للتقوى ~~و~~ **كجوابه** كجوابه كل واحد منهما السدس .

الإفهام قبل الدلالة

وفي تنازع وفهم أفرا	و مبدل منه الذي قد فسر
وربه عبداً وفيما اتقلا	بفاعل مقدم قد ثقلا
وفي ضمير الشأن حتما يفر	والطبق في التأنيث قالوا أجود
يرى اسم ما وان ظن مبتدا	وهو يباي كاني كاد ما بدا
جملة مخبرة يفسر	مخرج بكما توخر

هو قوله وفي تنازع أي آخر المرجع عن ضميره فيه إذا عمل الثاني واقتضى الأول مرفوعاً
خوض بني وأكرم بني الزيدون قوله ونعم نونهم بدلاً زيد وهذا لما يتم إذا لم يجعل المخصوص مبتدأ
وما قبله خبره قوله قد فسر أي بيده الظاهر كغيره زيداً قوله به عهداً أشار بالمثل أي
أن ~~مجهول~~ مجهول ررب في حكم ضمير نعم حيث يقال نفيت امرأة هند بحسب كونه كون مفسر
تميز أو كونه مفردا ولو قال به هذا إشارة إلى أنه يجب تذكير ضميرها بمطلقاً لأن أولى
قوله قد نقلاً هذا مشعر لجواز تأخير المرجع هنا سواء كان المرجع نفس المفعول أو آخره به
عني عدي بن حاتم هنا وأرضواناً وحوذاً وقد فعل ~~فعل~~ أو ما اضيف إليه المفعول نحو ضرب
أبوها غلامه هند لكن الراجع في الأول الجواز فلا فائدة من أول البيت بأن ضميره (ربه) للجزء
وفي الثاني الامتناع والفرق بينهما أن وحدة عامل ملائمة للضمير ومرفوعة في الأول جعلته
كانه مقدم رتبة بخلاف الثاني قوله الشأن لم يذكر القصة كاختارهما حقيقة والمراد بالشأن
ما يهمهما هذا وهما موضع سابع تركه وهما كان غير ضمير الشأن مخبراً عنه خبر بنفسه
كقوله تعالى (أن هي إلا ما تبادلتا الدنيا) فإنه يمكن إرجاع الضمير إلى معلوم من السياق لا إلى الصيغة
الدنيا فلا يكون مما أن مرجعه مرجعه قوله يرى أي يبرز ضمير الشأن في هذه المواضع
الأربعة والاطلاق على مفعول ظن تغليب قوله منها وهو مفعول لقوله يفرد ووجوب تأخير
مرجعه مستفاد الاسم من قوله الذي جملة الخ يعني أنه يلزم أن يفرد فلا يشي ولا يجمع وأن
فسر مجد يشي أو أمارت كأنه عبارة عن مضمون مثاليه قال في المفتي ويذكر باعتبار الشأن
ويؤنث باعتبار القصة إن كان في مفسره مؤنث عمدة وتأنينه مبتدأ أولى وإلى هذا أشار
بقوله والابق في التأنين ~~هو~~ قوله وهو يابى كان كاد يعني أن ضمير الشأن لا يظهر فيها
بل يستتر نحو كان زيد قائم وكاد يخرج زيد بقي أنه يمتنع حذفه إلا منصوباً فيجوز على ضعف الجمع
أن المفتوحة إذا خفت فحذفه فيه كازم نحو قوله تعالى (وآخر دعوانهم أن الحمد لله رب العالمين) و
أن ضمير الشأن مخالف للقياس من خمسة أوجه ثلاثة ذكرها المصنف ورابعها أنه لا يتبع بتابع فلا
يؤكد ولا يعطف عليه ولا يبدل منه وخاصتها أنه لا يعمل فيه إلا الابتداء أو نواسخه ويمكن أن
يكون قوله يرى اسم الخ إشارة إلى هذا قوله مصرح بكلامها أي كل جزء منها فيلزم عدم الحذف
مطلقاً كما كذا ولا جزء

ضمير الفعل

ثم ضمير الفعل رفع منفصل
مبتداً أو كانه ثم تلك
وعين الفعل إذا نصب يلي
بلام فرق وجوباً أفرا
قوله مطابق معرفة يعني يلزم أن يقع بعد معرفة مبتدئ في الحال أو في الأصل بأن دخلته إحدى
النواسخ مطابقاً لها نحو أنك أنت العزيز أكليم وأنتي أنا القاتم قوله **أو كانه** أي أو كان
المذكور قبل التفسير مبتدئ في الأصل فالتذكير باعتبار المذكور ولو قال مبتدئ ولو جأصل وأكبر
معرفة أو منع ال في فعله كان أظهر قوله **نصب يلي** أي بعد ضمير الفعل ما يكون الضمير
تالياً لمظهر منسوب تعيين الكلم يكون الضمير للفعل لأن نصب ما بعده مانع من كونه مبتدئ و
كون ما قبله ظاهراً مانع عن التأكيد ووجه نصبه مانع عن البدلية ومن هذا يعلم أن في كلامه
اضباتاً قوله **وجوباً أفرا** أي عن المبتدئ ليكون مميزاً ~~للمبتدئ~~ عن الفت ولا محل له من
الاعراب لأنه ~~مفعول~~ لأخارته معنى في غيره حرف لأنه في قالب الضمير كحروف الخطاب.

نون الوقاية

نون الوقاية اختياراً يشترط
وقد ومن وعن وليت ورجع
في الـ الباقيات ولدن والتمنعا
قوله **نون الوقاية** إضافة السبب إلى المسبب أو المفعول إلى الفاعل وقالوا سميت بذلك لأنها
تقي الفعل من الكسر ويتجه أنه منقوض بنون تفسرين وقل ادعوا مما لا يملكه عن الكسر ويجوز دعاو
رعي مما لا يوجد فيه الكسر حتى يمحط وأن هذا التقليل غير جار في نون الوقاية إلا حقه لغير الفعل
ويكن الجواب عن الأولين بأن مرادهم بالكسر ما هو حاصل بسبب ياء المتكلم فلا يلزم أن
يحفظ عن كسرة ما قبل ياء الغاطبة وكسرة التخلص عن التقاء الساكنين وعن الثاني بأن الكسرة
أعم من الحقيقي والتعديري، قوله **وقط** وقد أي إذا كانا بمعنى سبي ولو كانا اسمي فعل بمعنى
تلفى وميت عند اتصال الياء بهما ولو كان قط ظرفاً وقد حرفاً لم يتصل بهما ياء المتكلم قوله
وليت كلامه مشعر بوجوب نون الوقاية في ليت في غير الضرورة فهو
كمنية جابراً إذ قال ليتني

أما دخه وأخذه بطن مالي ضرورة

قوله **الكذب مع جلي يدل** في المعنى والهاميني ان يدل يأتي مرافاً بمعنى نعم وأسماء بمعنى كلفى فتلزمه نون الوقاية وهو نادر واسما مرادفاً بحسبه فله تلحقه نون الوقاية الا قليلاً انتهى فمراد المصنف به ما كان معارفاً مرادفاً حسب قوله **وعلى** لفظه في لعل ويرجع الكذب لا سيما قد تكون جارة وكان بعض لغاتها كلفن فتجتمع ثلاث نونات قوله **في الباقيات** أراد به أن وأن وكلن وكان وكلن هذه الإرادة به هنا غير مناسب بخلاف قول ابن مالك في الفيته في الباقيات ووجهه تفسير ان مشابهة الفعل تقتضي كوك النون وتوالي الاء مثال يا باه قوله **قد سمعنا** كقول النبي **صلى الله عليه وسلم** لليهود هل انتم ما دفعوني و يلدق أيضاً بأفعل التفضيل لمشايمته بأفعل في استعجاب لقوله **صلى الله عليه وسلم** غير الدجال أفوفوني عليكم أي أخوف مخوفاتي عليكم العلم

العلم المعين المسمى من غير قيد لذوى الفما
فان يكن ذهناً فالله سبحانه جري لفظاً وفي المعنى كما قد نكرنا
او خارجاً فالشخص اما مغروباً او منجراً او مضافاً او مالمسناً
قوله **المعين المسمى** أي يدل على مسمى معين ما أنه يحصل له التعيين وإلا لزم تحصيل الكامل
لأنه معين في نفسه كذا قيل والمراد المعين بحسب الوضع واحد فلا يرد أن هذا منقوض بمعاً بخويزيد
إذا سمي به جماعة فهو منقوض وهو ليس بغير لان عدم التعيين في زيد جاء من تعدد الوضع و
والتعيين فيهما عرف من بعد الوضع وهو عدم وجدان غيرهما مما صدقات المسمى قوله **من عين غير**
أي لفظي او معنوي كما يفيد وقوع التلويح في سياق النبي فخرج به باقي المعارف قوله **لذوي** فخرج عن
التعريف أي العلم ثابت لكل مألوف عاقل او غيره ذلكم لئلا يتوهم اختصاصه بالعاقل قوله **فان**
يكن تقسيم للعلم أي علم الشخص و علم الجنس و قبيته أن ما كان **بهم** تقييده ذهناً علم جس و
ويتجه عليه أن العلم الذي يضع الوالد لولده الذي يسود و علم القبيلة من اعلام الأشخاص مع عدم
تعيينها في الخارج لأن الولد غير موجود في الخارج والقبيلة موضوعة لأبناء الألب الموجودين عند
الوضع وغيرهم وكذا بالعلم قبل الرؤية الا أن بهم **التعيين** من الحقيقي وأكلى يجعل
المعروف بمنزلة الموجود بتقليب غيره او تنزيل ما من شأنه ان أكس منزلة المحسوس هناك و
قد **يقل** يقال أن التلويح معين في الذهن فيلزم ان يكون علم الجنس ويطلق به تعريف العلم و يجب
بأن المراد التعيين الذهني الملحوظ عند الوضع لا التعيين الموجود عنده.

قوله **لفظاً** أي في الأحكام اللفظية تكونه مبتدء وذا حال واما في اكلم المعنى فهو كالنكرة المعروفة بلام الحففة فيعلم لك فرد مما صدقته قوله **اما مفرداً** ظاهره تقسيم لمطلق العلم شخفاً او جنسياً وهو غير بعيد أن قيل أن التقسيم باعتبار الأقسام المجزأة وقضية كذا مهم تقسيم علم الشخص اليها فقط وهو الموافق للأقسام المحققة قوله **او مرزباً** أي زامزج ولوقال بدل قوله مرزباً كان أوقع وأن أشتمل على حذف العاطف هذا وظاهر قوله او مصافاً الغ أن العلم هو المضاف والمصدر وفيه مسامحة لأن العلم بجميع المضاف والمضاف اليه والمصدر والمصدر اليه ويكن أن يكون معنى قوله ما استند ما وقع الأسناد فيه . قوله **اسم** هذه الأقسام توجد في علم الكس كاسامة وأم عريط وأبو الفارس فالتقسيم لمطلق العلم ثم في الأوفق أن يقول اسم وكنية بأب أو باب . قوله **واللنية** أي اللنية علم مركب اما في صدر بالأسم ~~واللقب~~ أو الأب مثلاً فلا ينتقض نحو أبو زيد قائم كان الفكر الإضافي جزء علم لا نفسه ولا نحو ابن الله الزبير وأم اللثوم وبنيت القيس . قوله **او المرحم والزم لقب** ينتقض تعريفاً ~~واللقب~~ نحو محمد ومرة اسما وأي القفل وأي لهب كنية وأبيب بان مرادهم ان الاسم ما وقع للذات أولاً واللقب الموضوع لها غير اول مشعراً بمرح او زم واللنية ما صدر بأب أو باب وصفت أولاً أو لا أشعرت بأحدهما أولاً وقضيته أن التقسيم اعتباري لأنها جامع كلاً منهن منهنما وكتب ايضاً فإن كان اللقب مع الاسم فالغالب تأخير اللقب وأوجبوا إضافة الاسم اليه ان كانا معتردين كسعيد كرز ولا بد من تأويل الاول بالمسمى لأنه مفروض لا اسناد اليه والثاني بالاسم أو ~~باللقب~~ باللقب اذا حكم على السفل للثبت سعيد كرز لئلا يلزم اتحاد المتضادين .

وغالبها لا يسبق الاسم وفي ما افردا متما بلا ال اصف
ومنه منقول وذوار تجال مجهول اصل اوجلا استعمال
وما بال اوباء إضافة غلب واسطة وحذف ال من ذا وجب
حال نداء وإضافة وقل دونهما كأن يقارن مرجل
والنقل اما غير ذاً فلتد خلا ان لمع الاصل به او لا فلا

قوله **وغالباً لا يسبق** لكلا يتوهم السامع من تقديره أن المراد مسماه الأصلي وقدره بالغالب إشارة الى أنه اذا انتفى ذلك التوهم ~~فصح~~ لا اشتراط المسمى باللقب جاز تقديره كقوله تعالى انا المسيح بن مريم و سكت عن تقديم اللقب على الكنية وقد يها على الاسم وباللقب كأنه جاز على الاصل من جواز تقديم كل على الآخر . ومنه يلزم انه لو اجمعت الثلاثة جاز تقديم اللقب على الاسم بأن يقدم

اللقب على الكنية والكنية على الاسم وفيه تأمل . قوله **منه منقول** رد على من زعم انحصار العلم في المرتجل والمنقول . قوله **مجهول أصل** عبارة البهجة . لم يسبق له استعمال في غير العلمية او سبق وجعل قولان أنتهت . وقضيتها أن ما وقع لسوء ولم يستعمل فيه ثم جعل علما ليس مرتجلا على القولين وقال الصمام المرتجل مالمس له معنى قبل العلمية او كان كلن غير هيئته معبرا . وفيه مخالفة لما قاله المصنف . قوله **وما نال** قال صمام في شرح الألفية من الاعلام المنقولة ما استعمل من الاسماء مع الاسم أو الأضافة كأن النقل يكون بقلبة استعمال العام في الفرد المميز . وطريقته ايراد مع الاسم العهدي أو الأضافة العهدية ليصير علما مع اخرها و كما يجرد من الأضافة املا وقد يجرد عن الاسم فيقال في النافية نافية . وهذا في الصفات والمصادر كما غير كما يقال في النجم نجم . كما يقال في البيت علما للكلية بيت أنتهى . وهو مخالف كلام المصنف حيث أدخلها في المنقول وقد التجريد عن الاسم بالصفات والمصادر وظاهره قلة التجريد عنه مطلقا ولو في حال النزاء . والأضافة . قوله **كأن يقارن مرتجل** مرتجل بقوله وجب . قل كما يفسره الشرح فيلزم أن يجب حذف ال في العلم المرتجل والمنقول اذا قارن ال الإرتجال والقل كالبيع والنقر إذا نوى أو أضيف ويقل اكزفه بـ **موجها** بدونهما ويقل ارتباطه بقل فقط . وهو الظاهر فيفسر قلة حذف ال فيها مطلقا والفرق ان الأداة في هذين صارت كأكزف الألف **موجها** فلا فها في نحو الأعشى فانه زيد للتعريف ثم عرضه الفامة فليس كأكزف فلا يفتنا كمظها منه فحذفها . قوله

وكا يزول علم أن نوديا	وكا اذا صغر بل أن ثنيا
وما به سمي من ذى عمل	او مسند او متبع او منجلى
مرفين او حرقا وغيره حكى	وكا تصف وكا تصغر واسلاك
تصنيف ثاني اثنين لبنا وأرد	واكرف ان حرك أيا تجد
من جنس تحريك وان بعضا سلق	فالهنر او كالبعض منه ضعف

قوله **بل أن ثنيا** أي اوجع . حينئذ يحسن دخول الاسم عليه عوضا عن تعريفه بالعلمية . قوله **من ذى عمل** قضيته أن الاسم في **نحو العمرو** و **زيد العالم** و **ضرب زيد** هو الاسم وزيد و ضرب وليس كذلك كانه مجهول العاقل والمعمول والتابع ومتنوعه والمسند والمستند اليه ففيه يجوز باطلاق اسم الكل على اكزف . ويمكن أن يراد بـ **نوديا** المشتل عليها اشتمال الكل على صفه اكزف او **موجها** متعلقه . وهذا أن كان المتبع والمسند مصري مجهول او معلوم كالعمل وعلى نفس اكزف أن كان بهما هما المتبادر

وأول العمل بالفاعل هنا والمراد به غير المسند بقريظة المقابلة فلا استدراك. قوله **ولا تصف** إشارة إلى أنه يجب أن يغير على ما كان عليه فلا يثنى ولا يجمع. فلو قال **روا تصف** ولا تغير. فكان أشمل. قوله **واسلك** مع البيتين الدائيتين على ما يشعر به عبارة شرحة. وإذا أردت أن تسمى شخصاً بكلمة على حرفين. أسلك عند التسمية تضعيف ثاني هذين الدائيتين أن كان لينا فنقول في لو وما وفي لو وما وفي قلب الألف الثانية همزة لالتقاء الساكنين. وأردد عندهما حذف منه أن كان محذوف الآخر فقل في يد ودم يدي وحي دعو. وأكرف الواو إن لم يكن بعض كلمة. وسعى به فان حرك فليقل ذلك إذا به بتضعيفك لينا تجده من جنس تحريك بأن يؤخذ حرف الحركة مضعفاً ويلحق به فيقال في لام أكبرى. وأن كان بعضاً منها وسكن كما دأب ضرب فرد المهمز في أوله للتكميل أو لا البعض الساكن من الآلة بأن لا يكون بعضاً وسكن كهم التعريف أو كان وحرك كباء ضرب منه ضعف في أي جوى ~~بعض~~ بعض من جنسه. فليقل ثلاثة أحرف فيقال لل و ب ب وعلمته مع علامته لا يفي بتمام المراد على أن قوله أو لا الله البعض قامر إن لم يجعل اللام للهمزة ومناف لقوله العلم إن حرك لينا أن جعله كان النفي حينئذ يتوجه إلى المقيد. المقيد لتحصيل التفسير فيفيد أن اكرف المستحرك الغير اكبر من الآلة ينفق من جنسه أيا أن يجعل المقابلة قريظة على التخصيص هذا قال عمام اكرف الساكن يحرك باللسان ويقل ذلك ثانياً بحرفه المجانس للسرة وهو مخالف لما قاله المصنف وقال أيضاً إذا سمي رجل بنحوكم مما هو صريح الآخر ولم يحذف منه بعد العلمة محذوف العجز مهتك فيقال لهي.

أسماء الإشارة

أشرب هذا لذكر فرد وذي
ثني ودين ثني غير الرفع
والمدأولى وزد الألف إذا
ألا المثنى وأولاء والذى
هنا وزد للبعد ما تقدم
وفيها ثنم هنا وقف

في ثا أنى زان ثان للذي
وبأولى لمطلق من جمع
يبعد واللام إذا شئت هذا
قارن ها وللمكان فاحتمى
لكن به الألف جهوداً الزها
بالهاء وفي الزمان ربما وقف

قوله **أسماء الإشارة** إضافة أحد المتعاضدين إلى الآخر وعرفه بما وقع لمشار إليه إشارة حسية ونقص بانه موصى وحرفه بأن اخذ جزء المعرف في التعريف كما حوجه مجاز كون ذلك أكبر ضرورياً

وقد يجب أن الإشارة في التعريف لقوي ويستجبه عليه أنه في المعروف لذلك لأن معناها اسم
نصاحبه الإشارة قوله **لنكر** أي ولو حكما فلا يرد قوله تعالى فلما رأى الشخص بازغة قال هذا ري
وكذا الفرد اعم من الحقيقي والحكمي ليشمل الجميع والفريق فلا حاجة إلى أن يقال بأنه مستعار للمتعدد
في قوله تعالى عوان بين ذلك أي الفارض والكبر لأنه مؤول بالمذكور فهو مفرد حكما. قوله **لأنشي** أي
للمفرد المؤنث ولو كانا حليين كالفرقة وأكهاعة والمذكر المنزل منزلة الأنثى. قوله **ذان** هو
للثنائي المذكور ونقض بقوله فذانك برهانان من حيث أن المشار اليه اليد والعماء وهما مؤنثان
كما أن يقال بأن التذكير لموافقة أكبر. قوله **غير الرفع** منقوض **هو** نحو ان هذان لسانتان ويقول بأنه
مبني على لغة من يلزم المثنى الألف في الأحوال الثلاث. قوله **مطلق** أي مذكر أو مؤنث عاقل أو
غيره. لكن استعماله في غير العاقل قليل ومنه قوله تعالى رَأْن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان
عنه مسؤول. قوله **واللام** مفعول خذ أي خذ اللام إذا شئت مع أكلافه تنبيهاً على نهاية البعد الذي في الصور
الثلاث الآتية وفي بعض النسخ بدل خذ هذا أي ذا الأمر وهو زيادة اللام ثابت في المثنى الخ.
قوله **هنا** ملازم للظرفية أو بصورتها وهو هنا أكبر بين أوالي ومثله ثم. قوله **ما تقدم** أي الألف فقط
أومع اللام ويلزم الألف حينئذ الأفراد والفتح بخلاف كاف ذاك وكونه ولذا قال كني الخ كني لا
يفيد كلامه لزوم الفتح فلو قال كني به مفتوح كاف لزمنا فكان أولى.

أل الكوفي

أل حرفه تعريفه وسمويه
عهدية معجوبها ذو خبر
وغيرها جنسية أن خلفها
وغيرها عرف بها الماهية
وكانها نراد في كالي سمع
قوله **عهدية** ظاهر كلامه أن أل قسمان. الأول العهد الحاربي وله ثلاثة أقسام حضورياً أن كان المقر
حاضراً عند أكس خور اليوم أملت كلم ديكلم وعلمي أن عهد مضمون معجوبها بها خوراً ذهبا في
الفاء وذكرني أن تقدم المضمون معجوبها ذكرأ خور دفعي فرعون **الرسول** الثاني لام
أكس وهو ثلاثة أقسام بانه أن قصده الحقيقة من حيث هي **فقه** فلام الحقيقة والماهية أو من حيث
تحققه في كل فرد فلام الاستفراق أو في ضمن فرد منهم فالعهد الذهني وتطير المدلول لهذا الكوفي

في سائر المعارف اسم الاشياء. وللعهد العلمي علم الشخص وللأمة الكيفية علم الجنس وللأمة الاستغراق
 إلى المضاف إلى التكرار وللعهد الذهني التكرار في الاثبات ولعل التظهير لمدخول العهد الذكري الموصول
 فاحفظه. قوله في الجنس كلمة في هنا وفي تاليه باعتبار المدخول قوله **وغيرها جنسية الخ** هذا لا يفي بها
 ذكرنا سابقا من اقسام عام الجنس لعدم تعيين الاستغراق. وعدم ذكر العهد الذهني. ولو قال جنسية
 مستغرق ان خلفا الخ وقال بدل قوله وغير عرف الخ فقيمة ذهنية معدية كان أولى تأمل. قوله **مجازاً أي**
 استعارة حيث يستعمل اللفظ الموضوع لجميع الرجال في واحد لمشايمته بهم في اجتماع الخصائص اذ المراد
 بان الرجل انت الجامع لخصائص كل رجل. قوله **وعن ضمير قد أنابوا ذية** كقوله تعالى فان الجنة هي المأوى
 قوله **كاليسع** أراد باليسع ما قرنت ال خلقه الى العلمية كالنصر وأشار بالكلف الى ما قرنت ال ارتجاله
 كالسؤال. **هذا الموصول الاسمي**

هو الذي مع التي المثنى له اللذان واللتان
 وجهه الذي خص العقلاء ولهم وغيرهم خذ الأولى
 واللاء واللا في وشبه للتي ومن وما وال تساوى كل تي
 فمن لعالم وشبهه وما ادرج فيه وسوى العالم ما
 ونوع عالم ووصفه وما ادرج فيه وكذا ما ابهما
 قوله **له أي** للمذكور من الذي والتي او للموصول او الضمير عائد الى المثنى فعلى الأولى خبر قوله المثنى
 مفرد وعلى الآخر جملة. قوله **وجمعه** اعترض بان الجمع من خصائص الأسماء فلزم اعرابه كالمثنى
 واجب بانه خاص بالعقلاء بخلاف مفردة فلم يجزياً على سنن الجمع المتمثلة. ويتجه عليه أنه يجوز
 أن يكون جمع الذي المستعمل في العقلاء فالأولى ان عدم الجريان على سنها بأن مفردة ليس علماً
 وكامسة فهو غير جامع لشروط الجمع هذا. وقد ينتقض اختصاصه بالعقلاء بقوله تعالى وأن الذين
 تدعون من دون الله عباد أمثالكم) انا ان يعي من الحقيقية والتنزيلية بناء على أن المشركين
 نزلوا الأسماء منزلة العقلاء. قوله **خذ الأولى أي** خذ موصوفاً للعقلاء وغيرهم وليس المعنى أن
 يوجز جمعا لهم حتى يكون اطلاق الجمع عليه جواز. قوله **تساوى كل تي أي**
 تساوى كل مفاد من تلك المذكورات في الاستعمال. قوله **وما ادرج فيه أي** أراد في سلك العالم بتغليب
 على غير العالم فيكون مجازاً مرسلأً بعلاقة الجزئية على الراجح نحو قوله يسبح له من في السموات ومن
 في الأرض لو باقتراعه في عموم فصل بمن نحو والله خلق كل دابة من ماء فمنهم من يمشي على بطنه فيلون

مجازاً بعلامة المجاورة هذا والأكثر في ضميره اعتبار نحو ومنهم من يؤمن به وقد يعتبر المعنى نحو ومنهم من يستمعون اليك وقد يعتبر المعنى ثم النقل أو عكسه بالنسبة إلى ضمير من وقس عليه ما قوله ونوع عالم ووصفه الأولى وبشبهه ووصف عالم الخ والبراز يشبهه ما نقل منزله وبالصفة المفعلة الغير المفهومة من المفعلة وهو شاعلي النوع مثالهما قوله تعالى رفا نكحوا ما طاب لكم من النساء في الكسوف وقيل ما زهايا إلى الصفة وأن الدخا من العقلاء مجرى مجرى غير العقلاء ويمكن إدخال التنزيل المذكور في قوله وما أدرج فأنت المراد به ما أدخل في سلكه بالتقليب نحو سيج سج له ما في السموات وما في الأرض أو بالتنزيل،

وذا وبطيئ وأن لم تلغ ذا ولم تشد وطلباً بها ذا
أومن وأي وهي مع ما من يرد مستفهما بها وشرطاً ثم هو مرد
نكرة موصوفة وليوصف بغير من وما من قد تكتفي
قوله **وان لم تلغ ذا** أي وذا أن لم تلغ ولم تكن اسم إشارة ووقع بعد ما ومن المستفهما ميتين
إذا استفهما ميتين فإن الفيت بترليها مع ما اسماء واحداً نحو لها ذا صنعت أو جعلها زائدة نحو ماذا صنعت أو كان اسم إشارة أو لم تقع بعد أحدهما لم تكن موصولة ولو قال وذا وبطيئ وذا لم تلغ ولم تشد نا طلب بما ومن كان **أي** أو وضع وأفيد معنى ذا طلب مما ما لطلب مفاداً بما ومن
الإستفهامية ميتين قوله **وأي علف على ذا** أعلى من وفي قوله وهي استخدام قوله **لم ترد**
أي لكل منها حالة أخرى وهي كونها نكرة موصوفة نحو يا أيها الرجل ومررت بما معجب لك
كقوله كفى بنا فضلا على غيرنا حب النبي محمد يا أي شخص غيرنا قوله **بغير من** وهو أي نحو
مررت برجل أي رجل وما نحو اعطاه شيئاً ما قوله **فد تلغ** أي تكون كل منهما تامة بمعنى الشيء
نحو فنعما هي ونعم من هو،

موصولنا الكوفي ما أول مع صلته بمس كلف تفتح
وذاك أن والوصل فعل صرفا وكى بها ضارع لا م قفى
وأن والوصل ابتداء والخبر وما يذني تصرف كما أمر
ولو كما يتلو مفهم تمن ومن يخر فيه الذي فما ومن
قوله ما **أول** يتجه عليه أن هذا التعريف دوري فإن العلم بالصفة متأخرة عن العلم بالموصول
وإنه منقوض منعا لشهره همزة الشوية ويمكن دفع الأول بأن المراد بالصفة مضاهي اللغوي

وهو ما اتصل . والثاني بان المراد حرف مهجري اول مع اه والهمزة ليست كذلك .
 قوله **فعل صرفا** ظاهره ان الفعل اعم من الماضي والمضارع والامر . وقد يستدل على دخولها
 الامر بنحو اشرت اليه بان قم كان حرف الجر لا يدخل الا على الاسم او مؤل به . و
 ينعكفه انه لو انسلكت بالمصدر لفات معنى الامر المطلوب فاعاؤلى جعله تفسيرية فتأمل .
 قوله **لام قفى** أى وقع بعد اللام ولو مقدرة فلا يرد نحو جئتكم كى تعطيني حقى . قوله **بذل فسر**
 أى ولو حقرنا خاتما كما فى مادام ماضيا او مضارعا أمرا . ويوصل جملة اسمية غير مصدرية
 بحرف بخلاف المصدرية به فوما إن جها فى السماء ولم يذكره لندرتة . قوله **ولو كما اى** مثلها فى
 وصلها بفعل متصرف غير امر لكنه يكون غالبا يتلو مفهم تنن فو ربنا يود الذين كفروا
 لو كانوا مسلمين . قوله **فما وهن** قضيته انه ليس ضعيفا وهو ممنوع كيف وما مثل به من
 قوله تعالى وخضعت كالذي خاضوا ا اجيب عنه بوجه كون الذي مخفف الذين اوصفة
 به حذف أى كالمجموع الذي او كالحوض الذي خاضوه على انه اورد عليه أن دخول اللام عليه
 لكونه من خواص الاسم يأبى عن حرفيته .

خاتمة

ما للمتكرا حكه بأى إن
 والنون أشبع ومنان إن ين
 منات او منين إن جمع عني
 وإن تصل فلفظهن يختلف
 والوقف منسوباً مع آل والياء
 والعلم المتبع عاكلي سوى
 ماذا لتبنيز وأعرب وأحك إن
 قوله **ما للمتكرا** أي ما ثبت للمتكرا من إعراب وإفراد وفروعها إاحكه بأى للإستفهام أي فيه اذا
 وقع السؤال عن المتكربة . وهى موبقة والحركات والحروف لها قيل إعراب وقيل مركبات حكاية
 وحروفها . فيكون إعرابها مقدرا . قوله **وفي الوقف بين** أي إحك ما للمتكرا عاقل في حال الوقف .
 وفيه تنبيه على أن أي يعم الوقف والوصل . قوله **والنون أشبع** أي النون في المذكر حركة
 حركة المتكرا ثم أشبع الحركة دفعا للوقف على المتحرك فيتولد منه واو أو ألف اوباء ففي تعلق
 الإشباع بالنون تجوز . قوله **لل فرد عن** أي ظهر منه بفتح النون وقلب التاء هاء في المفرد المؤنث

وكان يحرك الهماء بأنها ما تكون في الوقف الساكنة وحكي فيها التأنيث دون الإعراب كان
الإعراب فرجه ومراعاة التأمل عند تقاضيهما أولى. قوله **وإن تقل** بيان لفهم قوله وفي الوقف
يعني إذا وصل بشئ يحكى بلفظ من ساكناً في جميع الأحوال فتقول لمن قال رأيت رجلاً من
يافتى وهكذا قوله وأحك بها أي بمن نفس الأعلام كما أنها فتقول لمن قال رأيت زيدا
من زيدا ومن مبتأ وإسم بعده خبره وهو مرفوع بقدره وحركته اللفظية حركة الكلاية.
قوله **إن لم تنعطف** أي لم تقع بعد حرف العطف والاتيين الرفع كان المقصود من الكلاية
بيان المراد. والعطف يدل عليه هذا. ويشترط في كلاية العلم عدم تيقن انتفاء الاشتراك فيه
فلا يحكى لفظ الفرزدق لعدم اشتراكه يقيناً وكونه علماً للعقل. قوله **والوصف منسوباً** عطف على
الأعلام أي أحك بمن الوصف المنسوب عاقل أو غيره مضافاً مع **الوصف** منسوباً عطف على
فتقول لمن قال جله القرشي المنوي. وأحك بها غير العاقل فقط مع أل في أوله والياء في آخره.
قوله **والعلم المنع** أي بغير العطف وفاقا إليه عند يونس. لكن المستحسن عند سيويه جواز
الكلاية في العلم عن المعطوف والمعطوف عليه. قوله **سوى** أي سوى علم جعل تابعاً إياناً مضافاً
لتمثله أي إلى علم آخر حوى ذلك العلم الأول الأبن فالكلاف في قوله لتمثله زائدة. واللام
بمعنى إلى صلة مضافاً. وضمير حوى عائد إلى ما وإياناً مفعوله. والمراد إحتواء الموصوف على
الصفة. قوله **ماذا للتمييز** أي **للكلي** لتمييزه فتقول لمن قال عندي راقود خلا ماذا خلا.
قوله **كلما** مفعول تقف أي أن تنسب كلما إلى لفظ مراداً لفظه فأنت مخير في إعرابه و
كلايته فمضرب فعل ماضٍ وم اسماء يعنى أي يظهر اسماً بإرادة لفظه.

الكتاب الأول في العدد وهي المفعولات والمنفردات بالنواسخ

في الرفع هل مبتدأ أو فاعل

من ثم قال البعض كل امل

وأختلفوا في ماله التأمل

ووجه كل ما تجاه يجلو

المبتدأ والخبر

لا راءدأ أخبر عنه المبتدأ

يسبقه مستفهم أو ما دني

تخبره ومفرد أقدم جولا

في مفرد ونحوه الأمر ان قر

اسم عن العامل لفظاً برأ

ومنه وصف رافع لها كفي

لكونه قام مقام الفعل لا

فان يلاحظ فلا بعد خبر

قوله **ووجه كل أه** وجه الأول أن المبتدأ مبدوء به في الكلام ولا يزول عن كونه

مبتدأ وإن تأخر. وأنه عامل ومعمول من حيث أنه مبتدأ بخلاف الفاعل. ووجه

الثاني أن عامله كونه لفظياً أقوى فيكون هو أقوى أيضاً وأن رفعه للفرق بينه وبين

المفعول ولا ينسخه ناسخ بغير المعنى وأنه جزء الجملة الفعلية ولا يحذف بلانائب بخلاف

المبتدأ في الكل. قوله **اسم أي** ولو حكما فلا ينتقض بقوله تعالى وأن تصوموا خير لكم

والمراد بالاسم مقابل الصفة ولا يخرج عن قسمي المبتدأ نحو ضارب زيد قائم لأن كل صفة جارية

على موصوف ولو مقدر أفعلى ضارب شخص ضارب فهو من القسم الأول. قوله **لا راءدأ**

أو شبهه في عدم الاحتياج إلى المتعلق كرب الجارة. وكتب أيضاً أي لا يلزم التجرد عن العامل الزائد

فإن أريد بالزائد ما يتعلق بعامل بطريق ذكر المنزوم وإرادة اللازم. دخل المجرور بلعل و

لوا في لوا زيد على مذهب من يجعل التقديره لوا زيد موجود لا وجد زيد وألا لا. إلتان

يقه يحذف العاطف والمعطوف كما في بيده الخير. قوله **ومنه** فيه استخدام لأن المراد بالمبتدأ ما

ليس بوصف رافع وإلتا انتقض التعريف به جمعا. قوله **وصف** كلامه هنا لا يفيد إختلاف المبتدأ

فيهما بخلاف عبارة البهجة. وما يقد أن الكسر ممنوع لأن الأقل في أقل رجل يقول ذلك وفيد

في غير قائم الزيدان خارجان عن التسمين مدفوع بأن الأول مبتدأ سماعي والكلان في القياسي

على أن معناه قل رجل يقد ذلك فليس مبتدأ والثاني مستعار إعرابه من المبتدأ لا شتماله بأعراب

الإضافة كما استعار في باب الإشتناء أعراب أفنيب اليه فهو في حكم ما قائم الزيدان. ثم المواد

بالوصف أهم من المشتق وغيره وبها في قوله لها أهم من الظاهر والضمير البارز ليشمل نحو أقرشي أنت

قوله **بسبقه** أي حقيقة أو حكما فلا يرد أن نحو أنها قائم الزيدان وفيد قائم الزيدان غير مسبوقين

بالنفي ونحو هل قائم زيد غير مسبوق بالإنسافهم كأن هل بمعنى قد وأمله أهل
 غدت الهمزة كأن الأولى في قوة ما قائم الزيدان وما قائم الزيدان ومعنى الإنسافهم
 ملحوظ في هل حيث شاعت في الإنسافهم . قوله **كلونه** علة لقوله ما تجر ولقوله جعلاً وهو إشارة إلى
 ما في التسهيل من أنه لشدة تشبيهه بالفعل خالعه من عن الخبر ولذا ما يصغر وما يعرف وما يصف
 وما يبنى وما يجمع إذا على لغة يتعاقبون فيكم ملأته انتهى فالمراد بالإنساف عن الخبر عدم الإنساف عنه
 قوله **في مفرد** متعلق بقر أي قرأ أمران وهو كون الومف مبتدأ وخبر في الومف المطابق لمفرد بعده
 وفي نحو من الجمع المكسر والومف المستوي فيه المفرد وغيره نحو اجنب الزيدان . وبقية عليه أنه منقول
 نحو أحاسن القافي أمرثلة لعدم جواز كون حاضر جزأ **لا** أمرئة لعدم مطابقتها في التأنيث ونحو
 قوله تعالى أراغب أنت عن آلهتي كأنه ما يجوز كون أنت مبتدأ لذلك يلزم الفعل بين العامل ومفعوله
 باجتنابي ونحو أفي داره زيد خانه يجب كون زيد مبتدأ لذلك يلزم الإنساف قبل الذكر لفظاً ورتبة
 إذا أن يراد حوار الأمرين عند عدم المانع على أنه يمكن الجواب عن الثاني بأن الجار متعلق بفعل
 مقدر أي ترغب عن آلهتي .

والإبتداء رافع مبتدأ ويرى
 بالمتبدا أرفع خبراً ومن يقل
 فقامد خال وينوي المفعول
 حيث جرى على الذي ليس له
 خلف جلو حاضرين أين المقر

قوله **جاءك** **الإسم** فيه أن الجعل صفة المخاطب والإبتداء وصف اللفظ . إذا أن يقع أن
 جاءك للإسم صفة الإسم . وهذا القدر كاف في الجعل . وعبرة بالبهجة قيل جعل الإسم أوامراً
 ليخبر عنه انتهى وهو مشعر بضعف القول والجعل مصدر المجهول والمواد بأول ما هو حسب
 الرتبة ليستل عامل المبتدأ المؤخر . وأما أولى حذف عنه ليستل عامل الومف الراجع لما كفي ففي كل
 من الترييقين خلا . قوله **بالمبتدأ أرفع خبراً** أورد أنه قد يرفع الفاعل كالمقائم أبود ضاحك
 فساوى هذا مع القول بكون الإبتداء عاملاً فيهما من حيث الرد . بأن الفعل أقوى العوامل مع
 أنه لا يرفع إلا واحداً فكيف يرفع الإبتداء أو المبتدأ أصمين . ورغى بأن الجهة من مختلفة كأن
 الطالب للفاعل من حيث كون الفاعل محكوماً عليه وطلبه للخبر من حيث كونه محكوماً به فافهم .

قوله **ومن يقل** كأنه لم يذكر قول من قال أن الإبتراء عامل فيهما كما تقتضاه أياها لأنه يرد عليه أن الفعل الذي هو أقوى العوامل كما يعمل رفيع فكيف به وقد يرد بأنه للطلاقة شابه المجزئات الغير الفاترة عن الأعمال الكثيرة كما قاله عمام فهو أقوى من الفعل.

قوله **في ذي اشتقاق** أي ولو حكما بأن أول المشتق تأويك متايغا فدخل فيه زيد اسد وخرج أخوك زيد. قوله **حيث جرى** وجوب الإظهار يعم المفرد والجملة نحو زيد عمرو وضربه هو والجار والمجرور والظرف نحو زيد عمرو في داره هو فنا يوجهه كلاهما من الإختصاص بالمفرد غير مراد هذا. ومثل الخبر في الإبراز لذلك الحال والصفة والصفة. قوله **ورافع الظاهر** تخصيص لقوله. وينوي المضمرة في ذي اشتقاق يعني أن الخبر المشتق إذا رافع ظاهراً كما يحمل الضمير لثلاث يتعدد الفاعل. قوله **أين المقر** أي الخلف ثابت في جواب هذا السؤال على أقوال كون المقام المقر الأول أو الثاني أو كل منهما أو معنى المجمع المفعول خبراً وهو مزو يستلزم الخلاف في أن الضمير واحد أو متعدد.

وجملة ذات لكن أودعها
و قبل وحتى مع ضمير المبتدأ
مالم تكن إياه معنى وأخذ كما
إن جربا كرف وما أدى الى
تهئية العامل والظاهر قد
ينوب عنه وإشارته تعد
وعطف جملة حوته بالفاء
أو شرطه أو العموم يدل في
وظرفاً أو جر تماماً باستقار
أو كائن علق والوقف أبحر
وأمنع زماناً خبراً في المعتمدة
عن جملة ثالثها لا إن يفد
قوله **وجملة** أسمية أو فعلية أما نحو زيد قائم أبوه فليس بجملة عند المحققين فلا فاعل
فائز أو لو الرشد. وكتب أيضاً عطف على مفرد. قوله **ذات** **لكن** يشكل بنحو زيد وإن
كثر ماله لكنه خيل إلا أن يرد الخبر محذوف. والإستدراك منه. قوله **واختار** أي احذف
العائد أن جربا كرف ولم يوجه الكذف تسليط عامل الجار والمجرور على المبتدأ بالفعل فيه
فيحوز الكذف في نحو السن منوان بديرهم دون الماء شربت منه. قوله **والظاهر** سواء كان
بلغله اتفاقاً أو الحاقه ما الحاقه وأكثر وقوعه في مواقع التقخيم أو بهراذه على خلاف
نحو زيد حائث أبوخالد إذا كان كنية زيد. قوله **تعد** أي حسب نائبة عن العائد نحو ولباسي
المتقوى ذلك خير. قوله **بالفاء** متعلق بالعطف أي عطف الجملة المشتقة على العائد بالفاء

على جملة خالية منه نحو زيد مات عمرو خروته وزاد ابن هشام الواو بناء على أن الواو الجمع في
 الجمل الجمل كالمفرد والرفع ثمة في قوله **وطرفاه** عطف على قوله جملة أو مفردا وهو مفعول جمل
 قوله **أو كائن** اه أورد عليه أنه من الأفعال الناقصة فيكون اللطف والمجور خبره فإن لم يقدر
 لهما متعلق آخر لزم التحكم وعدم كون المتعلق خبرا والتم التسليل وأجيب بأن الكائن المقدر
 تام كناقص وفيه يكون حاكما فهو في حكم الخبر فيعود المحذور وأقول لو أجيب بأن حكم الشيء
 اجما لا غيره بنفسه أو بأن التسليل في الأمور الاعتبارية لكان أولى قوله **أجر** أي من الفضل خلافاً
 كابن الحاجب قوله **وامنع زمانا فبرا** أي وإن أفاد وقفتيه أن عاصم فوحن في شهر كذا على
 هذا القول الثالث وهو بعيد إذ أن نية مراده أنه عاصم خبراً عن اسم العين بالغات إن لم
 يتخضع الزمان بوصف أو إضافة مع جرده في المثال المذكور أو يكون الذات كالمعنى في
 التجدد وقتاً فوقتاً نحو الطلب شهر ربيع أو يقدر مضاف هو معنى فو اليقظة خبر أي شربه
 والأصل في الأخبار تنكير وفي مبتدأ عرف فان عرف يفي
 في دين خير وابتداء النكرة يجوز مع فائدة مستبصرة
 كونه مومناً أو مضافاً أو واجب الشر أو إيهام قصد
 أو دهر أو تعجب أو نوع أو حقيقة من حيث هي أو أن تلو
 نقياً أو استفهاماً أو لو إنا فجائئة أو خالصة جزاء أو وادنا
 حال وأن قدم أخبار وحل ظرفاً أو المجبور قيل أو جهل
 قوله **خير** أي إذا وجد العرف في دين الأسمين اللذين أردت جعلها مبتدأ وخبراً فاحكم بالتخير
 بينهما في جواز جعل كل مبتدأ وآخر خبراً، قوله **أو عاملاً** أي بالرفع أو النصب أو الجر نحو امر به أو
 صدقة ومثلك لا يخل فإن المثل متوغل في الإيهام كما يعرف بال إضافة، قوله **أو إيهام** قصد منه
 به على أن مراد من قال من المسوغات الإيهام قصد وإلا تأخذه أن إيهام النكرة مانع من صحة الإبتداء
 فلا يجوز، قوله **أو العيوم** أما بنفسه فهو من عندك أو بغيره كالواقع في سياق استفهام أو نفي نحو أأله مع
 الله وما أحد أفقر من الله، قوله **واخراق ماعهد** أي خرق المعهود والمعتاد نحو بقر تكلمت
 وفي قوله ماعهد استعارة وانخراق تخيل، قوله **أو تعجب** هل المراد مدلول لفظ التعجب أو مدلول
 صفة التعجب وأظهر الأول لأنه على الثاني يستغني عنه بقصد الإيهام وكذا بقوله مومناً

اذ يمكن إدراجه في كل منهما. قوله **من حيث هي** لكنها يعم جميع الأفراد لذلك يلزم الترجيح بلا مرجح
خوضرة خبر من جواده. قوله **نقياً** كأنه مستغني عنه بقوله امار او العيوم. قوله **وأن قدم** أي إن كانت
مختمة بأن كان المضاف اليه في الطرف والمجرور في الجار والمجرور او المستراليه في الجملة مألحة
لإخبار عنها نحو عندك قهوة وفي الدار رجل وقصدك غلامه انسان بقي أنه عد من المعجزات لونه
بعد عام إلا ابتداء نحو لرجل قائم وكونه بعدكم الخبرية نحوكم عمة لك يا جريد وخالة بناء على رفع عمة
لكن يمكن إدراجها فيها سبق

والأصل في الأخبار تأخير وقد تسبق لا إن لم يبن حيث أتت
مع مبتدأ عرفاً ونكر أو مجرى فعلا اذ المضمرة فيه مستترا
أو طلباً أو مستدأ إلى دعا وقد من منهما ما وقع
في مثل أو لازم الصدر ومع ذي الفاو ذي الكسر وأخبار تقع
إن كان للنكر يميز الأبتداء أو مضمرة عاد له من مبتدأ
أو دل ما يفهم بالتقديم أو يستدأ إلى أن وأما ما تلو
قوله **لم يبن** أي لم يميز المبتدأ عن الخبر فإن ميز عنه جاز تقديم الخبر نحو أبو خنيفة
أبو يوسف. قوله **فعلا** أي حسب الصورة فلا يرد أن الخبر بمجموع الفعل والفاعل
كما الفعل فقط. والمراد به ما يشمل اسم الفعل نحو زيد هيهات فلا يقدم الخبر فيه. و
ما ذكره غير شامل لخواتم أنت قمت كأن ضميره غير مستتر مع أنه لا يتقدم لئلا يلتبس
بالتأكيد فلو جعل الضابط هنا التباس المبتدأ بغيره لكان أشمل. قوله **أو لازم الصدر**
يندرج فيه المصير بلام إلا ابتداء نحو لزيد قائم ولقائم زيد ونحو أيهم أفضل وأين زيد و
المضاف إلى اسم الاستفهام والشرط وكلم الخبرية كان المراد من اللزوم أعم من أن يكون
بالذات أو بالواسطة. قوله **ومع ذي الفاء** أي آخر ذال الفاء من المبتدأ والخبر وقدم مصاحبة و
كتب أي وقدم وجوباً ما وقع مصاحب ذي الفاء مبتدأ نحو الذي يأتي خله درهم أو خبراً خواتم
زيد فقام كأن مدخوله مشابه للجزء وما وقع مصاحب ذي خبر أي محصور فيه مبتدأ نحو ما
كاتب الكزبي أو خبراً خواتم زيد لا كاتب لذلك يتعكس الكسر. قوله **وأخبار تقع** مقدماً وجوباً إن
كان بسبب التقديم يجوز إلا ابتداء للنكرة كأن كان ظرفاً فوعدي درهم. فقوله **وأخبار** مبتدأ و
تقع خبره وقوله للنكر متعلق بغيره. قوله **أو مفسر** أي يجب تقديم الخبر إذا رجع إليه ضمير من

المبتدأ نحو في الدار صاحبها لئلا يعود الضمير إلى متأخر لفظاً ورتبة، قوله **أو** دل أي يجب تقديم الخبر إذا دل على ما يفهم بسبب التقديم أن تأخيره يخل بفهم المقصود فالتعجب في له ذررك، ولو قال بدل دل فأت فأت كان أوضح، **قوله** إلى أن أي مع ملتها ففيه يجوز ووجب التقديم هنا لتلك تلبس بالملسورة أو بأن التي هي لفة في لعل ولهذا يجوز تأخيره أن تلي أما هي كما أشار إليه بقوله وأما ما تلوا الخ أن الملسورة وكذا لعل لا تدخل هنا قوله **أو** كم أي ويجب تقديمه إذا كان كم الخبرية نحوكم درهم لك أو اسم إشارة ^{هنا} مكان نحو هنا أو ثمة زجده، قوله **أو** مصدر أي مصدر يدل من اللفظ بفعله نحو سماع وطاعة أي أمرى ^{تحت} (سمع وطاعة) إذ أملاه أسمع ~~سمعا~~ وأطيع طاعة وبعد حذف الفعل عدل إلى الرفع بإضافة الدوام، أو كم هنا ثمة وحذف ما علم من مبتدأ وخبر أخبر يتم من مبتدأ أخبر عنه بنفسه أو مصدر من فعله الحذف الحتم وما تلا لا سيما إن رفعاً ومن يقيد به بأن خبر أخبر وواو مع وقسم قد اتفق قوله **لمبتدأ أخبر الخ** أي حذف المبتدأ واجب إذا أخبر عنه بقسم نحو في ذمتي لأفعلن أي قسم في ذمتي، قوله **أو** مصدر أي حذف المبتدأ واجب إن أخبر عنه بمصدر يكون جحاً من التلطف بفعله نحو سماع وطاعة أي أمرى سماعاً وأطيع طاعة وبعد حذف الفعل عدل إلى الرفع بإضافة الدوام، قوله **الحذف حتم** أما التقيد بالعلم به وأما المقيد فلكون الجواب عوفاً ولا يجمع بينه وبين المعوض عنه أو بأن النفي عند عدم القرينة على توجيهه إلى شيء يتوجه إلى وجود مدحوله فيكون الخبر كالنكرار إذا كان كونه مطلقاً وأما إذا كان مقيداً فلا لعدم الدليل عليه ولذا قال ومن يقيد الخ وكتب أيضاً أي لو كان المتناعية كان التحضيضية لا يقع بعدها المبتدأ، قوله **بأن** خبر أي بأن دل عليه دليل وإلا لم يحذف قوله أبركته لوقيل لوجود الحذف مطلقاً لورد عليهم ما روى البخاري في كتاب العلم من صحيحه في قوله **صلى الله عليه وسلم** بعد أنشة **رضي الله عنها** لو كان حرمك حديثاً عهد بالكفر لبنت الكعبة على قواعد إبراهيم وتوجيهه بأنه مروي بالمعنى بعيد، قوله **وواو مع** أي بعد مدحوله وواو مع في معنى مع وهو كل رجل وفيه أي مقبولان وفيه يعني مرجع التفسير في نحو هذا المثال اشتغال كانه ما يجمع

إرجاعه إلى كل لعدم مقارنة كل رجل بضعفة كل رجل وإلى رجل لعدم مقارنة كل رجل مع ضيغة رجل خاص وأجاب عما هم بأن كل رجل إجمالاً غامضاً ظاهرة متعددة. وفي تفسير ضيغته إجمالاً لظواهر متعددة وكل مفسر في هذا الجمل يرجع إلى ظاهر في ذلك الجمل (فكانه قيل الرجل وضيفته مقرونان) ... وقد جاب بأن العموم المستفاد من كلمة كل معتبر بعد إرجاع التفسير إلى الرجل فكانه قيل الرجل وضيفته مقرونان أي رجل كان وأية ضيغة كانت قوله **وقسم** فوأيض الله أي قسمي ولم يقل بجمل المندوف مبته لأنه إذا دار الحذف بين المصدر والعجز حذف من العجز كما قيل أنها محل التفسير وكان الإيجاز محققاً عنده وليس لك أن تقول عن المبته مقصود بالحكم كأننا نقول يعارض بأن الخبر يحط الفائدة وقوله **ونحو ضربى** ذا أي يجب حذف الخبر إذا كان المبته مقصوداً ولو بدأ ويل أو سم تحفيل مضاف إلى الفاعل أو المفعول أو كليهما وبعده حال لا يضح كونه خبراً المبته فاعطى كما ذكره المصنف. الثاني فوالتر شري السويق ملتونا قوله **في الغامض** راجع إلى المنطق بالفتح والسر.

وعده الأخبار عاطفاً و كما
فيه تقدم وعطف ثم إن
آخرها وهو وما له خبر
أو أضاف إلى التفسير
قوله **وعده** أي عدد جواراً الأخبار ولو أكثر من اثنين سواء قارنت عاطفاً فوأيض عالم و
كاتب أو كما قوله مقفيل مضاف مشقي فإن كان تعدده واجباً بأن كان خبراً عن متعدد
معنى فوأيض عالم وكاتب وجب العطف وسواء لم يكن الجميع في المعنى واحداً بأن لم يمكن
تعبيره بلطف كما مر أو كان. إما بأن يقوم كل منهما بجزء من المبته فتحمل منهما مفعلة قائمة
بالمجموع كهذا أسود أبيض بدل أبلق أو بأن يقوم كل منهما بجزء من المجموع فوأيض هذا
حلوحامض أي مزج وقد حظا أي منع فيه أي في القسم الآخر تقدم لهما على المبته. وكذا
عطف أحدهما على الآخر كأن مجموعهما بمنزلة واحد. وقد مرع عما هم جوار العطف بأن العطف
مصري فقط. ثم إن إطلاق التعدد على تلك الأخبار بحسب الصورة إن وجد العطف بأن الخبر
هو المتبوع فقط. وكذا إن اتحاد معنى وإن التعدد يجري في المبته فوأيض الحو الكاهض خير من
الكلو. وحركه مقايضة. قوله **أخبر عن آخرها** فتحمل هناك صغرى وكبرى وكلاهما.

ولو أردت إرجاعه إلى جملة واحدة انفتحت المبتدأ الأخير إلى سابقة وسابقة إلى ما قبله، وهكذا لكن هذا الخموس بالطريق الأول من طريق ذكر الروابط، فيقف في زجج ابنة جاريته قائدة جارية زوجة ابن زيد قائدة، قوله **وما خبر الخ** وما أي مبتدأ غير منفي بشرط أن لا يكون أو كلاً للمبتدآت إذا سابق له حتى يضاف إلى ضميره أفقه إلى الضمير الرابع إلى سابقة بمرتبة يرتبط به، وفي بعض النسخ وما غير بالياء أي غايّر الأول من المبتدآت أفقه قوله **في الخبر أي** بعده بطريق النشر المعكوس.

(باب الخبر بالذي وبأل)

وبالذي أوفره إن خبر وهو الذي يقال أخبر عنه عاندها ضمير غائب خلف قبول تأخير وإفهام وأن والرفع والتأنيب والمنع أحق ثم بأل عن بعض ذي فعل ففي إن رفعت ضمير غيرها انفصل قوله **وبالذي الخ** أي بسبب أحد الأمرين فلا يرد أن كلاً من يقتضي كونه خبراً وهو مناف لقوله أسبق الخ، ولم يقل عن الذي الخ مع استقامة الوزن لأنه في المعنى خبر والخبر اللغوي مبتدأ، ولذا سمي خبراً عنه لأنه، قوله **إن خبر** قد يقال الأخبار بسبب الذي صادق على نحو جائز الذي ضربته إذ أن يجب بانه وإن صدق عليه لفظاً إذ أنه صريح حقيقة عرفية في العمل المذكور، قوله **أسبق** أي على أجزاء الجملة التي أريد الأخبار عن جزئها فلا ينتفي بنحو إن الذي أبوه قائم زيد، ثم هذا الموضع من محال وجوب تقديم المبتدأ على الخبر، قوله **وسلطه** أي بين الذي وخبره، قوله **عاندها أي** رابط الملة بالمومول ضمير غائب وإن كان المخبر عنه متكلماً أو مخاطباً لأن مرجعه المومول وهو غائب، فإن قيل لم لا يجوز المطابقة هنا مع تجويزه في أنت الذي قمت وهو ما يجري فيه الدليل قلت كأنهم يعلم التكلم والخطاب قبل الخبر فتكون فائدة الخبر حالة في المبتدأ.

قوله في إعرابه أي وفي كونه فاعلاً أو مفعولاً أو غيرهما وينبغي تجويز حذفه إذا كان مفعولاً لجواز حذف العائد المفعول فالمراد بكونه خلفاً لعم من التقديري، ويؤكد بهنقل إذا كان فاعلاً مطلقاً عليه فيقه في الأخبار عن زيد في حائتي زيد وعمرو الذي حائتي هو وعمرو زيد، قوله **قبول تأخير** أي يشترط في الإخبار بالذي قبول المخبر عنه التأخير فلا يغير عن أسماء الشرط ونحوها مما يقتضي العبارة ولا عن ضمير الشأن للزوم تأخير مفسره الذي هو الجملة إلى بعده عنه ويشترط قبول إخبار فلا يغير عن الكال والتفكير كأنهما ملازمان للتكثير وكان عن مجرور حتى ومذ ومنذ لأنها لا تجر المفعول ولم يذكر اشتراط قبول التعريف كما قاله ابن مالك للإستغناء عنه بقبول الإخبار ويشترط أن يجل عنه الأجني بأن يقع موقعه فلا يغير عنه الهاء من زيد ضربته لأنه لو قيل الذي زيد ضربته هو بقي الموصول بلا عائد أو المبتدأ بدونه لعدم جواز إرجاع الضمير إلى كل من المبتدأ والذي ويشترط أن يكون الفائدة ظاهرة فلا يغير عن أجزاء الأعلام ككبر من أي بك، وقوله **والرفع** أي جوارزه فلا يغير عن واجب الرفع فو أيمن الله لأنه للزوم حالة واحدة في حكم غير المتصرف والأخبار يقتضي تفرقه وفيه تأمل ولا عن واجب النسب كسبحان وعنه، قوله **والإثبات** أي جواز وروده في الإثبات فلا يغير عن نحو أحد ذلك يخرج عما لزمه من الإستعمال في النبي كأن الجملة المصدرة بالذي هنا مثبتة ذاتاً، قوله **والمنع** أي منع الإخبار أحق منه في ضمير الغائب عائد إلى الاسم الذي سبق ذكره في جملة أخرى كأن يذكر انسان فتقول لفتيه فيخبر عن الضمير نظراً إلى أنه في قوة لفت ذلك الإنسان، ويرجع المنع منع الإخبار نظراً إلى أنه لا يصح وضع الأجني مقامه خلافاً لابن مالك وكذا لا يجوز الإخبار في عائد إلى بعض جملة وهو لا يحتاج في الربط إليه كالضمير في ضرب زيد غلامه، بقي أنه بقي شرطان أحدهما عدم كون المخبر عنه جزء جملة طلبية وكأنه لم يذكره الإستغناء بإشتراط كون الصلة خبرية ولو كانت الطلبية جزء جملة خبرية أخبر عن جزئها وثانيهما عدم كونه في إحدى جملتين مستقلين كرابط لهما بأخرى فو زيد من قولك قام زيد وقعد عمرو، قوله **ثم** **بال** إشارة إلى ما يعتبر في الزيادة على ما مر، وهو كون المخبر عنه من جملة تقدم فيها فعل متصرف مثبت، قوله **لم ينشف** فلا يغير بال عن زيد في ما قام زيد وقد بقه أن قوله يهاغ مفعن عن قوله لم ينشف كان صلة ال لا يصاغ من المنفى كالجاء، قوله **إن رفعت** إن رفعت الصلة ضميراً راجعاً إلى غير ال أنفعل الضمير وإن رفعت ضميراً لوجب استارته فتقول في ضربتن إن اضربت عن الفاعل الضاربي أنت باستار فاعل الصلة لأنه لال وعن المفعول الضاربه أنت

أنا بالفعال مرفوعها وهو أنا وإذا رفعت ظاهراً فلا ضمير فيها، قوله **عن ظرف أي** الضمير النائب عن ظرف أخبر عنه فعل في جملة فتقول في صمت يوم الجمعة الذي صمت فيه يوم الجمعة، وإذا أخبر عن المفعول بأجله قرن ضميره باللام لكن هذا انما يكون إذا لم يتوسع جعلها مفعولاً به مجازياً وإذ ذكر الضمير مجزئاً عن اللام.

(مسألة)

يجوز خافي خبر لمبتدأ
معطى عموم ووصلها مستقبلاً
شرطية يومئ أو يومئ أو
يفف إلى الموصول أو يومئ بنا
تضمن الشرط كأل إن وردا
وما بظرف أو بفعل قبل
يفف إلى معطى مجازاة ولو
معرفة جوزه في رأي شذا

قوله **كأل** مثال المبتدأ إن عموم من الحقيقي والعمري، وإذ فالمراد كمدخول أل الموصولة.
قوله **معطى عموم** حال من فاعل ورد وفاعله ضمير عائذ إلى أل، قوله **عموم** مضاف إليه ووصلها
مفعول معطى أي إن ورد أل معطياً للعموم بالصلة حال كونها مستقبلاً نحو الزانية والزاني فاجلدوا
ولا يخفى إن اشتراط العموم واستقبال الصلة ليس مخفوماً بل هما جاريان في الكل وما
يقال من اشتراط عدم الاستقبال مستند بقوله تعالى وما أمأنا من يوم التقى الجمعان قبل أن
الله من دفع بأن معنى ما أمأناكم ما يتبين أمأنته لكم، ولا يتحقق بقوله تعالى وما أمأناكم من
مسيبة فيها كسبت أيديكم كان المراد المستقبل معنى ولو كان غيره لفظاً، قوله **بظرف متعلق**
بقوله يومئ أو يومئ وكذا قوله بفعل أي اسم وصل بظرف ولو حكما كالجاء والمجرور
أو بفعل أو نكرة وصفت بأحدهما، قوله **قبلاً** صفة الفعل أي يشترط في الفعل الذي هو صفة
أو صلة قبول كونه شرطاً بأن يكون مستقبلاً معنى ليس معه حرف شرط، قوله **إلى معطى**
مجازاة إلى نكرة مفهم معنى الشرط والجزاء هو يومئ بظرف أو فاعل نحو غلام رجل أمأناك أو
بأنتي فله درهم، قوله **ولو يفف** شرط جزائه قوله يجوز يعني أن جواز دخول الفاء في ما
أضيف إلى الموصول المذكور أو وصف به حال كونه معرفة ليس وفاقياً بل هو رأي الخ هذا، و
خلاصة الفياضة أن دخول الفاء جائز إذا كان المبتدأ موصوفاً أو موصوفاً بفعل بلا حرف
شرط أو بظرف أو مضافاً إلى أحدهما أو موصوفاً بالموصول بشرط العموم واستقبال الصلة و

ثبت زوالهفة وكلهه (باب كان وأخواتها)

أرفع بكان المبتدأ إسما وانصب خبره وظل بات تصبب
أفنى وأمسى صار ليس أصحبا فنى وأنتك وزال برحبا
إن نفيًا أو تشبيها تلي ذي الأربعة ودام يتلوما وذالين يمنعه
بقية التصرفات إن تقع وغير ليس الصرف فيه ما أمتنع
قوله **أرفع بكان** أي جدد الرفع به فلا يلزم تحصيل الحامل والمراد بالمبتدأ جنسه لا كل
فرد منه لأن كانه في الرفع والكذب والتقدير إذا ضمير الشأن وغير المتصرف بان لزم الإبتداء
كلوبي للمؤمن لا يده حل عليها كان كهايا أي وكذا الإضافة في قوله خبره لأن من الأخبار ما لا
تدخلها كالخبر الإثنائي والطلب فلا يرفع كان زيد أخرجه أو كان عدي بعتك . قوله **ليس**
بإنتفاء أكدت في الحال . وما يقر أنه فعل ماضٍ فزمانه ماضٍ منرفع بأنه مخالف لسان الأفعال
لمشابهتها بالحرف في الجمود والمعنى . قوله **إن نفيًا** لفظ لا يحرف أو فعل خولي ليس ينفك زافني . و
اعتزاز كل ذي خافة مقل قنوع . أو تقديرًا نحو تقتو تذكر يوسف . وقوله وأبرج مادام الله قومي
محمدهم حمد الله منتفلاً مجيداً . قوله **أو تشبهان** نهياً أو دعاء . قوله **ذي الأربعة** الأخيرة بقرينة إسم الإشارة
قوله **ودام** أي الناقصة بخلاف التامة كما في دامت السموات والأرض بشرط أن يتلوما المصيرية
الظرفية فلو تلا ما غير ظرفية كما في يعجبني مادمت صحيحاً أي دوامك صحيحاً فهو تام بمعنى بقي
فصحيحاً حال . قوله **إن تمنعه** أي لم تمنع بقية التصرفات ذا العمل المذكور فيعمل غير الماضى إن
وقع مثله . قوله **وغير ليس** هذا يشعر بأن دام متصرف فيه وهو مخالف لما قال في البهجة من أنه
لا يتصرف فيه وعليه يجب أن يعمل يدوم ودام والدائم والدوام من تصرفات دام التامة . وأن
يعمل ما مصيرية مقدراً لا محققاً وهو بعيد فالراجح كلامه هنا .

ولا يليها كازم المصدر ولا
لو كازم لا ابتداء أو الخبر
مع صر ما بالماضي عنه أخيراً
تقديمه دام وما بها نفي
ما ذكر أو تصرفاً قد حذلا
بطلب عنه ولا الخمس الآخر
ووسطوا أخبارها وحفظوا
وليس والتام برفع بكتفي

وغيره الناقص والزمه فتى
معمول أخبار سوى الظرف وذا
قوله أو لازم الابتداء أي بنفسه كما في نحو الكلاب على البقر من الأمثال أو بضمير كما بعد إذا
المفاجأة وقد بدت أن قوله أو تصرفاً الخ مفعول عن هذا لأنها ما منع التعريف فيها بغير الابتداء
قوله أو الخبر عطف على لازم والباء في قوله بطلب للابسة وضمير عنه عائشة إلى المبتدأ
إي لا يليها خبر مناسب بطلب من المبتدأ يعني أنه لا يكون خبراً جملة طلبية لأن هذه
الأفعال إن كانت خبرية فهي صفات لمصادر أخبارها إذ معنى كان زيد قائماً لزيد قيام
في الماضي فينبغي مدلولها لمدلول أخبارها وإن كانت إنشائية تكون قائماً فإن توافقاً
استغنى عن الخبر وإما كان أحدهما أمراً والآخر استفهاماً اجتمع طلبان معاً مختلفان على
مصدر الخبر وهو محال. قوله ووسطوا أخبارها إلا مانع فلا ينتفى بنحو ما كان زيداً قائماً
وقد يجب التوسط لمقتضى كما في كان في الدار صاحبها بل يجب التقدم على العامل لذلك فوأن
كان زيدا. قوله وحظر تقديمه دام أي ومنع تقديم الخبر على دام لأنها صلة لها دائماً
لا يفصل بينه وبين ملته. وفيه أن عدم الفصل محل الخلاف فلا يكون هذا واقعياً.
قال المصنف بأنها تؤول من وقوعها صلة لها ولها مصدر الكلام. وفيه أنه يستلزم عدم جواز
تقديمه على ما. وهو صحيح وإلا لزم تقدم بعض الصلة على الموصول وأعمال ما بعد الحرف
المصدرية في ما قبله لا لمدى. وقوله وما عطف على دام والمراد به إما لفظه أي لا يتقدم الخبر
أحياناً على ما نافية أو مصدرية لاقتفائها المصدرية وهو مناسب في هذا الحكم بما تقي
من تلك الأفعال. وأما الفصل إبي فعل نفي بما سواء كانت شرطاً لعمله أم لا بخلاف
المنفي بغيره فإنه لا يجوز تقديم خبره. ومنع الكوفيين ونابغهم تقديمه ليس و
هو المختار لضعفها بعدم التعريف وشبهها بالنافية. والمنع لقياسها على عسى في عدم
التعريف والاختلاف في فعليتها يرد أن علة صدارته تقدم معنى ماله مصدر الكلام و
هو لعل. وإن بعض الكوفيين قال بحرفيته. وقياسه عليه في ذلك التضمن ليس أولى من العكس
وذهب بعض إلى جواز التقديم مستنداً بتقديم معموله في قوله نعم أنا يوم يأتيهم
ليس مصروفاً عنهم وأجيب بأن سماعهم في الظرف ووقع معمول حيث لا يقع العامل نحو
أما زيد أنا منرب وبأن يوم منصوب بيمضون مقدماً وبأنه مبتدأ بني لا فاقته

(ما يرفع)

إلى الجملة. والتام من هذه الأفعال بالرفع هو للفاعل يكتفي عن منسوب نحو ما شاء الله
 كان. قوله **إيلاء** في أي يمنع إيلاء هذه الأفعال بمفعول أخبارها مفعولاً أو حالاً
 عند البصريين. فلا بد أن كان طعامك زيد آكلًا. قوله **في كل عامل** أي وذا الكلم من
 الإيلاء غير مختص بباب كان لأنه على عامل من العوامل ما نصبه غيره
 أو رفعه إما إذا كان ظرفاً أو مجروراً في كل عامل من العوامل المبسوط عنها في النسخة
 اهـ وكتب أربها مفعول أخبار فعل بينها وبين أسمائها بالأجنبي. ولا يستحق يجوز زيد
 كان طعامك آكل ما لا يجري فيه لأنه لم يلها حكماً والمضي الولي الحقيقي والحكي.
 قوله **سوى الالف** أي حقيقة أو حكماً فشمل الجار والمجرور نحو كان في الدار زيد جالساً
 قوله **وذا** أي منع مثل ذلك الإيلاء جار في كل عامل فيمنع إيلاء الفعل بمفعول
 المفعول مثلاً إن لم يكن ظرفاً.

وما مضى في المنع والأيجاب وعدد يجري بهذا الباب
 لكن هنا يمنع حذف الخبر ولو دليل وعلى الشعر اقتصر
 وكان زد في الكشو واحذف والخبر أبق وبعد إن ولو هذا إشتهر
 وبعد أن تعويض ما عنها ألف وخون مجزوم مضارع حذف
 ما ساكن أو مضمربه إتمل وراقت كان كثيراً لم يزل
 قوله **وما مضى** أي الكلام الذي مضى في المبتدأ في بيان المنع أو الحكم الماضي من المنع.
 قوله **في المنع** أي منع تقديمه أو تأخيره وإيجاب أحدهما وكذا جواز التعدد جازها.
 قوله **في الكشو** أي في أثناء الكلام وفيه تنبيه على أن غير كان لا تزد فهو ما أصبح أبردها
 مثلاً وكذا متصرفات كان ففوت أنت تكون ما جدي نيل شاذ وإن كان لا تزد آخر أو كما هو
 كذلك، قوله **هذا** أي حذف كان وإسمه وإبقاء الخبر إشتهر نحو الناس مجزون
 بأعمالهم أخيراً فخير ونحو التمس ولو خاتماً من حديثه. قوله **عنها** أي عن كان والما فوق
 عنه بتذكير التفسير وقد تكون ما بعدها عوضاً عن كان وإسمه وخبره ففعل هذا
 إما ما إى إن كنت تفعل غيره كما في البهجة. وكأنه لم يذكره هنا لأن ما جزء الخبر وهو
 المذكور ودليل على ما ذكره أجزاءه. قوله **حذف** لمشابهتها بحرف العلة ولذا تزد في المفاع

للمتلك مع غيره والكثرة الاستعمال. اللهم صل على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

ما واخواتها

كليس ما إن بقي النقي وإن
ما ظرفهم ولم تزد إن ما وما
والكذف حظرو وكليس ما عمل
وشرط ما في ما وإن والكين خفي
قوله **كليس** ما أي كليس ما في العمل من رفع الاسم ونصب الخبر إن بقي النقي أي بقي
الخبر بأن لم ينتقص بآء وإلا بطل العمل نحو وما محمد إلا رسول. وأما قوله وما الدهر
إلا مجنوناً بأهله وما طالب الحاجات إلا معذبا فمؤول بأنه من باب ما زيه إلا سيراً
مجدف مضاف في الأول وجعل معذبا مصدر أي الثاني بناء على أن المراد بالدهر الفلك ما
حركته أو أذهما مفعولان لمحذوف هو يشبه فيهما فإن أنتقص نقي معمول الخبر أو نقيه
لكن بغير آء لم يبطل. وإن آخر ذو النسب أي الخبر وكذا معمول يعني أي يظهر الخبر
فلا يعمل في ما قائم زيد إن لم يجعل قائم ومفأراً فعلاً مكنتني به ولا في ما طعامك زيد
آكل. قوله **إن ما** أي إن وما المزيه تين فلو كانتا نافية تين زيدتا للتأكيد لم يبطل العمل
بخلاف ما لو زيدتا للتأيس فإنه حينئذ يبطل العمل بإبطال النقي. ضرورة أن نقي النقي
إثبات. قوله **بل** هذا عند غير المبرد لأنه قائل بنقلها النقي إلى ما بعدها فيجوز ما زيه
قائلاً بل قاعده إلى بل ما هو قاعده. وما يقارنه يستلزم كون ما قبلها غير منفي فلا وجه
لنفسه من دفع بأنه الانتقال بعد تمام العمل فلا يغير استعمالها هذا. ولو كان العطف
بنحو الواو جازم الرفع على إضمار المبتدأ أو العطف على المحل لكن النسب راجع. قوله **لات** أملة
لا زيدت التاء للمبالغة أو لتأنيث الكلمة. وكأنها جعلت عوضاً عن أحد جزئي مدخولها ولذا
صرح بامتناع ذكرهما معاً. قوله **وشرط** ولو قال بشرط ما الخ فكان أوضح وقصيده أنه يشترط غيرهما عند
زيادة إن ويتجه عليه أن إن لا تزد بعدهما فلا وجه بشرط عدم زيادتهما. ويمكن أن يراد
بشرط ما الشرطية الممكنة هنا. قوله **واكين** مفعول خفي ولات فاعله ويمكن جعله مبتدأ

ومات مفعول خاص لكن يكون المعنى على القلب هذا والمراد بالحين مطلق الزمان فيشمل نحو الساعة وإلا وابن. قوله **فشأ** أي وقل حذف الخبر بأن تعويضي التاء لقربها من الاسم أنسب من تعريفه عن الخبر وقرء عليها قوله تعالى (ومات حين مناص) أي ليس الوقت وقت فرار. قوله **وفي** خبر متعلق بقوله تزار والمراد بليس غير إلا استثنائية لأنه يعقبا وإلا وهو لا يقترب بالباء فلا يجوز فاعم القوم ليس بزيد وكذا المراد بنفي كان قوله **ولو برفع** له قيد ما أي ولو كان اسم متلبسا برفع. كأن يكون ما تميمية أو مبتلا عملها بدخول أن أو بعدم الترتيب وقد يقدح أن كلامه شامل لما انتقص فيه بإلا مع أنه يجوز ما زيد إلا بقائمه وأن الاسم إذا وقع في موضع الخبر دخل عليه الباء نحو ما اللذان بزيد. قوله **يقول** أي يقل زيادة الباء في خبر كان وما سواء عملت عمل ليس أو أن. ومثلها سائر النواسخ. غير الخوف المشبهة بالفعل. وإعطاء المقارنة وقد تزار على الحال نحو ما جاني بزيد بركاب. قوله **وبعد ما المصدر** استطرادي ذكره لتكميل أقسام زيادته إن لكن قد تزار مع لها نحو لها إن جاست جلست. وبين القسم ولو نحو والله إن لو قت قمت ومع الكاف فوزيه كان عمرو. قوله **والومل** قد يقدح لو أكتفى به وترك المصدر في كفى كان الموصول اعم من الذي في نحو اجلس ما إن جلس زيد. وإلا سمي نحو قوله تعالى ولقد مكناهم في ما إن مكناكم فيه. قوله **وقبل إلا نكار** وهي مدة تلحق آخر الاسم المذكور في الاستفهام بالهمزة إن قصد إنكار اعتقاد كون المذكور على ما ذكر أو كونه بخلاف جلا زيادته إذ سمع سيبويه رجلا يقدح له أخرج إن أخفت البادية فقال أنا إن فيه منكرأ كون رأيه خلاف ذلك وتلك المدة ياء ساكنة إن زيدت بعد زيادة إن وإلا خالف قلبت ياء لا تكسر النون قبلها.

والحذف في الاسم فشأ وفي خبر
تزار باو حتى كان كما يقل
وبعد ما المصدر والومل الك
قوله **فشأ** أي وقل حذف الخبر بأن تعويضي التاء لقربها من الاسم أنسب من تعويضي
→ يفه عن الخبر وقرء عليها قوله (ومات حين مناص) أي ليس الوقت وقت فرار

(باب كاد وأخواتها)

لكان كاد وعسى ~~مثل~~ لكن خبر
 في كاد وأما مع مثلها كـرب
 وكازم في اخلاق الوصل حـري
 و التـرك في الشروع كـازماً يـري
 طفت أنشأت أخذت جـلا
 علفت وانـرك كـازماً من هـلـهـلا
 وخبراً وسط وكاد قـدم
 وأجز الحذف له إن يعلم
 قوله **لكن خبر** استدراك مما يفهم من قوله من أعمالها في كل ما تعمل فيه كان، ومن وجوه
 الفرق أن الخبر في باب كان يتقدم وكاد يجوز حذفه ولو عند قيام القرينة خلاف ما هنا كما يأتي.
 قوله **مفارع** أي مع فاعله ففيه قوز. قوله **نذر** بأن أن الاستقبال وكاد يدل على الخبر كأنه في الحال
 فيتناهيان، وكذا كـرب وقيل يجب التبريد في كـرب بأنه للشروع. قوله **وفي عسى** أي تأن المتري مستقبل
 غنا سببه أن. وههنا أبحاث. الأول أن إقتران أن بالفعل يستلزم الإخبار عن الذات بالمضي وهو
 غير جائز، الثاني أن عسى فعل ماض فإن وضعت للزمان الماضي ولم يستعمل فيه لزم وجود الجواز
 بدون الحقيقة بإشتراط الاستعمال فيها وهو مستقبل في كلام الخلق للرجاء وفي كلام الخالق للعلم المجرد
 أو للرجاء باعتبار مخاطبين. وإن لم يوضع له لم يصدق عليه تعريف الفعل والثالث أن أو شك القرب
 ككاد فلم لم يكن مثله في مصاحبة إن. ويمكن الجواب عن الأول بأن المصدر المؤول يجوز عمله على الذات
 أو بأن الفعل المبني على المبالغة أو على حذف المضاف فعنى عسى زيد أن يخرج عسى حال زيد أو عسى زيد
 كما داخروا. وعن الثاني بأن الوضع في تعريف الفعل أعم من التقديري والموضع له تحقيقاً هو الرجاء فقط
 فكلون حقيقة فيه. وعن الثالث بأن أو شك موضع للإسواء فالقرب أمر عارض كازم له وكاد موضع
 للقرب أمالة. قوله **وكازم** أي لا يشعار بأنها للرجاء وعسى شهيرة فيه فلا تحتاج إلى أن يشعار
 قوله **في الشروع** أي في أخبار الأفعال الدالة على الشروع يرمى تركه كازماً بأنها الحال وأن الاستقبال فيتنافيان
 قوله **طفت** بقي منها شرع في فـو شرع زيد يأكل ووهب فـو وهب زيد يفعل وقام فـو قام زيد ينشد
 الشعر. قوله **وانـرك كـازماً** أي أن ترك أن كازم من هـلـهـل بمعنى كاد لئلا يتوهم أنه للترمي.

بعد عسى إفلولق أو شك أذكر
 فإن يكن من قبلها اسم انمر
 وكانهم جهودها لكن ورد
 ولم تزد وفي عسى بكسر
 قوله **مُفْتِياً** اختلف في أنها مائة وهو مذهب الجمهور أو ناقصة وأن يفعل بسادس المفعولين
 كما قيل به في قوله تعالى أحسب الناس أن يتركوا وهو مذهب ابن مالك فعلى الأول معنى قوله ^{ومفتياً}
 أنه معنى من أن يكون له خبر وعلى الثاني معناه معنى من الخبر والإسم إلا أنه حذف الإسم
 لوضوحه، لكن كلمة ظاهر في الأول. قوله **والترك بقرينه** أي ترك الإضمار الكامل بقرينه أعني
 الضمير عري لأنه لغة أهل الكبار والإضمار لغة تميم. وأما أنه أظهر، وأثر الخلاف يظهر في التنية
 والجمع والتأنيث، مثلاً نقول على الإضمار الزيدان عسى أن يقوموا وعلى تركه الزيدان عسى أن يقوموا
 قوله **وانفتحام الثر** لأن الثر القراء على فاءه بالفتح في قوله فهل عسىتم هذا، ثم إن عسىتم هنا في معنى
 الخبر بمعنى قاربتم فلا يرد أن عسى إنشاء اتفاقاً، ودخول أداة الإستفهام عليه ينافي مع أنه ليس على
 معناه الحقيقي. قوله **وكانهم جهودها** أي وهذه الأفعال كانهم جهودها إذ لم يستعمل غير ما ضيها، لكن ورد
 المضارع من كاد محذوماً نحو لم يكد يراها أم لا كيداً زيتها يفيقي ومن أوشك لقوله يوشك من قرع على
 منية، وجاء منه يوشك اسم فاعل نحو فهو شلة أرضنا أن تعود، وإذا كان كانهم فلا تعد من التثنية، و
 ما جاء من اسم فاعل كاد وكرب لقوله، وأني لرهن بالذي كاد وقوله إن أباك كارب يومه فمؤل
 بأن كاد اسم فاعل من المكائدة غير جار على فعله، على أنه جزم ابن السكيت بأن الصواب أنه بالباء
 الموحدة وكارباً من كرب التامة.

باب إن وأخواتها

تعمل عكس كان إن أن على
مدخول دام ويؤخر الخبر
ووسط المفعول حالاً ظرفاً
بإسم كذا خبر وأوجب
قوله **كأن** اه للتشبيه المؤكدة أنه مركب من اللام وأن وهو منقوض بقو كان ربما قائم أوقام
أخي الدار ودفع بانه على حذف الموصوف أي شخص قام وفيه أنه لا يجري في قو كأي أقوم إذ لو كان
صفة لمحذوف لقل يقوم ولذا قال بعضهم انه للشك إذا كان الخبر فعلاً أو صفة من صفات
إسمها أو ظرفاً والقول بأن الضمير في أقوم عائد إلى إسم لأن الموصوف للزوم حذفه في حكم
العدم ضعيف. قوله **دام** الأولى كأن لأنه أم الباب. ومقتضيه أن أضرارها لا تكون إنشائية. و
هو منقوض بقوله تعالى (إن الله نفيما يعظلم به) وأنهم ساء ما كانوا يعملون) إلا أن يؤل
بإظهار القول أو يظاهر بينا بينهما على مذهب من يجوز استعمال نعم وبشيء إضماراً. قوله **ووسط**
ولا تقدم الخبر ولو ظرفاً على أنفسها لأن لها المصدر سوى أن بالفتح وهو محمول على المكسورة.
وليعلم من أول اللام اشتماله على التأكيد والهي فوه. قوله **ووسط** أي بينها وبين اسمائها معمولة
إن ظرفاً أو في حكمه كالحال وأما توسيله بين الإسم والخبر فإثر مطلقاً. قوله **وأوجب** أي حذف
الخبر وكذا أوجب في ليت شعري قبل الإسم فهم تو ليت شعري هل قام زيد. وكأنه لم يذكره
بإحتمال أن يكون الإسم فهم خبراً على حذف المضاف أي ليت شعري جواب هذا الإسم فهم (وقد روي
هذا مستغني عنه بما مر في بحث حذف الخبر إذا أن يترى ^{نهي} عليها تنسيبها على عدم تصور السوء)
الباقية كحذف الخبر هنا) قوله **مع وأومع** غر إن كل رجل وضعته وإن ضربني ذامسياً. (نعم عبارة) **نعم**
نحو بابه. رواي قوله مع وأومع بنو سبياه.

الذل ومسيح العلم ضدان لا يجتمعان
جمال الدين الأفغاني

في الإبتداء السر إن أوفي الكلف
أو ملة أو قبل عام علق
وافتحته في موضع رفع الفعل أو
لو كان حتى لا للإبتداء أما
وأولت حينئذ به
قوله في الإبتداء أي حقيقة نحو إن زيد أقانم أو حكماً نحو أنا إنه قائم. وعند بعضهم من
موافقه مدخول حيث نحو إجلس حيث إن زيد جالس. وليس كذلك إذ يجوز الفتح سواء كان
حيث مضافة إلى المفرد أو إلى الجملة كأن المضاف إليه يكون مفرداً فتقدر الجملة له. قوله **أوفي**
الكلف أي في جواب القسم مع اللاحق **نحو** والعصر إن الإنسان لثوب خس. أو جروته نحو والله إن زيدا
قائم. ولا ينافيه ما يأتي من جواز الوجهين بعد قسم عام بعده كأنه عند ذكر فعل القسم وما هنا
عند حذفه. قوله **أو حكيت** أي وقعت بعد القول بمعنى التلطف لا الاعتقاد. قوله **أو حالاً** نحو رئيسك
أهلك قائم. وقد يحتمل المصير يقع حالاً بتأويل خليف أن المفتوحة مع مدخولها حالاً. ويدفع بأن
تأويل المصير الصريح بالمشق جائز بخلاف المصير المؤل كما قاله الزبي. قوله في موضع رفع الفعل أي موضع
الفاعل أو نائبه ولو قال وفتحت فاعلاً أو مفعولاً أو مجروراً أو تكون بعد ما ولو
لكان أوفى وما يلزم خروج نائب الفاعل عن إدخاله في كل من الفاعل والمفعول. قوله **أو نصب**
أي مفعول غير محلي محلي وغير خبر فلو وقع خبراً كسرت نحو علمت زيدا إنه فاضل. قوله **بعد ما** قد يقع
ما بعد **بعد** المهدية ولو في موضع رفع الفعل لتقديره بعدهما فذكرهما مستدرك إلا أن يقع أمثاله إلى
أن الفعل أهم من الملقوظ وغيره. قوله **وحتى** لم يذكره من ذات الوجهين حيث تكسر الهمزة بعد الإبتدائية
نحو مرفى زيه حتى إضهم ما يبرجونه وتفتح بعد الجارة والعاطفة للمفرد نحو عرفت أمورك حتى أنك مالم
كان المراد بها ذات الوجهين في تركيب واحد والتركيب هنا مختلف فافهم. قوله **أما** قال عمام يجوز في أما أنك
زاهب. بتخفيف الميم الكسر كأنه حرف تنبيه. والفتح لأنه بمعنى حقاً فالتقدير حق حقاً أنك زاهب فهو
حال فاعل. قوله **لا جرماً** قد يقع أن مدخوله مما يجوز فيه الوجهان الفتح على أنه بمعنى فاعل
جرم بمعنى وجب **والملة** أو مجرور بفتح مقدرة لأن لا جرماً بمعنى لا يجد والكسر على تنزيها من مثله
اليمين. قوله **بهم** أي واحد ولو جعلياً كافٍ نحو أعجبني أنك إنسان أي إنسانيتك أو معتد
كما في قوله تعالى ذلك بأنهم قوم كانوا يفقهون أي بانفعالهم فقامت بهم سواء أخذ من الخبر أو من خبره

كما في بلغني أن زيدا أبوه ذاهب أو غير ذلك . قوله **وفعه** أي المفتوحة فرع المكسورة لأن ما بعده إن كلام تام بخلاف المفتوحة .

وجوزوا بعده إذا الفجأة **فأ** وقسم كلام بعد ذكر **ع** التثنية والشرط وفعل كولي والإسم آخر أو معمول الخبر أعمالها وجاز في ليت ولا

قوله **فاجزا** عطف على إذا مثالها . من يكلمني إذا إني الكرمه أو فأنى الكرمه . ومعناه على الفتح فتأيت الإكرام إياه **ع** الإكرام إياه ثابت لأن الخبر هنا واجب التقديم لدفع الالتباس بين المكسورة والمفتوحة . وقد حتم فحينئذ لا يجوز حذفه لفوات غرض التقديم بالحذف . ويمكن القول بأن محل عدم جوازه اعتد فيها بحسب المعنى وهو ممنوع هنا . قوله **بين قولين** أي إذا أخذنا على ما هو والمراد

بها ما يوجب معناها فيشمل قول كلامي أني أحمد الله فإن اختلف القائل كسرت نحو قوله إن زيدا بحمد الله . قوله **وقسم** أي فعله نحو حلفت أنك مائثم . ويجوز الوجهان إذا وقعت في موضع التعليل

نحو أكرم زيدا أنه عالم أي لأنه . قوله **الله** مخفف الذي وعلى تأخير اللام إلى الخبر مع أنه يفتني الصدارة بأنه للتأكيد كأن وجه من معنى واحد مكروه ويراد عليه أن الجمع ثابت في التأكيد اللفظي

فليجعل هنا من التأكيد اللفظي بالمراد في الحرف وفي قوله قام زيدا . وهذا . وفصيحة قوله **يكسر** أنها لا تعجب خبر غيرها وهو كذلك . فلو وجد في غيرها حكم بزيادتها . قوله **ع** التثنية أي لا يليه الخبر

المبني لأن اللام لتأكيد الإثبات فيتناهيان **ع** الخبر الذي هو جملة شرطية فلا يتم إن زيدا لأن ضربته ضربك . قوله **كوي** أي الفعل الماضي المتصرف بدون قد وإلا دخله اللام وقسمه

دخول اللام على ليس في إن زيدا ليس أبوه قائما لأنه فعل غير متصرف وليس كذلك . وقد يقع بأنه يخرج بقوله **ع** التثنية . قوله **ومعمول الخبر** واللام للعهد أي صله بمعمول الخبر الذي صح إقراره باللام

بشرط كون المعمول بين الإسم ان وضربا ومنه دخول اللام على الخبر نحو إن زيدا أطعمك آكل . قوله **وجاز في ليت** ظاهره تساوي الأعمال والإعمال عند كحق ما لا يخفى بها لكن قال بعضهم بمرجوعية

الإعمال وبعضهم بمرجوعيته . فلو قال وشاع في ليت لكان أنسب . ويمكن أن يجعل قوله في ما اعتلى أي في المعتد متعلقا بجاز وردا على هذين القولين ومتعلقا بقوله **ع** الخ يعني إبقاء اختصاصها بالأسما على المختار

وخفت فقل الأعمال بأن
وأولها الناس ذات تصرف
وخفت فجاز الأعمال بأن
وجملة خبرها فإن وفي
يقرن غالباً بقدر أو قل أو
وخفت كأن فإسم كأن
قوله **وخفت** الأوضح. وخفت أن فقل العمل
أي أن يهمل فالزم اللام فرقاً بينها وبين إن النافية عند عدم القرينة لكونها مخففة. قوله **وأولها**
الناس أي غير النبي والمشي والملة فيخرج ليس وزال وأخواتها ودام وحينئذ يدخل اللام على الخبر
نحو قوله تعالى وإن كانت لكبيرة أو ما في حكمه نحو وإن ظنك من الكاذبين. قوله **وخفت**
الأوضح الأضيق وإن خفت أن فاسمها استكن. في غالب ولولغير الشأن عن. لأن قوله فجاز
يوهم جواز الإهمال وإن حمل الجواز على الإمكان العام المقيد بجانب الوجود مع أنه ممتنع. وأن
ما ذكرنا فيه إشارة إلى أنه قد يكون حينئذ اسمها بارزاً نحو قوله بألك ربيع وغيت مريع إما أنه
يلزم حمل الإمكان على الكذب من اللفظ مع نيته لأن أن يحمل الفسير والفسير المنسوب ما
تستكن. قوله **فإن وفي** إن كانت إسمية أو فعلية غير متصرفة أو طلبية لم يمتنع إلى شيء مما
يأتي كأنها لا تقع بعد أن النافية فلا تشبه المحققة بها. قوله **فإسم كأن** في كون اسمها ضمير الشأن
المنوي لكن يجوز إظهار اسمها وأفراد خبرها كما في قوله كأن طلبية تعطف على رواية النسب وإذا
كانت خبرها جملة فعلية متصرفة غير دعاء فصل بقدر أولم لئلا يلتبس بأن النافية مع كاف الجر
الداخلية عليه. قوله **ومن يخفف** قضيته مساوياً في التخفيف وهو ممنوع. عبارته في البرهجة لا
تحذف لعل أما لكن فإن خفت لم تعمل شيئاً بل حرف عطف. وأجاز الأخفش وجوئس أعمالها
قياساً. انتهت.

ليس العلم ما حفظ العلم ما نفع
أما ما استحق

زينة العلماء التقوى. وحليتهم حسن الخلق وجهالهم كرم النفس
أما ما استحق

لا العاملة عمل إن

كان لا في النكرات إن ولي
 فأنصب مضافاً أو تشبيه ومعر
 وواجب تأخيرها لو ظرفاً
 والدليل مشاع حذف الخبر
 قوله **كان لا** اهـ حملاً على الظاهر أو النقيض لأنه لتأليفه لني وإن لتأكيد الإثبات. قوله **في النكرات**
 لأنه يتقدير من الإستفاد من الإضافة المحذوفة بها وهو منقوض بنحو ~~قضية~~ قضية ولا بأحسن نهام وأول
 بأنه على حذف مضاف لا يتعرف بالإضافة كمثل. وبأن المراد لا في عملها على الوصف المشتهر به
 كما في لكل فرعون موسى. قوله **ولي** الأولى تلي وبشرط أعمالها بسبب كونها نافية لازائدة وإلا
 لم تعمل. وكون منفيها فكرة جنساً غير مدخول بحار ولا مفصول عنها. وكون نفيه نفي في العلوم وخبره
 فكرة. وإن كانت لني الوحدة أو الجنس لا على التنسيب عملت كليس أو اهلت وكررت
 وإن كان الاسم معرفة أو منفرد اهلت لا وكررت. وكذا إذا كان الخبر معرفة. وإن دخل
 على الاسم الجار خفضت. وكلام المصنف لا يفي بتمام هذه الشروط. قوله **واجب تأخيرها** و
 هذا الحكم مستفاد من قوله وأول بناء على أن الأمر للوجوب إلا أنه ذكره توطئة لقوله أو ظرفاً
 ودفعاً لإرادة غير الوجوب. وذكر ذلك القول لئلا يتوهم من التوسع في الظروف جواز تقديره.
 قوله **مع هنر** سواء كان للإستفهام أو كان معاً للتوبيخ على الفعل المأمري والإذكار على الحال أو
 كان للتمني. وحينئذ يكون بمعنى أنتمي فلا خبر لها عند دسيويه فيكون إسمها في محل المفعول.
 قوله **حذف الخبر** أي. وحذف الاسم وإبقاء الخبر نحو لا عليك أي لا بأس عليك. وكذا
 حذفها لقولك في جواب هل ولي بأسي. لا.

(باب ظن وأخواتها)

ينسب فعل القلب جزئي ابتداء
جاءت زعمت اجعل حسبت ودرى
أما وأجعل رد ثم اتفنا
مدخولها كان أو ما استفهما
وسبق هذين كما في الابتداء
وهب تعلم جامدان واجهلا
قوله **فعل القلب** عرفها في البهجة بأفعال تدخل على المبتدأ والخبر بعد أخذها الفاعل فتسببها
مفعولين لها وهو منقوض بها إذا أخر فاعلها عن مفعولها إما أن يجعل البعدية رتبة أو يبنى على
الغالب وكذا بنو حسبت إن زيدا قائم وإن هو يقوم زيد وحسبت زيدا عمراً إلا أن يجاب بأن
الكلام ليس على الكسر فدخولها على غير المبتدأ والخبر غير قارة، وبأنها أعم من الحقيقي والكلمي.
قوله **زعمت** أي ظننت فإن بمعنى كفل أو رأس تعدى لواحد تارة بنفسه وأخرى بالجرف أو بمعنى
هزل أو سمن فهو لازم ويستعمل في القول الغير الصحيح كثيراً. والمصحيح قليلاً. قوله **درى**
بمعنى علم فلو كان بمعنى ضاع نحو دريت السيد تعدى لواحد. قوله **تعلم** بمعنى أعلم لا تعلم الحساب
وإما تعدى لواحد. وهب فعل أمر بمعنى ظن بخلاف ما إذا كان أمراً من الهيئة أو من الهيئة.
قوله **جامداً** حال من وهب للإعترار عن الذي بمعنى أعطى فإنه غير جامد نحو يهب لمن يشاء إن شاء
قوله **أو ما استفهما** تفريق بينهما وبين كان بأنها تدخل على مبتدأ هو اسم استفهام أو مضاف إليه و
يقدم عليها نحو أيهم ظننت. بخلاف كان لعدم جواز تقديم اسمه عليه. قوله **سدت** عنهما مشعر
بأنه لا حاجة إلى حذف المفعول بأن يعم معنى علمت أن زيدا قائم علمت قيامه ثابتاً. قوله **وسبق** أي
حكم المفعولين في السبق وامتناعه وجوازه حكم المبتدأ والخبر. قوله **والثاني كاللثاني** قد يقع لوجه
المدخول في مامر على الاسم والخبر ^{كما يستغنى} عن هذا الشطر، ويدفع بأنه لو علم لتوهم عدم كون
جواز الاستفهام خبراً لكان وليس كذلك حيث يقع أين كنت. قوله **وهب تعلم جامدان** قال
الدمامني هذا مذهب الأعلم في تعلم وذهب غيره إلى أنها تنصرف وهو الصحيح. وعليه يلحقها
التعليق والإلغاء

زين فالف جائزا لا في ابتدا
 وألزم التعليق قبل نفي ما
 وكان الإبتداء أو لعل أو
 وجوزوا الفاعل والمفعول
 وألحقوا في ذاب رأى الحلم
 لو احدث ظن التهم كـ لم
 وحذف مفعولين أو اثنين بد
 قوله **فالف** أي ابطال العمل لفظاً ومعنى إبطاءاً جائزاً أي غير ممتنع. فلا يرد أن هذا الحكم
 لا يجري في مصادرها لأنها إذا تقدم مفعولها أو أحدها وجب الإلغاء لا متناع تقدم معمول
 المصدري عليه. قوله **لا في إبتداء** هذا مطلق يفهم من ظننت زيداً قائماً والإعمال حينئذ راجع.
 قوله **جودا** أي الإلغاء لضعفه بتأخيرها عن معموليه بخلاف المتوسل فان الراجع يتساوي الأعمال
 والإلغاء. وقيل يشترط في جواز الإلغاء عدم دخول لام الإبتداء على الاسم. وإلا وجب وفيه أنه
 حينئذ من التعليق لا الإلغاء. قوله **وما حوى مستفهما**. أي اشتل على الإستفهام بالحرف نحو علمت
 أن زيد عندك أم عمرو. أو بالاسم مبتدئ نحو قوله تعالى لنعلم أي الحزبين أحسن. أو خبراً نحو علمت
 متى السفر أو مصاف إليه للمبتدئ أو الخبر أو غيرها. ويجوز علمت زيدا أجو من هو لأنه مستفهم عنه
 معنى. والراجع نفسه لوقوعه قبل المعلق. قوله **ولا** أي الشرطية نحو. لقد علم الأتقون لو أن حالتها
 أراد شراء المال كان له وفر. ومن الملاحظات كم الخبرية ولم يذكره للعلم به من قولهم بان بها الصد
 كما إستفهام. قوله **ظن التهم** إضاخه الدال إلى المدلول. وكذا الآتي. والكاف في قوله كعلم
 للقرآن. ثم الفرق العلمين أن علم العرف متعلق بنفس الشيء فهو بمعنى التصور نحو علمت زيدا.
 والمتعدي إلى المفعولين متعلق بإضاخه فهو بمعنى التقدير. وهذا التخصيص باختار العرب و
 إما فيمكن العكس. قوله **ولا اثنين رأى في الحلم** لأنه كراى العلمية في الإدراك بغير الحس الظاهر.
 قوله **حظر** أي ممتنع لا نعدام الفائدة حينئذ إذا دخل أحد عن علم أو ظن ما ومجمله إذا لم يرد
 بظننت ظننت ظناً عجبياً أو عقلياً. ولم يرد إعلام السامع بتجريد ^{علما ما} الظن أو إيهام المظنون
 للكمة وإلا جاز. ويجوز الحذف أيضا إذا قيد الفعل بظرف أو شبهه نحو ظننت في الدار

مسئلة

يُحكي بقول وفروعه الجمل
وينسب المفرد مفعولاً وما
مقدراً مستم جملته حكى
لدى الفسح أن تلى استفهاماً أو
لأن أكثرين فضله بالأسبغ
قيل وحالاً وأثر رداً
وحذف قول من حديث البحر

لما بمعناه على القول الأحبل
أريد لفظه وفي غيرهما
وخذ كظن إسماعيل واسلك
يفعل بمفعول وظرف وعزوا
وكونه مضارع المخاطب
قيل وأن باللام لا بعدى
وقل حذف في المقول فأدر

قوله **الجمل** نبه بصفة الجمع على أنها أعم من الإسمية والفعلية ومحمسها تحسبها بالثانية
مردود بقوله تعالى إني عبد الله. قوله **لما بمعناه** ونقف بقوله تعالى ونادوا يا مالك ليقض علينا
ربك. ويجاب بأنه على حذف القول أي قالوا يا مالك. قوله **المفرد مفعولاً** سواء كان معناه جملة
نحو قلت حديثاً أو ما نحو قلت كلمة. وقد يقر هذا ما يجري في قلت حقاً فانه مفعول المفعول المظم إما
أن يتجاوز في المفعول بتعسيه مما اقيم مقامه. قوله **وفي غيرها** أي مفرد غيرهما وقد يقر ما حاجة
إلى ذكر هذا اللام لأن المراد بالجملة في ما سبق أعم من أن يكون ملفوظاً بجمع أجزائها أو لا فيشمل ما
يقع بعده منقطع عن الجملة نحو إذا ذقت فاما قلت طعام مدامة. ويمكن الجواب بأنه ذكره لأن
المتبادر من الجملة المصريح بأجزائها فلا يشمل الشق الثاني. قوله **مقدراً** أي يُعقد مُتَّيماً ذلك المفرد
جملة لتكفي. وقضية قوله **حكى** وجوب سبق التلفظ به فيكون حكاية فهو قول المصنف أقول بعد
أحمد مبني على الجزر. أو سبق تلفظه بالمقول. قوله **أن تلى** أي يقع بعد استفهام من غير أن يفصل
بينهما. أو يفصل بينهما لكن بمفعول له ولو جمع المفعولين نحو أهنا أتقول زيداً ضارباً أو ظرف
ولو مجازياً وهو الجار والمجرور. قوله **وكونه مضارعاً** عطف على قوله تلى بحسب المعنى أي بشرط كونه
مضارع المخاطب وكلاهما يوهم كونه معطوفاً على فضله. فلو قال وإن يكن مضارع المخاطب لكان
أوضح. قوله **وحالاً** أي يشترط كونه مضارعاً للمخاطب الحال دون الاستقبال. ورده الأثر
أبو حيان بأنه لم ينقل من غير هذا القائل. قوله **باللام** أي لأن اللام يبعده عن معنى الظن فتقول
ضقول في قولك أتقول لزيد عمرو منطلق للحكاية لا بمعنى تظن. قوله **وحذف قول** أي حذف

حذف القول وإبقاء المقول كثير حتى قيل كناية عن كثرة هو من حديث البحر كما هو عبارة العرب للمبالغة عن كثرة شيء عنهم حدث عن البحر ولا يخرج. وحذف القول وإبقاء المقول قليل.

باب أعلم وأخبر وأخبر

إن نصب باعلم ثلاثا وأرى للثاني والثالث من ذي ما انتهي إذا كان دليل يحذف الأول أو قوله **ثلاثا** أي إذا كان منقولاً من علم المتعدي إلى مفعولين كان النقل يزيد به مفعولاً واحداً. قوله **وأرى** أي ولو حُلُمِيّة نحو قوله تعالى إذ يريكم الله في منامك قليلاً قوله **وإلغاء** أي الإبطال لفظاً فقط أو معنى، فشمل التعليق وهو غير جارٍ في المفعول الأول فلا تعلق الفعل عنه ولا يجوز إلغاؤه. قوله **إذا دليل** في التبريح الهواب كما قاله ابن مالك جواز حذف الثلاثة هنا. وأوجدون قرينة لحصول الفائدة إذ الشخص قد يخلو عن الإعلام بخلاف مفعول علم، وهو يخالف لما هنا.

الفاعل

الفاعل الذي فرغ العامل له والتزمه تأخيرته وذكره والحذف مع عامله والمصدر وجبه جزاء الباء وفي قوله **الذي فرغ** أه أقول فيه أبحاث. الأول أنه شامل لبذل الفاعل وتأكيده كان المراد بالتفرغ التخليط عليه. وأنه شامل لنائب الفاعل لأنه قام به العامل وهو المصدر المجهول وكذا المفعول به. والثاني أنه غير شامل لخواص ضرب زيد وكذا أخايم زيد مما فرغ العامل له

كانت حادثة معه والثالث أن قوله أوجه له زائد لأن الضرب في نحو ضربت زيداً قائم بالمتكلم
 كالجلس في مجلس إلا أنه وقع في الأول على المقسم. ويمكن الجواب ١ عن النقص بالأول
 بأن المراد التفرغ أمالة. وبالثاني بأن الداخل في مفهوم المشتق المصدر المبنى للفاعل لا المبنى
 للمفعول فح ينفع النقص بالمفعول به أيضاً وبالثالث بأن العامل معاملة الفاعل كأنه المفعول إلا
 أنه توجه إليه النفي. وبالرابع بأن المراد عياف المأخذ الذي هو معنى مهزري وعن البحث الثالث
 بأنه أراد التنبيه على تقسيم العامل إلى المتعدي واللازم. فليتأمل. قوله **تأخيره** أي عن عامله
 لكونه كالجزء منه فما يوههم التقديم يجعل مبتدأ **نحو** زيد قام أو فاعله المحذوف **نحو**
 وإن أحد من المشتركين استجارت. قوله **الزهم ستره** أي الزهم ستر ضمير راجع إلى متقدم ولو حكما
 كما في قوله ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن أي لا يشرب الشارب. ويؤمل كل فعل لا يتفتح
 فاعله بإسناده إلى مصدره نحو قوله تعالى. ثم جدا لهم من بعد ما رأوا الآيات أي جدا لهم جدا
 ومنه قول المصنف دار وتسلسل أي وقعا. قوله **لا تستكر** أقول رد المصنف في البرهجة حذف فاعل
 المصدر فقال فيه نظر. أي كان هذا المصدر في معنى الفعل فيجمل الضمير. ثم ظاهر كلامه حصر
 حصر مواضع حذف الفاعل في هذين فقط وليس كذلك لأنه يحذف فاعل يكون حرف مبدئ
 به ساكن نحو ضرباً أو ضربوا الرجل. ومنه فاعل الفعل المؤكد كإضربن و فاعل الفعل المجهول
 و فاعل وقع مستثنى منه في الاستثناء المفرغ نحو ما قام إلا زيد. و فاعل فعل التعجب بقريظة نحو
 اسمع لهم بهم وأبهر و فاعل الفعل المؤكد نحو ضرب ضرب زيد. و الفاعل في نحو دشتان بين زيد وعمرو
 و فاعل قلما و طلالها فمعه سبع مواضع. أولها شامل لأخير المصنف. ويمكن الجواب مراده بفاعل
 المؤكد الفاعل المحذوف بإلتقاء الساكنين مع قريظة و فاعل المجهول حذف مع عامله وهو جائز
 مع قريظة اتفاقاً كان الفعل المجهول نائب من الكلام كالتائب عن الفاعل. و فاعل أبهر ضمير
 مستتر فيه بعد حذف الجار. و الفاعل في المستثنى المفرغ هو ما بعد إلا اصطلاحاً. وبأن المؤكد والمؤكد
 لا تحادها يعتبر الفاعل لربما احتيا. على أنها أنه يمكن شمول قوله والفعل ذي التأكيد على هذا. و
 فاعل دشتان هو بين باعتبار مفهومه. وفوقها لكفه عن الفعل بما ليس له فاعل حتى يهتج بحذفه.
 وعمله إن يك فاعل بدا
 ويحذف العامل حيث عرفا
 والأمل وصل فاعل وفصل
 من علم اثنين وجمع جردا
 والحذف حتما في مواضع وفي
 مفعوله وقد يجيء الوصل

ويسبق الفعل والأصل يلتزم
وقد من منهما ما أقصرا
بأنها كذا يالا في الأصح
قوله **وفعله** مبتدأ وخبره قوله جردا وبه يتعلق من علم اثنين، ولو قال عاملة إن بك فاعل بها
لكان أولى. لشهره الوصف مريحا. وجاء خليا عند الإِسْناد إلى اثنين أو الجمع مدم التجريد وعليه
ألواني البرافيت. قوله **حيث عرفا** أي دلت عليه قرينة كما جذف مع جميع معمولةاتها معها نحو نعم
في جواب أفرقت زيدا عدا في داره. قوله **في مواقع** بأن وقع في المثل محذوف العامل أو خبر بها
بعد الفاعل من فعل مسند إلى خبره نحو وإن أحد من المشركين استجارك أو إلى ملابسه نحو هذا
زيد عام أبوه. قوله **ومل فاعل** أي بالفعل لأنه كجزئه. وقد جذف هذا معنى عن قوله وفعل مفعول به
ومل أحدهما يوجب فعل الآخر. قوله **أو يسبق الفعل** جوازاً نحو زيدا ضربت وجوبا في ماله المهر
نحو من أكرمت وفي ما عمله بعد الفاء وما منسوب له غيره مقدما عليها نحو وربك فكبر. قوله **لبس**
بأن كان ~~إعرا~~ إعرابها تقديريا أو محكما ولا قرينة نحو ضرب موسى عيسى بخلاف ضربت موسى
سعدى. قوله **لمفسر الم** أي لوقت وجود مفسر ألم أي نزل في الفاعل بأن إتصل به وعاد إلى
المفعول لقوله تعالى. هو وإذا ابتلى إبراهيم ربه بكلمات فتقديم المفعول واجب لأن يعود الفعير
إلى المتأخر لفظا ورتبة. قوله **ما أقصرا** أي فقط فلا يرد نحو ضربتك مما كانا ضميرين متساويين
فيانه يجب تقديم الفاعل. قوله **ما أحصرا** أي المحصور فيه عن غيره ويكون من قصر الصفه
على الموصوف. قوله **وقيل** وجهه أن تقديم المحصور فيه يالا وإن لم يوجب اللبس كما في أنها
لكن يلزم منه قصر الصفه قبل تمامها وهو غير جائز عند غير السكاكي وقبيح عنده. ويلزم
عمل ما قبل إلا في ما بعده وهو غير المستثنى وتابعه والمستثنى منه وهو ممتنع. قوله **از قصده**
قفسيته أن القول بالتأخير خوف الإلتباس وليس كذلك.

النائب عن الفاعل

ويذف الفاعل عن قصد منه
وقد ينوب الثاني من باب كسا
ولم يكن في ظن جملة ولا
وقابلا من ظرف أو شبه أقم
وقيل أو يوجد تالي أو لا
ولا يكون جملة ذوا الإبتداء
قوله عن **قصد** أي لغرض معلوم لفظي كإيجار أو معنوي كإيهام على السامع والتعظيم و
التقدير. قوله **خليفة** هذا مشعر بأن جميع أحكام الفاعل لا يعطى لنائب ليس مفعولاً به، وهو كذلك
لأن النائب إذا كان ظرفاً أو مجروراً أو قدراً، لم يجعل مبتدأ بخلاف الفاعل. قوله **من باب كسا** أي
ثاني مفعولين ليس مبتدأ وخبراً في الأمل. ولم ينسب أحدهما بحذف الجار فخرج باب ظن. ونحو افتريت
الرجل زيدا. قوله **إن لن تلبس** قيد الثلاثة. وقد يستدل على أن إقامته ثاني ظن ممتنع مطلق بأنه متأخر
رتبة عن المفعول الأول. فلو وقع مقامه صار متقدماً رتبة، وأنه محمل التفسير الأول. فلو جعل نائباً
لقدم، غيورد التفسير إلى متأخر لفظاً ورتبة. ويمكن الجواب بأنه ما منع من التقدم الرتبة الشيء على آخره
تأخره عنه بجهتين. وإن كونه متقدماً رتبة بحسب الأمل. كخاف بإرفاع التفسير على أنه لا مانع من
تأخير ما هو نائب. قوله **في ظن** قيده بما متناع كون ثاني كسا أو أقم جملة وظرفاً. قوله **وثاني افتار** وهو
ما حذف الجار عليه وأن تقدم لفظاً، فالمراد بالثاني رتبة وإن تقدم لفظاً. قوله **وقابلا** مفعول أقم
والقابل من الخلف للنيابة هو المتصرف المختص. وهو ما خارق للنسب على الظرفية والجر بين. ومنه
بعلمية أو إضافة أو نحوها. أو قيد الفعل بمعمول آخر ومن شبهه وهو المجرور ما ليس على ولا
متعلقاً بمحذوف ومن المصدر ما ليس تأكيداً ولا ملازماً للنسب. قوله **والخلف** أي الخلف ثابت في
جواب هذا الإحتمال. ومذهب البصريين تساوي الكل للنيابة. قوله **ولا يكون** هذا متقوف
بقوله تعالى. وتبين لكم كيف فعلنا بهم. وظهر لي أقام زيد. ونحو تسمع بالمعيدي خير من
أن تراه. ويجاب عن الأولين بأن الإسماء حقيقة إلى مضاف محذوف وهو لفظ الجواب. ولا بد
من تقديره. ولا يلزم التناقض كأن يظهر الشيء منافي للإدستفهام عنه وعن الثالث بأنه في تأويل سماعك

المفارع

ويرفع المفارع المحرر
 بأن ما عامله هو التجريد لا
 قوله ما عامله أي ما هو عامله، فمحرر اللمة محذوف وهو يمكن أن يكون عامل فعل بمعنى عمل أي الذي
 عمل فيه، قوله لا وقوعه أي كأنه يرد عليه أنه يجوز يقوم زهير وسقوم والذي يقوم وكاد
 يقوم، وكما يجوز قائم زهير وسقائم زهير والذي قائم وكاد قائما، ودفعه يحتاج إلى تكلف هنا
 وقد تم التجريد حاصل قبل التركيب مع الفير فلا يكون عامله وإلا لزم العمل قبل التركيب، و
 قد يجاب بأن المراد التجريد للإسناد، ولم يذكره كان الفعل لتوقف فهمه من لوله على ذكر الفاعل كما
 يستعمل بدون التركيب معه، قوله اللزاع صفة الاسم أي الذي فلا على أفوية، ففية إياه
 إلى أن منشأ هذا القول هو كون الاسم أملا للفعل في الإجاب، ويمكن جعله صفة لقوله وقوعه
 وح يلزم منافاته لقوله وجودوا، لكن يدفع بأدنى عناية
 تم كتابة كتاب الأول بحمد الله ومنه يوم السبت المصادف لـ ١٤٣١ في شهر ربيع الأول
 اللهم صل على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

الكتاب الثاني في الفعلات

المفعول به

وما يقع عليه فعل فاعله
والزموه تقديمه مفعول
نائبه جواب اما او بفسا
والزموه تأخيرها وان كان أن
اول تعجب وفعل وصل
وحذفه يجوز كاجوابا او
والأمل سبق فاعل معنى وما
أو الزموه وحذف النائب

والنائب الفعل هو المفعول به
شرطاً أو استفهاماً أو حيث من
أمر وكم ككم غلام خلفا
أو أن او مفعول مجزوم يعن
بالحرف واللام وقد سوف تلا
واللهذا المحر لا ذابعتة فيما رأوا
بغير حرف ولا ما حرما
وقد يكون واجبا كالمثلة

قوله وما يقع فعل اه إن كان تعريفاً للمفعول به بلا واسطة الجار كما هو المتبادر بطل ما نفعه
التعريف لسمع على زيد في ذهبت بزيد وعلى الكرسي في وقع الجلوس على الكرسي . او لطلاق
المفعول به لم يصدق على زيد في مررت بزيد ونحوه كان المرور لم يقع عليه بل به . وعلى التفتيح
يصدق التعريف على زيد في زيد ضربته ولا يصدق على عليه في ما ضربت زيدا وفي ضربت
زيداً كاذباً . ويمكن الجواب عن الشق الأول بأن الباء في ذهبت بزيد يجعل الذهاب بمعنى
الذهاب فزيد مفعول به له . وقوله ^{بنا} وقع الجلوس على الكرسي إن شاء يفتح اذا تعلق كلمة على
بالجلوس كما بالوقوف . فالصادق هنا الجلوس عليه واقع لا أن الجلوس واقع عليه والمعتبر في المفعول به
الثاني . والمراد بقوله ما يقع ما يقع عليه بسبب دلالة العبارة كما قاله العمام . فيخرج زيد
ضربته كان التركيب يدل على كون زيد محكوماً عليه بالمفردية وجه فل المثلان الأخيران .
قوله والنائب الفعل جملة معترفة ذكرها رداً على أحوال هي أن نائبه الفعل مع الفاعل أو الفاعل أو
المفعولية . قوله والزمه تقديمه هذه في الحقيقة صورتان أحدهما كون المفعول كازم المصدر بنفسه أو
بغيره كغلام من الكرم . وثانيهما ما وقع عامله بعد الفاء أمراً نحو وربك فكبر أو جواباً أما فهو
أما السائل فلا تنهر . فلو قال بدل هذين البيتين . قدم وجوبا إن يقع من بعد فاء ... عامله أو كازم
المصدر وفي . لكن . قوله إن كان أن أي ان المخففة المفتوحة ومعهولها أو ان المشددة ومعهولها
ففيه مسامحة وهذا منقوفاً بنحو أما أنك فاضل فوفت . فينبغي تقييد ان بعدم كونه مسبوقاً

بأما قوله **أو مفعول مجزوم** مفعول يعنى أي يظهر مفعول مجزوم فإنه يمتنع تقديمه لئلا يلزم الفصل بينه وبين الجازم ولو قدم على الجازم أيضا جاز. وكلامه يوهم خلافه فيمتنع لم زيدا أضرب دون زيدا لم أضرب. قوله **بالجرف** أي بالجرف المسدري فامبا أو كما خلافاً لمرفض المنع بالانصاف فلا يجوز عجب ما زيدا تقرب. قوله **والجاء الاء** الواو الواصلة بمعنى أو الفاصلة والاء مفعول تلى وكذا تاليه. وتلا معطوف على وما فيكون مفعلة الفعل وهو معطوف على مجزوم أي إن كان مفعول فعل تلى الاء فيمتنع عمراً ليرضى زيد. لكن إذا كان مسبوقاً بأن جاز التقدّم نحو إن زيدا عمراً ليرضى وكذا قد وسوف. ومثلها لام القسم وربا وقلها ونون التأكيد. فلو ذكرها كان أولى. قوله **كأنذا بعته** قال الهان كما يجوز حذف المفعول في الاشتغال نحو زيدا أضربته والتأخر نحو ضربني وضربته زيد. ومفعول الكرمته في جاء الذي الكرمته في داره لأن حذفه يوهم أن العائد ضمير في داره انتهى. فعلى هذا قوله **كأنذا بعته** معطوف على قوله كما جواباً وإشارة إلى باب الاشتغال. ولو قال زاهراً أو زابحة كان أولى. ووجه جعله إشارة إلى قول بعضهم أنه يجوز فيه ذابعت بعيد. قوله **والأمل** سبق أي سبق مفعول هو فاعل على مفعول ليس بفاعل ويسبق مفعول بلا واسطة جاز على ما يكون بواسطة هو الأمل. وقد يمتنع لها من ما سبق في باب المبتدأ والفاعل نحو ما أعطيت درهما وما ضربت بالسوط إلا زيدا. وقد يجب كما إذا كان السوط والدرهم محصوراً فيهما في المثالين. قوله **بغير جرف** في باب افتار. والمواد به كل فعل تعدى إلى مفعول بنفسه وإلى آخر بنزع الخافض. قوله **حرماً** بصيغة التشبيه أو المفرد وح إماما في والفه للإطلاق أو أمر وأمله حرمين فقلت نون التأكيد الفاعلي الوقف. فلو قال بدل قوله أو ألزموا أو ألزم من كان أولى. قوله **كأنما مثله** منها قولهم كل شيء ولا شئمة في أي أفعل كل شيء ولا تفعل شئمة في حر. والكتاب على البقر أي أرسلها. وإمرء أو نفسه أي مع إمرء مع نفسه. واهلك والليل أي أدرك اهلك وأسبق الليل. وقيل بعضهما من شبه المثل ومن شبهه أيضا. قوله **كأنتم خير لكم** أي أنتموا من التثنية وانتموا أخوا غيراً لكم

باب التقدير أو الإغراء

ومنه ما ينصب تحذيراً إذا
مغري في العطف التكرار
ولم يكن معنى مغري ضيراً
قوله **تحذيراً** يطلق على التحذير بالفتح وعلى كذا مشتعل عليه وعلى إلزام المخاطب

الاحتراز عن مكروهه والكل محتفل لكن الثاني يحتاج إلى تلاف. قوله **إذا كرر** يعني أن التذير إذا كان بإيا حذف علامه وجوباً مطلقاً. وإذا كان بغيره حذف وجوباً إن كرر نحو الطريق الطريق أو وقع العطف فيه مع ذكر المحذر نحو إياك والأسد أو جردونه نحو قوله تعالى ناقة الله وسقياها. وإيا حذف جوازاً. ثم العامل في إياك يقدر مؤخراً إن جعل نفسه مفعولاً به لئلا يلزم اتحاد الفاعل والمفعول في كونها ضميرين متصلين متعدي المعنى. وهو خاص بأفعال القلوب وما حقيق بهما. ويقدر مقدماً إن كان أمراً مأخوذاً من الكلام بأن يكون معنى إياك والأسد احذر تدقي نفسك والأسد قوله **كذا** أي مثل المحذر المفرد به وعرف الإغراء بأنه إلزام المخاطب العكوف على ما يحمد عليه وهو صادق على نحو **أحسن إلى أبيك** مع أنه يسمى اصطلاحاً إغراء. ثم أنه كما يكون الإغراء إلى المخاطب فتوق على زيداً مؤل بالزموني زيدا. قوله **إيا خطاب** استثناء من المعطوف لأن المفرد لا يكون ضميراً املاً هذا. ويكون المحذر منه غائباً نحو فلا تصعب أخاك الجهل وإياك وإياه.

المفردات على الاختصاص

ومنه ما في الاختصاص ينصب تقدير أعني سيويه يوجب
وذاك أي بعد مفسر وقل
أولاً إضافة كثر معش
قوله **تقدير أعني** والجمهور يسمونه بأخص المقدر. وذهب ابن الحاجب إلى أن نصب المنقول من المنادى بيا مقدرة مجردة عن معنى المنادى. قوله **وذاك أي** إشارة إلى أن المضمون هنا يكون لفظاً أي وأية نحو أنا أغفل أيها الرجل واسما موقفاً باللام نحو غن العرب الفصح الناس ومرفاً بإضافة. فهو ثلاثة أنواع. ولم يذكر كونه علماً لقلته. قوله **إيا الذي تكلم** قد يقع الوقوع بعد مشترك بين الأقسام. فلو قال وذاك بعد مفسر أي وقل لكان أولى لتوجه قوله بعد مفسر إلى ما عطف على أي. وهو قوله واسم بال الخ صريحاً هذا والمراد بالمفسر ما يخفى الاسم الظاهر. بأن يكون المراد بهما شيئاً واحداً فيشمل نحو غن العرب. قوله **وكانناء أي** أي أن أي عند كونه منوباً على الاختصاص كأني عند كونه منادى في كونه منبياً على الفهم. ولزوم توصيفه باسم معرف باللام لا يزم الرفع. فالمراد بقوله المار ينصب أهم من اللفظي والمحلي. ولكن يفارقه في أنه عار عن حروف النداء دائماً. وفي عدم وقوعه أو اللام كما أفاده بقوله بعد مفسر بخلاف أي المنادى

النداء

ومنه ما بنودي والمقدر
أي لقريب وكذا هز وميا
ووالمندوب وإفاظهر
وهكذا ذكره لم تقم
وإن ينون لا يطرار نفسا
أدعو أنادي بحروف تذكر
البعد أو شبهه وما أيا هيا
نصب مضاف أو شبهه معتمدا
ومر ما ينون من المنفرد
أوضمه وإختلفوا في المجتبى

قوله **بحروف** متعلق بنودي. وقوله والمقدر جملة مفترضة ذكره لئلا يتوهم أن قوله بحروف بيان
الناسب هذا. وعرف النداء بطلب الإقبال بحرف نائب مناسب أدعوا لفظاً أو تقديرًا. ويتجه
عليه أنه لا يشمل النداء في يا الله للزوم تحصيل الحامل. وفي يا جبال لاستحالة إقباله. وفي طير
لعدم صحة الطلب منه. وأن أدعو خبر والنداء إنشاء فلا يصح النيابة. ويجب عن الأول بأن المراد
من الإقبال أعم من المجازي المقصود به الإجابة. ونحو يا جبال ويا طير مجاز كان في المنادى استعارة
مكنية. وحرف النداء تخيل. وعن الثاني بأن أدعو نقل إلى الإنشاء. وقوله **ووالمندوب** أي غالباً
فلا ينافيه ما قاله الرضي من أنها قد تستعمل في النداء المختص. وقوله **وإنما** كلمة ما كافة. ونصب
فاعل ظهر. أو موصولة فيكون اسم إن. وقوله نصب خبره. ثم ما ذكره أولى من قول بعضهم
إن نصب مضافاً لأنه لتحصيل الحامل. وأنه إن أريد نصب اللفظي انتقص بخبره **يتفع**
مال ولا ينون مما ينون على الفهم. وإن أريد أعم من المحلي فلا يصح مقابلة بالمفرد المعرفة
إلا أن مراده **شبه** أحقه على هذا نصب كان له. وقوله **وشبه** أي بأن اتصل به ما هو متمم معناه
وامتزج بقوله معتبر عن المركب المزجي ونحوه. وقوله **ذكره لم تقم** نحو يا رجلاً خذ بيدي. ومثل
له نحو يا غافلاً والموت يغلبه. وفيه أن الواو للحال فهو من تشبيه المضاف. وقوله **وإختلفوا**
في المجتبى فالمختار عند سيبويه أيضاً لأنه الأكثر استعمالاً. وعند المبرد نصب رد إلى
أمله. وعند ابن مالك ضم العلم ونصب النكرة لشدة شبه الأول بالضمير دون الثاني
قال المصنف وعندى عكسه إذ لو **هجم** نصبت النكرة كالتبست بالنكرة الغير المقصودة
بخلاف العلم. وفيه أنه لا يفيد إختيار نصب العلم فلا يتم التقريب. فالأولى أن يزيرو
بأن الرجوع عند الضرورة إلى الأصل في الاسم وهو الإعراب أولى ما لم يمنع من ذلك مانع

وجاز حذف الحرف كما يندب والمستغاث الله والتعجب
وكما إشارة أو اسم الجنس أو معرئ عن القصد كما الجبل رأوا
وفي جواز الحذف المنادى خلف وفعل الأمر قد أجابا
قوله **وجاز حذف الحرف** نحو يوسف أوفى عن هذا. واعتزى بلزوم حذف النائب والمنوب
عنه وهو أدعوى. وجاب بأن العوضية لا ينافي الحذف كما في أقام الصلاة. قوله **لا ما يندب**
أي لا يحذف الحرف معه لأن المطلوب في المنسوب والمستغاث مد الصوت. ولفظ الله لوجود
أل فيه ندائه على خلاف الأمل. فلو حذف حرف النداء لم يدل عليه دليل. والمتعجب
منه كالمستغاث لفظاً وحكماً. قوله **ولا إشارة** ونقض هو بقوله تعالى ثم أنتم هؤلاء تقتلون
أنفسكم. وعدم الحذف في اسم الجنس بنحو أصبح ليل. ويجاب عن الأول بأن هؤلاء بمعنى
الذين خبر أنتم. والثاني بأنه شاذ. قوله **أو معرئ** هذا مشعر بأنه قسم مفاير وليس كذلك
وقوضيحه أن اسم الجنس إن كان مبنياً للنداء لم يحذف منه حرف النداء عند البصريين خلافاً
للکوفيين. وإلا بأن كان غير مقصود فيلزم الحذف اتفاقاً بينهما خلافاً لبعض النحاة فلو قال
لو يكون مقصوداً كما الجبل رأوا لكان أولى. وحينئذ يكون لوتأليده. قوله **خلف** قال ابن مالك
جوازه قبل الأمر مستشهداً بقوله تعالى أيا يا أسجدوا. وكذا قبل الدعاء ورد بأن يا للتنبيه. و
قال أبو حيان بمنعه معللاً بأن الجمع بين فعل النداء والمنادى في الحذف إجحاف وفيه أن الحرف
نائب عنه فهو في قوة الفصل فلا إجحاف. قوله **وفصل الأمر** أي الفصل بين حرف النداء والمنادى
بفعل الأمر نحو يا ضرب زيد قد نسب الجبل إلى الجودة ففاعل أجاد الفمير العائد إلى الجبل أو هو
بمعنى المجرد وفاعله ضمير المتصل.

ولا ينادي مضمراً وما إتصل حرف خطاب ومعر بال
في سعة إلا مع الله وما إتصل يحكى وهو موصول برأي يعتق
وإن ينادي اسم إشارة ومعر رفعاً بذوي آل وانتهى إن عرف
أو أي اضم وأتلها ومعر بذوي آل رافعاً وبالمشار والذي
قوله **وما إتصل** أي به فقوله حرف فاعل إتصل ومفعوله محذوف أي لا ينادي ما إتصل به حرف اه
فلا يتم يا غلامك لأن المنادى مخاطب وإتصافه حرف به ينافية. قوله **ومعر بال** أي لئلا يجتمع
أداتا التعريف. ثم المراد المعرف ولو مودة فلا يرد أن لفظ الله مما تعرفه بالعلمية. وكذا الجمل الملكية

والموصول المبدوء ^{باللام} **بالحام** كذا المنطلق زيد. ويا الذي في من سعي بها فلا يمح إستثنائها إستثناءً متعللاً. قوله **يا مع الله** ينبغي أن يستثنى المنادى المشبه به فإنه يمح يا الأسد أعقل كإنتقله عصام عن التسهيل، وكأنه لم يذكره تنبيهاً على أن المنادى هنا محذوف أي مثل الأسد فليس من نداء ذي اللام حقيقة. قوله **بذي آل** متعلق بوصف ورفعاً حال من ذي أي وصف وجوباً بمعرف باللام مرغوعاً إذا لم يوصف إسم الإشارة بأن تكون الصفة مقصودة بالنداء وهو مجرد الوصلة إلى ندائها. قوله **أو أي** عطف على إسم الإشارة أي إن ينادى أي الموصوفة فاحذف ما أضيف إليه، وأنبه على الفهم وعوض عنها هاء التنبيه التي تناسب النداء واجعله موصوفاً بمعرف باللام رافعاً إياه نحو يا أيها الرجل أو صفه بالمشاركة نحو يا أيها الرجل أو صفه بالذي وفروعه نحو يا أيها الذي هادوا. قوله **وبالمشار** الوو الواملة بمعنى أو الفاملة أي بالمشاركة عاري عن الكاف نحو يا أي هذا. قوله **والذي** أي وفروعه فمن قبيل بيده الخير أو المراد به الموصول المصدر بال العاري عن الخطاب نحو يا أيها الذي نزل عليه الذكر.

واضم وانفتح من أزيد بن علي
في سعد سعد الأوسى قان نصبا
عمومه في الوصف أو اسم الجنس ثم
فعل في سب الذكور والإناث
وفل مكرمان ملائمان
وهكذا اللهم والميم بدل
واضم إن ابن علمين ما ولي
وانفتح أو اضم أو كاً والمجتبى
خص النداء الومان نومان وأسم
فعال والأمر كذا من ذي ثلاث
وفلة هنات مطيبار
من يا وجمع في افتتار محظّل

قوله **وضم** أي المنادى وانفتح إذا كان علماً موصوفاً بإن مضاف إلى علم آخر ولو جعل الأبن جداً أو عطف أو منادى أو مفعولاً مقدر تعين الضم فينبغي تقييد المثال بما جعل الأبن فيه صفة ومثل الأبن الابنة كالبنت. فليضم الضم. ثم أنه أشار بلفظ زيد إلى أن جواز الفتحة مخصوص بذي الصفة الظاهرة فهو يا عيسى بن مريم يقدر بالضم لأن جواره للتحقيق. وهو لا يحصل بالتقدير. قوله **ما ولي** أي لم يتصل بعلمين بالطريق السابق. والنفي متوجه إلى كل من القيد والمقيد فحصل خمسة شقوق بل أزيد. قوله **في سعد سعد الأوسى** متعلق بأفعال الثلاثة الآتية أي في ما تكرر المنادى المفرد ووقع بعد ثانيها مضاف إليه نحو يا سعد سعد الأوسى ثانيها نصبا لأنه منادى مضاف أو تابعه أو مفعول لأي المقدر. وانفتح

أولهما لأنه منضاف إلى محذوف أو إلى المذكور والثاني زائد. قوله **عموم** فيجري الحكم في نحو يا ضارب ضارب عمرو، ويا غلام غلام زهير. قوله **فعل** مفعول أم فعل أمر بمعنى أقصد أو نائب فاعله وهو نائب مجهول. قوله **والإناءات** أي أم في سبب الإناءات فعال ففيه عطف على معمولي عاملين مختلفين بشرطه لكن مع تغيير الترتيب. ثم أنه يشترط في قياسية بناء فعال منادى أو اسم فعل كونه من ثلاثي مجرد كما أشار إليه بقوله من ذي ثلاث فلا يقال **دراك** من أدرك، وكونه تاماً متصرفاً كامل التصرف فلا ينبغي قياساً من ثوكان ونعم ويدهع. قوله **والأمر** أي باسم الفعل أي أ بمعنى الأمر كفعال في سبب الإناءات في كونه مقسوراً البناء اطراداً من ذي ثلاث فقوله **من ذي ثلاث** متنازع فيه. قوله **وفل** كناية عن نكرة من جنس الإنسان. وكذا فلة فلهما كنياتان عن الرجل والمرأة. قوله **مكرمان** الأكثر بناءً للذم فتقدمه على ملأمان لشرفه. قوله **هناك** للجمع المؤنث مفردة هنت بسكون النون ومذكره هن. ويستعمل النداء المجهول. ويتصرف فيه بحسب حال المنادى. قوله **هناك** قال ابن مالك **هناك** يقع للمنادى غير المصريح باسمه في التذكير ياهن وفرعية وفي التأنيث ياهنت وفرعية. وقد يلي آخره ما يلي آخر المضروب فيتم ياهناه بسكون الهاء وكسرهما لا لتقاء الساكنين وضمهما تشبيهاً بهذا. وليس هن هنا من الأسماء الستة لأنه كناية عن المنادى. قوله **والهميم بجل من يا** أي لابقية جملة محذوفة هي أما بخير كما ذهب إليه الكوفيون لأنه مناف لقولهم اللهم لا تؤمهم بخير ولأنه يستلزم أن لا يقع اللهم أرحمنا قياساً على يا الله أما أرحمنا. ويمكن الجواب عن الأول بأن متعلقى الإثبات والقي متغايران. وعن الثاني بأن الهميم بعد حذف الباقي صار كالجزة فلا يعطف عليه كناء الفاعل. ثم أنه أخرج تبركاً بالابتداء باسم الله تعالى وشدت ليكون كالمبدل في كونها على حرفين. وقد يستعمل صيغة اللهم دليلاً على الندرة أو تأكيداً للجواب في نفس السامع كما يقع في جواب أريد قائم اللهم نعم فلا يكون النداء المحض.

المندوب

وكالنداء المندوب والمنكر كما
والفأمله جوازاً واحذف
وأفتح فإن يلبس فقلبها إنجلى

يندب والمبهم لا ما وملا
ما قبل من تنوين أو من ألف
والهاء زد وقفا وإن شئت علا

المستغاث

واجبر بلام مستغاثاً منه ذا
وهكذا العطف بيا وأعقب

كسر وما القوث به فتعاً حذا
بألف كذا ك ذو التعجب

قوله **وكالنداء** أي وكالنداء الغير المندوب المنادى المندوب إلا أن المنكراد فمع الشبهة قوله **لا يندب**
كان الغرض من الندة الإعلام بعظمة المصائب وهو منتف في المنكر والمبهم ثم قضيت أن المنكر
لا يندب ولو كان مستغاثاً متعجباً منه وليس كذلك فإنه يتم وأهيبته وإن كانت غير معروفة كما
قاله الزمخشري قوله **لا ما وملا** أي بما يزيل الإبهام نحو وأمن حفر بشر زمزماه وكلامه مشعري جواز
والذي حفر بشر زمزماه وليس كذلك لا متناع مع ال وحرف الندة فينبغي تحصيله بالموسول الخالي
عن ال . قوله **وألفاظه** ولو كان آخره ألفا وهاه فيجوز وأعبه الله اللهاء لكن المذكور في التسهيل
المنع للثقالة قوله **فإن يلبس** أي يقع اللبس بفتح ما قبلها يبقى على الحركة التي كانت عليها وتقلب
الألف بحرف مجانس لها دفعا للبس فتقول في ندة غلامك بكسر الألف وعلامه بضم الهاء
وأغلامك وعلامه هو . قوله **واجبر بلام** فيه به على أن اللام حرف جر . واختلف في متعلقه هل هو
حرف النداء لكونه نائب المحذوف أو فعل محذوف . ولعل الثاني أولى . وما يتم أن الفعل المحذوف
أدعو وهو متعد بنفسه فليفتح عدي باللام منفتح بأنه ضمن معنى الإلتجاء وهو متعد باللام على
أنه وارد على تقدير كون العامل حرف النداء . وكذا متعلق كلام المستغاث به . ثم المستغاث من أجله
ليس منادى حقيقة ففي قولهم هاهنا فودي كأجل استخلص شيء منه أو استخلصه من شيء مسابحة
بل المنادى محذوف ففي بالزيد بكسر اللام أدعوك لزيد . قوله **فتعاً حذا** كأن المستغاث به لكونه
منادى واقع موقع كاف الخطاب ولم يبين مع كونه منادى مفردا معرفة كان التركيب مع اللام أشبهه
بالمضاف . واختير اللام مناسبة معناه . وهو الاختصاص بالإستغاث لكانتها على أنه مخصوص بها .
هذا . وقد تكسر اللام هنا نحو يائي معاضم إلى ياء المنكلم كما تفتح كلام المستغاث من أجله في فوياك
معاضم إلى كاف الخطاب فكلامه مبني على الغالب وحيث يفرق بينهما بالقرينة

قوله **وهكذا العطف** بيا أي خذ كالمستغاث به في فتح اللام المستغاث به المعطوف على آخرها لكون المعطوف مسامياً للياء نحو يا يزيد ويا عمرو كأن هو لكونه في صورة المنادى بالتباسه بالمستغاث به وهو مدخوع بالعطف بخلاف ما إذا كان بدون الياء فإنه يجري على الأصل وهو كسر اللام. قوله **وأعقب** أي في بالف بدءاً ومنادياً باللام المستغاث به ولا يجمع بينهما فلا تقول يا يزيد. قوله **لذلك** أي كالمستغاث به ذو التعجب أو كالمذكور فيجوز في نحو يا للعجب فتح اللام باعتبار الاستغاث به مجازاً كأنه قيل يا عجب أحضر فهذا وقتك وكسره باعتبار الاستغاث من أجله كأنه قيل أروعك للعجب.

الترخيم

رخم بحذف الكاف المنادى مؤثراً بالهاء أو ما زادا على ثلاث علم لم ينفذ والتلو لينا ساكناً وزاداً وذو تحرك مجاشي حذف وعجز المزج وهكذا العدد قوله **والتلو** مبتدأ خبره حذف معه. ولو قال:

والتلو مدأ زاءاً أو قبله والكلف في متلوهاً يوحده

لكان أولى وأخضر وأوقع واسلم عن التلغات. قوله **وبعدهم** يوحهم عبارة انتحار المانع لكل مع أن المانع لحذف عجز المزج أجوحيان مطلقاً. والثر المكوفيين. وللثاني النزاه

والأجود انتظاره فأبقى ما يتلو كما كان وحرك مدغماً

وما يزول سبب الحذف يرد وأعطا إن لم ينتقل ما يعتمد

لكنه يتم وضعاً والتزم نيته حيث نظير قد عدم

كذلك في ذي التأنيث البسا ومنع ترخيم منه وبرسا

ومستغاث وملازم المدا وبإفطار رخموادون النرا

قوله **مدغماً** أي ما كان مدغماً قبل الترقيم. ثم الظاهر من كلامه اختيار مذهب الفراء من التثنية

مطلقاً مع أن التثنية التقليل بالفرار من النقاء الساكنين لا يجري في بعض أفراد ما إدعاه. فاللايق تقييده

بما كان قبله ألف كعماد علماء. قال الشارح. وحيث حركت فبالركة التي كانت في الأمل فإن لم يكن
فبالفتح أو الكسر قوله وحيث حركت مفعلاً يبرد كفاضون ومسطقون عليين فالياء والألف حذف
ملاقاة السالكين الواو. فإذا رخصا حذفهما مع النون ردت الياء والألف لزوال موجب الحذف - شرحه

المفعول المطلق

المصدر اسم حدث بمثله	منتصب أو مفعله أو مفعله
وذا نفعه ونوعاً أو عده	يجب أن يؤكده أو عنه سد
مضافه كل وبعض وعده	إشارة وهيئة نوع يعده
ومضمر وآلة وقت وما	ينصت وما للشرط أو مستفهم ما
وتن واجمع عده أو أمتع بذنبي	تأكد والخلف في النوع حذف
<u>قوله كل وبعض</u> الأولى كذا وبعضاً لثلاث يتوهم عطفها على مضافه وكون العاطف محذوفاً	
وحذف عامل آخر ويلزم	في جمل من فعله ينتظم
كوبه وويجه لبيكاً	سبحان مع معان سده يكا
وعجباً منه وحده أشكراً	كذاكرامة سلاماً حراً
ونائب الفعل الذي جاء خبر	عن اسم عين كرر أو الله انحصر
كذلك ذو التوبيخ والتفصيل أو	مؤكد الجملة قبل رأوا
كذلك ذو التشبيه بالحدث له	أشعر به جملة مشتتة
بإسم ههنا وما حب ولا	لعمل يصلح أو جابجدا

المفعول له

ينصب مفعولاً له المصدر قد	على فعلاً في زمان إتحد
وفاعل والأقدمون ماراً أو	شرط إتحد وانجراره قفوا
لفقه شرط ما خلا إن وأن	وجه مع الشروط ما ومن
وقل في مجرد وشاغ في	ذي أل والإستواء مهما تنصف
وجوزوا التقديم في المعتمد	والمنع في الحالين للتعدد
<u>قوله اتحد</u> المراد من الإتحد في الزمان إتصال آخر أولهما بأول آخرها وبالعكس. ووقع المفعول	

في زمن الفعل . فحضر بت للتأديب وجئت خوفًا وقعدت جنبًا . قوله **والتأفدون** ونهسكوا بقوله تعالى يريكم البرق خوفًا وطمعًا . وأجيب بالتأويل بالإخافة والإطعام . ولك أن تجعلها حالين من المخاطبين . وليس لك أن تقول هما مفعولان للرؤية المتضمنة في يريكم . إذا يظهر كون الخوف باعثًا على الرؤية لأنهم لا يرون لأجل الخوف بل الله يريهم هذا . ثم انه مثل للمفعول له بصيربت للتأديب . واعترض بأنه تعليل الشيء بنفسه لأن التأديب عين الضرب . ودفع بأن المراد بالتأديب آخره . أي إرادة التأديب أو للتأديب . وأن اشتراط الإختاد وفيه أن الضرب علة التأديب . فيلزم جعل المفعول علة المفعلي . إلى تقدم الشيء على نفسه . ويدفع بأن وجود الضرب علة له وتصورها علة للضرب كما هو شأن العلة الغاية مع المفعول . قوله **والمنع في الحالين** أي ولا يجوز تعدد المفعول له منسوبًا أو مجرورًا . فلتعذرنا في قوله تعالى كما تهسكوها فرارًا لتعذر مفعول له لفرار ولك أن تجعله مفعولًا له لتسكوها . ويجعل ضررًا حالًا .

المفعول فيه وهو الظرف

الظرف وقت أو مكان ضمنا
بناسب المصدر مطلقاً ولو
إلا الذي أبهم والمشتق
كذلك مادل على مقدار
وما جرى مجراه بإطراد
كزنة العرش كذا وزن الجبل
قوله **ضمنا** إن كان الضمير راجعاً إلى أحد الأمرين المستفاد من أو فإلّا لف الإطلاق وإن كان راجعاً إليهما
فإلّا لف التشبيه أو الفاملة بمعنى الواو الواملة . قوله **في** لا يقر لوضع في مكان مطلق مبنياً لها هو شأن
أسماء المتضمنة لمعنى الحرف بأن المراد من المتضمن إشارة إليه لا نقل معنى الحرف إليه **حتى** حتى يستلزم
البناء . قوله **بإطراد** احتراز عن فو وترغبون أن تنكحوهن إذ تتضمن لفصوص المادة لا يقر يخرج بقوله
وقت أو مكان لأننا نقول النكاح مكان وهي . قوله **لفعل** وفقاً ولم يكتف بالموافقة معنى كما في
قعدت جلوساً عند من لم يفرق بينهما لكون النسب هنا خلاف قياس بخلافه . قوله **لذلك مادل** هذا
مبنى على مذهب من قال بكونه من المعين لأنه معلوم المقدمار . أو على مذهب من قال بأنه مبهم حكماً
إن أريد بالمبهم السابق الحقيقي . وأما على مذهب القائل بإبهاميتها لكونها مجهول الصفة فلا حاجة

إلى ذكره، قوله **مصادر ثابت عن استناد** أي مثل مصادر ثابت عن المستند أي المضاف لا هو مصدر حتى يشمل الصفة كجلست طويلاً والعدد لعشرين ساعة والكل والله البعض المضافين إلى اليوم ككل اليوم أو بعضه.

وذا التصرف الذي ظرفاً يرد
وغيره وما يظرف يطرده
سوى لدى الجمهور وأفضله
رأه يجري مثل غير ما ومن
حس ومعنى وزمان قد يفى
ولم تنجى ظرفاً لمعنى مستقر
للإبتداء في نوعي الظرفية
في غدوة من بعد نصب فاتبع
ومن يقل بالجر لا تصوب
مكانه وجهاً بمن حكوا
وما كُنّا على البناء ما إمتنع
وشاع هذا الحكم في الزمان

قوله **وما يظرف** أو به أو يشبهه حتى يندرج فيه المحرور بمن فقط. قوله **مكان القرب** أي غير البعد فيجم الكفور والقرب، وكل اما حسي أو معنوي. فالأقسام أربعة فوخلما رأه مستقراً عنده. ولقد رأه نزلة أخرى. وقال الذي عند علم رب إنني لي عنك. وفي الأمثلة لف ونشر مشوش بالنظر إلى الشقين الأولين، ومرتب بالنظر إلى الأخيرين. قوله **كذا الذي** ومما يفرق بينهما أن لدى معنوي الكفور دون عند. فلا يقع لدى مال إذا لم يحضر، ويقع عندي بشرط كونه في حمايتك قوله **أما الذي** بنيت لتضمنها معنى من. ومن الزاخرة عليه **الحوكة** في الصورة تأكيده. وليس لك أن تقول بأن وضع بعضهما وضع الحرف لعدم جواز تفرع بناء التأمل على الفرع. لأنه حامل بعد بناءه. وقيل بأن الواضع إنما يضع وضع الحرف ما كان يعرف أنه يكون في التركيب مبنياً لمشابهة الحرف. فهو لا يصلح وجهاً للبناء. ودفع بالفتح لجواز أن يكون الوضع لطلب الخفة ومبنياً عليه. قوله **في غدوة من بعد نصب** وهل هو على التمييز أو على الخبرية لكان المحذوفة أو على التشبيه بالمفعول تشبيه لدن باسم الفاعل في ثبوت النون تارة وحذوها أخرى. أقوال. ويضعف الأخير سماع النصب مع الحذف.

قوله **لا تعوب** إذ هو من العطف على التوهم، إذ ليس غدوة في كل الجي، قوله **حائلاً** بمعنى جميعاً، وفرق بينهما بأن معاً تدل على إعتاد الوقت بخلافه، وذلك عند عدم القرينة، فلا يرد قول امرئ القيس، مكر مفر مقبل مديبر معاً، قوله **وساكناً** لو قال بنائها على السكون ما امتنع لكان أوضع، قوله **في الزمان** لمشاركتهما في دلالة الفعل على كل وقوع كل تأكيداً له خو ضربت ضرباً، وسبعان الذي أسرى بعده ليد على مذهب من يقول بالتجريد.

الظروف المبنية

من ذلك غير ما مضى أجمعاً
للماضي إذ ورجح المستقبل
منه وبالزمان جرت وأنف
أو كلها فنونت تعوضاً
وعلت حرفاً وقيل ظرفاً
قوله **للماضي** إذ أي إذ من ذلك أي من الظروف المبنية، وهو للماضي ظرفاً ومفعولاً به وبجاء
من المفعول به، **ولا يليها اسم الفاعل** أي ويقبح في الإسمية أن يكون مجزئاً ماضياً، قوله **وللمفاجأة**
أي بعد بينا وبينما لقوله فبينما العسر إذ دارت مياسير.

ظرف للإستقبال والشرط إذا
والزمت إضافة للفعل لو
وللمفاجأة فليل حرفاً
وتلزم الفاء ولا يليها
قوله **وقل أن تخرج** أي تخرج اه نحو قوله عليه الصلاة والسلام، آمم المؤمنين عائشة رضي الله تعالى عنها أي
لأعلم إذا أنت راضية عني، وقوله تعالى، وإذا رأوا تجارة، وقوله تعالى والليل إذا يغشى، فمن
أنكر الخروج عن الظرفية، قال إذا في الحديث ظرف لمعذوف، أي أعلم شأنك إذا الحديث،
قوله **والناسب** الشرط رأوا والاعتراض بأن المضاف إليه كما يعمل في المضاف مدحوق يمنع
الإضافة حينئذ، والمكترون على أن العامل هو الجزاء، ولا يرد أن إقتران الجواب بالفاء، و
إذا مانع كان الظرف يتوسع فيه.

الآن وقت حاسر والمترقى
أمس لما يومك تال وإن
حيث مكان وألف للجملة
عوض لوقت قابل قد عما
كيف يرى مستفهما عن الخبر
قوله **وألف للجملة** وشرط الإسمية أن لا يكون خبرها فعلاً. ولكونه استعسانياً بدليل
جواز الرفع في جاست حيث زيد أراه مع ترجيح النسب لم يخكره

المنسوب على التوسع

توسعوا في مصدر وظرف
ونصبوه وهو مفعول به
أو كان أو ما التثنية
قوله **أو ما التثنية** اه إذ لم يسمع المتعدي لأربعة حتى يجعل مشبها به. قوله **أو اثنين** إذ المتعدي
إلى ثلث فرغ فلا يجعل مشبها به للأصل.

المفعول معه

ينصب قالى الواو مفعولاً معه
إن ملح العطف ولو محبازا
والعطف بعد مفرد وبعد ما
والنصب يتم بعد مضمرومل
والعطف رجع بعد ذي رفع فعل
وكيف نصب مضمروكون نقص
وخيف فوت المقصد المقصد للمعية
وحيث لا يصلح مع والعطف
قوله **بمسابق الفعل** فيه رد على من يقول أن الناصب الواو وذلك لأن كل حرف مختص بالإسم
ولم يكن كالجاء منه لم يعمل إلا الجى كخوفه. وفي هذا البيت إيماء إلى وجوب تقديم
الناصب عليه وعدم الفصل بين الواو ومدخوله لأنها بمنزلة الجار والمجرور. قوله **إن ملح**

العطف إن أراد أن نصب المفعول معه قياس حين صحة العطف كما هو مذهب ابن جني ففيه أنه ينتقض بكل رجل وضيعة حيث يتعين العطف وبها صنعت وزيد أيتعين النسب، وإن أراد أنه قياس حين صحة مع المعية كما يفسح به قوله وحيث لا يصلح مع والعطف ففيه أنه يلزم أن لا يكون النسب في الثاني قياساً، تأمل، قوله **والعطف بعد مفرد** في الشرح نحو كل رجل وضيعة أقول هذا إنما يفسح إذا قدر الخبر مقترنان، إذ لو قدر مقترن قبل وضيعة، فإن قيل كل رجل موجود هو وضيعة جاز النسب، وإن قيل موجود وضيعة وجب، قوله **لم ينتقض** شبه فعل نحو أنت أعلم ومالك، وليس كذلك أن تقول أعلم عامل فيه لأنه شبه فعل، لأن المراد بشبهه في العمل بشرط صحة عمله في المفعول به، قوله **والعطف بعد مفرد** بيان للقسم الأول من الأقسام الخمسة للباب وهو ما يجب فيه العطف بأن الجعل عمدة أولى من الجعل ففصلة ولأن الأمل في الواو العطف نحو اسكن أنت وزوجك، لا يتم هو مفعول لمحدوف لأن الأمر لا يعمل الرفع في الظاهر أي ليسكن، كأننا نقول يفتقر في التابع ما لا يفتقر في المتبوع، قوله **والنصب حتم** أي الثاني ما يجب فيه النسب وهو قوله والنصب له، قوله **والعطف رجع** أي الثالث ما رجع فيه العطف، قوله **والنصب رجع** أي الرابع ما رجع فيه النسب، قوله **وخيف فوت القصد** أي فهم منه أن واو العطف مطلق الجمع، وواو المفعول معه للمعية، ومن وجوه الفرق وجوب المشاركة في الحكم في الأول دون الثاني كما ستأتي الماء والخشبة، ووجوب عدم الفصل بين الثاني والمفعول، بخلاف الأول والمعلوف، قوله **وإن تؤكد جازاه** أي الخامس ما يستوي فيه العطف والنصب.

المستثنى

ما استثنى إلا موجباتم بها	فانصب وتال نفيا أو ما أشبهها
متصلاً يبدل كما إن يسبق	ولا إذا يقطع هذا ما إن تنفى
وسبقه مدر اللذان والعهد	أي بأداة منعوا في المعتمد
وألغى إلا إن تفرغ قبلها	لتلوها أو إن تؤكد مثلها
وإن تكرر لا لتوكيد فإن	فرعت أو أخرت فانصبها بهن
أو واحداً فاجعل له الذي إقتضى	ونصب كلها مقدم ما رضي

قوله **المستثنى** هو المخرج بالاً أو إحدى أخواتها تحقيقاً أو تقديرأً من مذكور أو متروك لفائدة، والمراد بالمخرج المظهر الخروج بالاً، فهو من ذكر العام وإرادة الخاص كأنه عموم مراد تناو لا حكماً، وقريته

لفظية كامن العام المراد به الخصوص حتى يكون مجازاً. قوله **فانصب** أي وجوباً بناءً على أنه
المأمل. واعترض بجواز الإبدال في قوله تعالى فشربوا منه إلا قليلاً بالرفع. ودفع بأن الكلام منفي
فإنه في معنى لم يكونوا مني إلا قليلاً بقرينة فمن شرب منه فليس مني. وفيه أن النفي التأنيلاً
ويلي غير معتبر كما مستقله. فأعزى أن يقر قليل مبتدئ خبره لم يشربوا المحذوف. قوله **يبدل**
جمل بعض. واعترض بأنه مثبت ومتبوعه منفي مع أنه يجب التطابق بين البديل والمبدل منه
ليصح وضعه موضعاً. ودفع تارة بأن البديل هو المقصود بالنسبة. واختلاف بهما إختلاف في
الحكم. وأخرى بأن البديل مجموع إيجابه منكم وهو يصح إحلاله محل المبدل منه. ولا يرد أن
الربط مفقود هنا مع أنه محتاج إليه. أن لا رابطاً. وخصوص الفصير غير لازم. وأورد أنه كامن
بإبدال جزء كلام من جزء كلام آخر. ودفع بأنه ليس الكلام بحسب اللفظ إلا واحداً وإثنية بحسب
المآكل. والبديل أمر لفظي. قوله **وإن تكرر التوكيد** فائدة الإستثناء المتعددة إن تعاطفت فهي
المستثنى منه أولاً. وإلا فلا لها يليه ما لم يستغرقه. فإن استغرق كل بطل. وإن استغرق غير الأول
ما يليه عار الكل إلى الأول. وإن استغرق الأول فالأقيس ~~بطل~~ بطلانه. والعبرة بها بعده.
والظاهر أنه إذا استغرق غير الأول ما يليه والمستثنى منه الأول لا يعود كل إليه بل ما قبل
المستغرق فقط وهو باطل. وكذا ما بعده إن استغرق وإلا فالأقيس صحته. والمستثنى الأول في
الكلام الموجب واجب السبب كالأوقار. والقياس في الشفع النصب والرفع على البديل عند الوضع
لأنه غير موجب. ورده عما بهما قاله من أن النفي التأويل لا يعتبر فلا يجوز مات الناس إلا
الأنبياء بالرفع وتأويل لم يعش. ومن أن المستثنى لا يبدل غير مرة فيتعين النصب في ما عدا
الأول. هذا. ثم في الكلام المنفي يكون بالعكس.

ولا يليها نعت ما قبل ولا
وعكسه وبعد في النفي **تلا**
يعمل ما يسبقها في ما تلي
مضارع والماضي إن فعل فلا
قوله **إن فعل** خلا أي سبق إذا قوماً يأتهم من رسول إلا كانوا به يستهزئون ولم يشترط في
دخولها على المضارع شيء لأنه مشابه للإسم. والمأمل في إلا دخولها عليه. وأشترط في الماضي إما
تقدم فعل منفي قوماً أنعمت عليه إلا شكراً. أو إقتارنه بقدر ليقربه عن الحال المشابهة للإسم
قوماً الناس إلا قد عبروا.

واستثن مجروراً بغير وسوى
بلا يكون ليس نصب حتما
وبعد ما أنصب أو نجرار نندرا
وكلما حاشا حشنى حاشى وما
وقد يحى فعلا له تصرف
وبعد في منقطع كغير عن

قوله **فعلا له** ومنه الحديث ما حاشا فاطمة، قوله **وإسما كتنزيه** وزعم بعض أنه إسم فعل
بمعنى أنبىء أو برئت، وردت بأنها يعرب في بعض اللغات به دليل لقوق التنوين بها وفيه أنه فليكن
للتكثير كما في **منه**، قوله **كغير عن** وقيل يحى بمعنى من أجل كما في قوله صلى الله عليه وسلم، أنا
أفصح من نطق **بالفم** بالفاء به أى من قريش، وأول بأنه بمعنى غير وأنه من تأكيد المدح

مسئلة

الأصل في غير مجيئها صفة
بشرط ذكره وسبقه وأن
وزاد قوم شرطه الجمع
وحذف تالي غير أو إلا وفتح

قوله **مجيئها صفة** أي لا للاستثناء على إلا، وحينئذ يعرب كالوصف كمدخول إلا، قوله **ومهلوا**
أي مهلوا الكلمة إلا على غير إن كان موصوفاً بغير المعركة أي النكرة، ووجه حمل كل منهما على الآخر
إشتراكهما في معنى المفارقة، وإن كانت في إلا بالنفي والإثبات وفي غير بالذات والصفة، قوله
بشرط ذكره ومما فرق به بينهما أنه يجوز في تابع مدخول غير مراعاة المعنى كاللفظ بأن وقع ما قام غير زيد
وعبروا بالرفع والجر بخلاف تابع مدخول إلا فإنه يجوز فيه إلا مراعاة اللفظ، وفيه أنه صريح عما
الشراح بجواز مراعاة اللفظ والمعنى في مدخول كل منهما.

الحال

الحال وصف فضلة مفهوم في
فيه كثيراً والازم شعاع في
لوصفه أو قدر المضاف أو

حال وإلا مشتقاق والنقل قفى
مؤكد وإلا مشتقاق ينتفى
دل على أصل وفرع أو رأوا

معينه لسر أو مفاعلة
وما أتى من مصدر فأول
وكا يقاس في الأمسح إيا
وبعد أما وزهير شعرا
أونوع أو تشبه أو مفاضلة
بالوصف أو حذف مضاف ينبغي
أنت الإمام كرمياً وفضلاً
وكونها ليست بحال أخرى

قوله **فضلة** يخرج النعت والتمييز في قوله دره فارساً. والمراد بالوصف أهم من الحقيقي والتأويل
فشمل الجملة والحال الجامد لتأويل كل بالمشق. والمراد من الفضلة أنه ليس بركن من الألف. و
ليس المراد به ما ليس موقوفاً عليه الألف. فلا يرد قوله تعالى فإذا قاموا للهلافة قاموا كسالى. ولم
يزد منتصب لئلا يرد أنه هذا التعريف دوري. لأنه تعريف بالحكم. وهو يتوقف على تصور الحكم
عليه حتى يحتاج إلى الرفع بأن الحكم متوقف على تصور بوجه ما كما بالحد. أو بأنه خبر مبتدئ
محذوف. وهو جملة معترضة. قوله **لوصفه** أي عند توصيفه ومثله الدال على الترتيب كأدخلوا
رجلاً رجلاً. قوله **أونوع** كهذا مالك ذهباً ومثال التشبيه هذا زيد أسداً إن جعل التقدير
كأسد وإلا ففيه مجاز مرسل من ذكر المألوم وإرادة اللازم أعنى الشجاع. أو استعاره مصرحة
بجعل الأسد استعارة عن الرجل الشجاع. وهما على زيد قرينة. على مذهب السعد. وعدمها
ينتهي ينفي الاشتقاق كأجل كونه دأ على عدد نحو فتم ميقات ربه أربعين ليلة. هذا. ثم
أنه يمكن تأويل الألف بالمشق أعنى متصفاً بصفات البشر. ومما تلى عدلي حمار ومتأملأ و
متفرعاً ومسوعاً ومسعراً ومناجزةً ومنوعاً ومشبهأ ومطوراً. بظهور البسر مثلاً ومعدوداً.
قوله **فأول** ذكره أو معرفة لكن وقوع الثانية حاكماً قليل كأرسلها العراك أي معاركة كما معتركة كما
قبل. عان العراك مصدر المفاعلة. قوله **وزهير شعرا** أي بعد خبر مشبه مبتدئ هو اما علماً فعالم.
والتقدير مهما يذكر أحد في حال العلم فالملذكور عالم. قوله **ليست بحال** لمعينه على خلاف الأصل
وعنه بمنزلة النعت بالمصدر غير مطرد. وأفترض بأن غاية ذلك إرتكاب المجاز. وكيف
فيه سماع النوع. ويدفع بأن هذا إطلاق الكلمة كالبيايين. وبأنه مبني على اشتراط ورود
السماع بالشخص.

وكا تعرفه وأول ما ورد
وكا تنكر صامباً له بدا
يأتي من الفاعل أو المفعول أو
من علم أو من مضاف أو عدد
غالباً إيا بمسوغ إبتدا
مبتدئ أو ذي إضافة رأوا

مضافه العامل قيل أو دى
 قوله **وكانت في** لا تنبأ بالهفة حال النصب، والكوفيون قالوا إن تضمنت الحال معنى الشرط
 مع التعريف نحو زيد الرأب أحسن منه الماشي وإلا فلا، قوله **صاحباً له** لأنه مبتدئ في المعنى فحكمه
 حكمه، قوله **والمفعول** له الواو بمعنى أو وليس منع الكل بل هي من المبتدئ، والجمع لقلنا ضربت زيداً
 قائمين وكلاهما وهو ظاهر، فظهر من هذا أن إحصاء المنفصلة في الحقيقة ومانعة الجمع ومانعة الكل
 باعتبار الأقسام المشهورة إذ قلنا زيد إما قائم أو كاتب ليس أحدهما، قوله **مضافه العامل** أي من حيث
 إنه كالفاعل، فلا يرد أن كل مضاف عامل فيه على بعض المذهب، ووجه الاشتراط أن اتحاد الحال
 وصاحبها عاملاً شرط وعلى الأول العامل فيهما المضاف وعلى الأخيرين عامل المضاف بناء على أنه
 في حكم المضاف، وقال أبو حيان ضيفاً حال مله في مله إبراهيم ضيفاً وإخواناً في قوله تعالى ونزعنا
 ما في صدورهم إخواناً منصوب على المدح.

وسبقه ما به أجزه لا
 وواجب إن الفاعل حال
 وسبقه العامل جائز سوى
 معناه لا حرف فعل ككأن
 واعتفروا بل أو جوا تخلد
 ما خبر أو بالحرف فيما انتحلا
 قيل كذا إن يقترن بالـ
 جامد أو ذي مانع أو ماض
 واسم إشارة وظرف وتتم
 أفعل حالين بدين عمل

قوله **أو بالحرف** والتسك بقوله تعالى وما أرسلناك إلا كافة للناس مردود بأن كافة حال من الكا
 والتاء للمبالغة، ورده ابن مالك بأن إكافها مقصور على السماع، وكان يأتي غالباً إكاف في أبنية المبالغة
 قوله **وتتم** وبقي حرف التثنية والترجي نحوها أنت زيد قائم وإلا ستمها المفعول به التعظيم إن
 جعل جارة في يا جارتها أنت جارة حالاً كما تميزاً، والنداء نحو يا أيها الرجل قائماً، وأما في أما علماً
 فعالم، قوله **بل أو جوا** لئلا يلتبس حال المنفصل بالمنفصل عليه كما في صورة نقد يمهما وتأخيرهما.
 ومثله زيد قائم هم زيد قائماً كعمر وقاعد.

وإن أتى اسم مع ظرف ماض
 أو ماض قدم فالحال افتتر
 وعدد الحال لفرع
 قوله **بالاسم** أخبر أي واجعل الظرف حالاً، قوله **فالحال** افتتر أي واجعل الظرف خبراً وكان وجه

ذكر هذه القاعدة هنا أن أحدهما إن جعل خبراً يكون الآخر دائماً تأمل. قوله **وعدهما** الحال
لأنه عرض قائم بينهما كالخبر والصفة. وفيه رد على من زعم أن الحال لا يكون متعدداً
زاعماً أن العامل الواحد لا ينسب حالين. وما يتوهم محمول على اللفظية أو على الحالية
المتداخلة مستثنياً أفعالاً كعالمين يتقننه معنى المفاضلة. كأن ما استدل به من قياسها على
الظرف مردود بأنه قياس مع الفارق إذ وقوع الفعل الواحد في زمانين أو مكانين محال بخلافه في
حالتين

وقد يجيء موطئاً مؤكداً	لعامل أو جملة فالملتبس
عامله أو مفسر أو الخبر	خلف وفي التقديم خلف مستطر
وقد يجيء مقدراً أو سببياً	لذاك محكياً وذا تركيب
وجيء به ظرفاً أو جملة خبرية	خبرة من حرف آت قد عرفت
والزمت ضميره إن أكدت	أو عطف أو بمضارع ثبت
تبدء أو تنفي بلا وحرم	ولو أو وقدر مبتدأ في موهوم
كالماضي يتلو أو أو إلقاه ولي	وغير ذي الجملة بالواو مل

قوله **وقد يجيء** موطئاً أي ينقسم حسب القصد بالذات إلى المقصودة والمؤجلة. وهي
الجامدة الموصوفة فتعريفها بشرها سويًا وجب التبيين والتوكيد إلى المبنية والموكدة
وهي التي يستفاد معناها بدونه خوفاً من مدبراً. قوله **فالمبتدأ عامله الخ** وفي الأصل نظر. أما في
الأول فلأن عمل الفهيم والعلم في أنا أو زيداً أبوك ما لم يسمع نظيره على أنه يستلزم جواز
تقديمه على الخبر مع أنه ممنوع لعدم تمام الجملة. وأما في الثاني فلأنه إن عبر عن زيد أبوك
عطوفاً بعرفته في حال كونه عطوفاً فله معنى له. وإن عبر ~~بجملة~~ بجملة بعلمته عطوفاً يكون
مفعولاً ثانياً. وأما في الثالث فلأن التسمية في أنا موسى محققاً ليست وقت الحقيقة على أنه
يستلزم التجوز وهو غير جائز في ما هو الحق مصدقاً. فأكاد أن يجعل العامل في معنى الجملة.
قوله **وقد يجيء مقدراً** أي الحال إما مقدر نحو مررت برجل معه مفر صائداً به غذا أي مقدراً
ذلك. ومنه أدخلوا خالدين. أو مقارن نحو هذا بعلي شيخاً أو محكي فوجاه زيد أمس والكأ
وأيضاً إما حقيقي أو سببي نحو مررت بالدار قاعداً سكانها. وأيضاً إما مقرر أو مركب فهو جاري
بيت بيتاً وتفارقوا أيادي سباً. قوله **خبرة** أي جملة مخبرة (خبرية) غير تعجبية وكامسرة

بحرف تدخل على المضارع المستقبل. قوله **أو بمضارع ثبت** أي مثبت مبتدئ به فإن صدر به مفعوله إرتبط بالواو. قوله **أو تنفى** **بلا** أو بلا ما يلزم ولها لأن مدخولها بإفادته المفعلي يقرب من المفعلي المجازي الإختزان بها.

التمييز

إسم بمعنى من مبین نكرة
من عدد أو كيل أو وزن وفي
وبعد غير العدد أجزء إن تقف
إن كان لا يغنى عن المضاف له
وبعد ذي تعجب فميزا
كفاعل حول عن فاعل أو
قوله **كفاعل الخ** أي كما يجب نصب تمييز هو فاعل في المعنى كفاعل ويمتنع جره.

وعامل التمييز حتما سقا
وحذف تمييز أجزء والمعتد

مسألة

يفرد منصوبا تمييز العدد
إلى
وصغ من اثنين فصاعدا إلى
وأضف إن ترد به بعض اللزا
وإن ترد جعل الأقل مثل ما
وإن اردت مثل ثاني اثنين
أو فاعلا أضفه للمركب
وفاعلا من قبل ما عشرينا
وأروا في أول الشهر بها
قوله **وصغ من اثنين الخ** أي من مادته إذا الإشتقاق من الهيئة معها. وإن كان مسلما في
الثانية لكنه ممنوع في الأول. وهو في مصدر ثنيت. وكذا البواقي وأفعالها إن كانت لامها في

حرف حلق فمن باب مَنَع وإلا من باب ضرب. وأعلم أن الاشتقاق هنا لكونه اشتقاقاً من اسم الجنس سبهي إن قيل بالاشتقاق من العدد. وإلا فلا. قوله **ففاعاً إلى عشرة** اه. وأعلم أن استعمال المفعول منها مع غير العشرة ثلاثة أشار إليها بالأبيات الأولى. ومعها كذلك أشار إليها بناليتها ومع العشرين واحد بينه بالسارسي. قوله **وإن ترد جعل التأقل** والفرق بين هذا الشق وبين السابق في صورة الإضافة إن هذا إضافة إلى المفعول. وذلك إضافة الجزء إلى الكل فيكون المضاف بمعنى البعض. ولذا يجب إضافته ولا يعتبر في موصوفه كونه ثالثاً أو رابعاً لزيغ في قوله تعالى ثالث ثلاثة أن يكون المراد كونه في مرتبة الثالثة فلا يلبغ. قوله **أوجع جاري** العشر في الشرح باقياً على بناءه اه. ورد بالتباسة بهاليس في الأصل تركيباً. ولذا قال الموضع المحذوف ثاني الأول وأول الثاني والجزء أن إما معربان لزوال التركيب الأول بمقتضى العامل والثاني بالإنضافة أو الثاني مبني فقط لأن ما حذف منه مقدر ولا يجوز بناؤها للتباسة.

مسئلة

ميز لعشرين كم إن تستفهم
لعشر أو كمأة مخبر ذا
قوله **وأجر بن** رد على الزجاج حيث قال إنه مجرور وقيل يجب نفسه مطلقاً وقيل يجوز به مطلقاً على الخبرية. وأعلم أنه يدخل من على ميزكم الاستفهامية والخبرية فوبكلم من هـ هم إشتريت. وقوله تعالى سل بني إسرائيل كم آتيناهم من آية. فلا فالرفي في الثانية

نواصب المضارع

وانصب مضارعاً بكى وملاون
وأن سوى من بعده علم والتي
وبأن مصدرأ مستقبلا
وهي جواب وجراء صاحب
وبعد عطف قل نصب وأما
قوله **بكى وملا** أي مصدرية كالتعليق فإن النصب بعدها بأن مضمرة وعلامة المصدرية دخول اللام عليها. ولا يكون بعدها إن نحو لكيا تأسوا **الحرف** الجر لا يدخل على مثله. وإن كانت داخلة على ما الاستفهامية أو المصدرية. أو مذكورة مذكورة قبل اللام فتعللية وهي في كيا

يكون دولة، قوله **والكدن** رد للزمعشري حيث قال انها لتأبى إذ التأبى في مثل قوله تعالى لن يلقوا ذباباً ولو اجمعوا له معلوم من الخارج، ويجوز تقديم معمول الفعل عليها، ورفع الاعتراض بأن النفي له مصدر اللام بأفنه فمفهوم بها ولا يفصل الفعل عنها إلا للضرورة، قوله **من بعد علم** وذلك كأن المصدرية الرجاء فلا يناسب المحقق بخلاف المخففة فإنها للتحقيق فيجب بعد العلم، وكذا سائر ما يفيد اليقين، قوله **فارفعن** ^{لن} **لن** ^{لن} **لن** من العلم، وأما النسب فلأن عدم تحقق المظنون يناسب الرجاء، وأعلم أن النسب راجع عند عدم الفصل ومرجوع عنه الفصل بلا وممتنع مع الفصل بقدر والسين ولن، قوله **وبإذن مصدراً** ولا يقع مصدراً في ثلاثة موافق بالاستقراء، ويقع في الحشو وهي وقوعه بين المبتدأ والخبر وبين الشرط وجوابه والنقسم واجوابه، ويرهل حينئذ، قوله **وعطف** أي إن عطفت على ما ليس له هل وإلا ألفيت، قاله بعض الفضلاء، فإذا قلت إن تذرني أه أذكر فاذن أحسن اليك، إن عطفت على الجواب ألفيت وينجرم، وإن عطفت على المجموع جاز النسب باعتبار تصديرها في مجلتها والرفع باعتبار أنه من تمام ما قبلها.

وذكر أن من بين كما وكام جر حتم وجاز الكذف إن كما ظاهر وبعد نفي كان واجباً وضح وأو إذا حتى أو إذا قد ملح وبعد حتى واخضع للمستقبل وأرفع بهذي حالاً أو مؤلاً وبعد فا وواو مع محض الطلب أو نفيه أجيب وأجرم في الطلب إن قبل كما إن يختلف فالجرم دع وفي جواب الرجاء نسب نفي أو واو أو ثم وانصب واحداً في غير ما مر ومن قاسى انتبه

قوله **من بين** أي خافية أو زائفة ولا يفصل بينها وبين الفعل بغيرها كأنها كالعدم، ونظيره الفصل بها بين الجار والمجرور، قوله **تقي كان** أي بعد مادة كان الناقصة المنفية بها **كالمافى** كما ولم دون لن فلا يرد عدم إدخاله فلم يكن الله ليغفر لهم، قوله **أو إيا** أو ملغ الخلو **للملو** صيتهما في كالتهمك أو تعطيتني حق، خاتمة

وتبين لو وقسم وتسمى أوليهما القول ولفظه نفي

تتراد أن بعد إذ ولما كأي لتفسير كملتين في

الكتاب الثالث في المجزورات

حروف القسم

في النبي ما ولا وإن واخضى بيا وألق به لها أو إيا طلبا
قوله **والق به** أي أحب القسم بالباء جواب طلبي أو بلها أو إيا، فقوله طلباً مفعول أخضى

الكتاب الرابع في العوامل

فعل التعجب

ومنه ما أفعل أفعل عجا وتلو ذاك انصب وهذا اجر بيا
وحذفه جاز لعلم وصل بالفع بالفعل أو بالظرف والنزاهة أفعل
والفعل بين ما وأفعل امتنع إيا بكان إن مزيدة تقع
وما هنا مبتدأ على التأنيح نكرة ذات تمام إنفج
قوله **ما أفعل الخ** ولا ينصب فعلاً التعجب المفعول المطلق لأنها كالجاء ولا يذكر المستتر فيه شيء
من التوابع قوله **ما الظرف** وأجاز المازني والنزاهة والفعل بالظرف والمراد به ما يعجم الجور وأن لسان
الفعل بلو لا إلا متناعية نحو ما حسن ~~هذا~~ ^{الظرف} بخله زيدا قوله **الحصر بالنسبة إلى ما هو مقيس فلا**
ينتقضي بنحو ما أصبح أبعد ما، وما أمسى أذفاها، ثم فائدة التنبيه على عدم دوام الفعل المتعجب
منه المصدر وإسمه

كفعله المصدر إن حل محل فعل وأن أو ما مضافاً أو معال
أولا وكان مفرداً مكبراً وغير محدود وليس منمرا
وحذفه وفضله محتمل وكونه آخر فيما شهبوا
وإن تقف لظرف أو فاعل أو وكهو إسم المصدر الميمي لا
مفعوله كمل كمل بهاله تلووا
نوع علم والغير ذو خلف جلا

قوله **المصدر** وعرف بأنه إسم الحدث الجاري على الفعل بمعنى المذكور بعده المشتق منه
محمولاً له منجوباً على أنه مفعول مطلق لا الموازن له كما في إسم الفاعل فيخرج عنه نحو ~~الظرف~~
العلمية وإسم المصدر لكن ينتقضي جمعاً بالمصادر التي لا فعل لها كويل وويج، ودفعه بأن المراد
جاء اشتقاق أهم من الترفي ينتقضي منعاً بإسم المصدر ورسم بإسم الحدث الغير الجاري عليه

وينتقى بالعالمية حينئذ فاعاخصر فيهما ترك اسم الحدث. قوله **أومع آل** وإعمال ذي اللام قليل من الآخريين لمنعه التأويل بأن **أولامع** الفعل الذي هو مدار عمله، قوله **وحذفه** أي لا يجوز حذف المصدر باقياً معوله. وقيل يجوز ولا يفصل من معوله بتابع أو غيره. ولا يؤخر عن معوله. ما ورد مما يوههم فؤل بإضمار الفعل. قوله **أخر** أي عن معوله محتظر في ما أي قول شهروه كأن معول مثل أن وما المصدر يتي لا يتقدم عليهما. وهو في تأويل أحد هما مع الفعل. وفيه أنه لا يجب موافقة المؤل مع المؤل به. قوله **وكهو اسم المصدر** الأول ومثله أي المصدر اسم المصدر المهي أو المنسوب إلى ذلك الاسم كالمصدر نسبة الكل إلى الجزء. قوله **إسم المصدر المهي** يعني أن اسم المصدر إذا كان مهيماً بأن يكون أوله ميم مزيدة لغير مفاعلة تعمل كالمصدر إذا لم يكن علماً وإلا فلا يعمل بالانفاق وإذا لم يكن علماً ولا ميمياً ففيه خلاف. والبصريون على المنع إلحاحي الضرورة

إسم الفاعل والمفعول

كفعله اسم فاعل إن يغري
نقياً أو إستفهماً أو موصوفاً أو
ومطلقاً يعمل ذاو مل لأل
وعامل ينصب أو يففعي ما
قوله **مكبراً** لم يتعرض لعدم كونه موصوفاً. إما لأنه ليس بشرط مطلقاً إذا لو كان موصوفاً بعد العمل يفرض عمله السابق. وإما المقايضة على عدم التفسير بإشتراكها في العلة. قوله **نقياً** أي ولو غير صريح فوإنما قائم الزيدان أو إستفهماً بالهمزة ولو مقدرأً بغيره أو موصوفاً ملفوظاً فومررت برجل ضارب غلامه أو مقدرأً كيا طالعاً جبلاً. ولولا أن لم يزد النزاء. قوله **أو ذا خبر** أي أوقد تلي ذا خبر أي مبتدئ ولو في الأمل فوإن زيدا ضارب عمراً. قوله **والجمع** اه مهجراً أو مكسراً العمل مثل المفرد منه كأنها نوعه. وقيل لعدم تمييز بناءه بإحاطة العلامة وفيه أنه لا يتمشي في المكسر.

ومنه في الأومح ذو تحويل
فعل أو مفعال أو فاعول
واختص ان يضاف باسم مرتفع
قوله **منه** أي من اسم الفاعل العامل في الأومح خلافاً للوفيين المانعين عمل صيغة المبالغة مطلقاً.

لكنه من فعل فاعيل
ومثله يجري سمي المفعول
معنى وفي ذبح وتشبيهه منع
قوله **ذو تحويل** لكثرة ومبالغة كجر المبالغة في المعنى نقصان قوت التشابه اللغوية. ولذا يعمل وهو

بمعنى المافى وذلك من فعل وفعليل العاملين عند سبويه دون غيره نحو أنهم مزوقون عرني و
ان الله سميع دعاء من دعاه

الصفة المشبهة

الصفة المشبهة تعمل كفاعل وفي الشروط تجعل
لكنها محاضر فقط ولا
أو أجنبي وهنا النسب على
قوله **على تمييز** مطلقاً عند الكوفيين لعدم اشتراط نكرته عندهم وفي النكرة عند البصريين
كما اشتراطهم لها أو تشبيه بمفعول في الموصلة عندهم وعلى التشبيه بالتمييز فيها كما هو رأي عماد
مستدرك بأن المعنى عليه.

وارفع وجبر وانصب مع ال ولا
ولا تجر مع ال ما قد خلا
ذال وذا إفاضة وما خلا
من ال ومن مضاف ما ال شمل

قوله **وارفع وجبر الخ** أي ارفع على الفاعلية وجبر على الإفاضة وانصب على أحد الأمرين المارين بها على
أحد الأمرين أي بالصفة المشبهة حال كونها مع ال أي معرفة باللام ولا أي وكما هو باللام بأن تكون
مجردة عنها إذ ال متنازع فيه للأفعال الثلاثة أي ارفع وانصب واجبر بها الموصلة باللام، وذا إلى إفاضة
أي المضاف وما خلا عن الإفاضة واللام، ثم ينقسم المضاف إلى الموصوف باللام أو إلى ضمير الموصوف
أو إلى المضاف إلى ضميره أو إلى الجبر عن الإفاضة واللام، فهذه ستة وتلاتون وجهاً وأمثالها
مرتبة على وفقها. رأيت الرجل الجميل الوجه ورجلاً جميلاً الوجه والرجل الجميل وجه أبيه
ورجله جميل وجه أبيه والرجل الجميل وجهه ورجلاً جميلاً وجهه والرجل الجميل وجه أبيه و
رجل جميل وجه أبيه والجميل وجه أبيه وجميل وجه أبيه والجميل وجه أبيه وجميل
آخر الوجه فيها. وتنقسم إلى ضئيف ووجهه أما نصب الصفة المجردة من ال المفعول الموصلة

لوصف تشبهها بالفعل فينشد وهو في أربع. وأما جبر المضاف إلى ضمير الموصوف أو إلى المضاف إلى
ضميره فلشبهه بإفاضة الشيء إلى نفسه وهو في صورتين. وقبح خلوه الصفة وما بعده عن الرباط
بالموصوف وهي فيها ضمير فقط وفي ما بعده هو أو اللام وهو في أربع. وممتنع بأن الإفاضة
لم تفسر تخفيفاً وكما مطلق من قبح حذف الرباط أو التوزن في العمل وهو في أربع أيضاً. وحسن خلوه
من سبب أحد الثلاثة وهواشون وعشرون. وإلى المور الأربع الممتنع أشار بقوله ولا تجر مع ال الخ

قوله **ومن مضاف ما الخ** أي الخالي من الإضافة إلى المرفع باللام وهو ثلاثة المضاف إلى ضمير الموصوف والمضاف إلى المضاف إليه والمضاف إلى المجرد والخالي من ال قسم واحد فحمل أربعة أوجه ممتعة. وسيأتي جدولها في آخر الكتاب **أفعل التفضيل**

أفعل للتفضيل مضمراً رفع وظاهراً إن موقع الفعل وقع
كما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين الفتي
ونفسه المطلق منوع بلا خلف ومفعولاً به وفيما اعتلا

قوله **ومفعولاً به في ما اعتلا** أي ممتنع في الأرجح. وما يؤهم خلافة لقوله تعالى الله أعلم حيث يجعل رسالته مؤل بته دير الفعل إن لم يقرر **يعني** (يقدر) على الظرفية الجازية وإثباته فمّن أعلم معنى ما يتعدى إلى الظرف.

وإن مجرد مل بمن وذكر وحده كما أضيف **للكسر**
وتلوال طبق وإن يفن لذي عرف و معنى من طهرت فكذي
وإن قصدت جوزن وقدر من مع قاله إن به تستفهم
وأمنعه في الأخبار في اختيار والحذف والفعل كثير جاري

قوله **وإن مجرد** أي ويستعمل إسم التفضيل إما بمعنى من وهو الأصل للتفريق فيه بالمفعل عليه أو مضافاً لفظاً أو باللام التمهيدية. ولا يجمع بينه وبين من. وهو ليست بالأكثر منهم حصى مؤل بأن من لبيان الجنس أو متعلقة بأكثر معدوداً أو اللام زائدة ولا يترك الجميع إلا أن يعلم المفعل عليه كما في الله أكبر أي من كل شيء لا البر كل شيء كأن حذف المضاف إليه ممتنع بدون التوقيف بالتونين أو الهم أو وجود مضاف إليه مثله باسم بعده أو جعله معدوداً كآخر أو إسماً كدنيا أو مخرجاً عن معنى التفضيل كآخر بمعنى غير. فهو إن مجرد من الأخيرين فصله بمن للإبتداء عن معنى زيد أفعل من عمرو إنتهى الفعل منه إلى زيد. فاندفع ما قاله ابن مالك من أنه كإنتهاً فكيف يكون للإبتداء. ثم أنه إختار كونها للجاورة. ورد بعدم صحة وقوع عن في موضعها. وفيه أنه يلزم إذا لم يكن مانع وهو هنا استعمال أفعل التفضيل بمن خاصة **بني** بين حروف الجر. قوله **وتلوال**

طبق أي التلو كال والمعرف به مطابق لما هو له فيقال منك الذين لا يفعلون. قوله **والحذف** أي والحذف للمجرد عند قرينه فقولته تعالى والآخره خير وأبقى والفعل بين أفعل التفضيل ومن غير أجنبي كالتمييز فوزيد أكثر منك والظرف والجار والمجرور فهو ونن أقرب إليه من قبل الوريد

كثير جاري ، وأما بالأجنبي فممنوع لأنهما بمنزلة المضاف والمضاف إليه في كون الثاني متممًا للدول
أسماء الأفعال

ماناب من فعل سما الفعل كعه
وقل غيره كهيئات ووي
إن نصبا و مصدرين إن خففا
وحكه كما ينوب عنه في
ولم يؤخرو سمات المفعول
قوله كعه أي نيابة كنيابة مع بأن تكون في الفعل والمفعول بلا ظانقمان عنه فهو من دتمة التعريف
فلا ينتقض فهو مستقار جدا ، ثم إسم الفعل دال على المطابقة في معنى أفعول أستمع فيه ، فمعناه أستمع
سكونا تشد جدا ، قوله فومه بالكف ، واعترض بأنه متعدد ويرد بأنه جاء كإيضا على ما في القاموس ،
وما يق أن جعل مع وفوه بمعنى الأمر دون اطفاع المدفول لا النهي تحكم لجواز كونه بمعنى كما تكلم ، وكون
دوئك بمعنى كما تفارق وهكذا فكيف يكون بمعنى الأمر كثيرا مندفع بأن في صورة الإثبات والبناء
يرجح كون المعنى مثبتا أو منفيما إن قيل بوضعها للفظ الأفعال ومعنى إن قيل بوضعها
وكذا يرجح شيوع الماضي في الإنشاء والبناء كون هيئات ونحوه بمعنى الماضي دون المضارع فلا يلزم
الترجيح بلا مرجح ، قوله عليك فإن كان في الظروف وتفسير المخاطب وهو الكثير فهي بمعنى أمر المخاطب
أو تسمير الغائب وهو قليل فبمعنى أمر المخطوب الغائب .

الأصوات

وشبهه المحكي به أو غوطبا
الظرف والمجبرور
كالومف يرفع فافلا تال بها
إلى

الإشتغال

إن يشغل المفعول باسم قه سبق
بالواو فعلا وتشبيها يعمل
كاملة وما معلقا تلك
أو ما حوى نعتا بياناً أو نسق
في سابق بالأجنبي ما يفصل
أوكم إذا أو ليتها هلا أكا

قوله **أو ما حوى** أي أو يشغل ما حوى المضمحل باسم سابق سواء كان نعتاً فوهذه الكرمات رجلاً
جيبها أو عطف بيان فوزيد الكرمات عمراً أخاه، أو معطوفاً بواو فوزيد مرتبة عمراً وأخاه، قوله
يعمل في سابق أي في الاسم السابق بشرط أن لا يقع الفعل بالأجنبي، وإلا فهو مانع من الاشتغال
فوزيد أنت تقر به.

والسابق أن يذهب وجوباً إن تلا
ذاهمة فاختربها كالتد غلب
وتلا عاطف بلا فعل على
وذاً وجهين إذا عطف تلا
قوله **وذاً وجهين** مقول تلا أي إن تلا العاطف له ذات وجهين أي جملة إسمية المصدر فعلية
العجز، فأنت مخير بين الرفع والنصب من غير ترجيح أو فهو خير فيه، ولك أن يجعله مبتدأ و
المعنى وذاً وجهين إن المعطوف عليه جاء عقبه.

ولا انصب بفعل واجباً لأضمار
في ما يحرف أو إنافة فصل
والنصب للسابق والمضمحل من
وشروطه أن يقبل الأضمار لا
قوله في ما يحرف متعلق بالشق الأخير أي المعنى
في الأول جاوز وفي الثاني أهين.

خاتمة

في الرفع الاشتغال بحري أجباً
كالنصب إما فاعلاً أو مبتدأ
إلى إلى

الكتاب الخامس في التوابع

يتبع في الإعراب الأسماء الأول
وفسق وعند الإحتمال
وعامل المتبوع فيها يعمل
مقدر فيه بلفظ الأول
نفت بيان ثم تأكيد بدل
كذا مرتب على نزاع
والحرف ذو واسطة والبدل
كاتبية على القول الجلي

قوله **على نزاع** وفي بعض النسخ بلا نزاع أي ممن يعتريه فلا يتجه أن قوماً قدم التأكيد على
النفث فكيف يكون هذا الترتيب بلا نزاع. وفي بعض النسخ على نزاع وهو أولى. قوله **ذو واسطة**
أي الحرف صاحب وساطة، وليس عاملاً كما توهمه البعض فعلى هذا ذو معنى صاحب والواسطة
مصدر كالعاقبة وفي بعض النسخ. والعطف دواخ وهي غير محتاجة إلى التلاف. قوله **والبدل** معطوف
على المتبوع أي عامل البدل مقدّم فيه بلفظ الأول فيكون جملة ثانية كمن الأول للظهور في بعض
المواضع.

النفث

النفث تابع يتم ما نفث
واقفه تنكرأ تعرفا
وهو في الأفراد والتذكير أو
مشتقاً أو مشبهة كذي وذا
ونعتوا بمصدر فذكروا
بجملة برباط كالملة
قوله **وكثر الحذف** أي حذف العائد في الجملة الواقعة صفة لثمرة كثيرة عند قيام القرينة.

عطف النسق

خير أبح قسم وأبهم واشك أو
ومثل أو إما وذي لم تعطف
هو قوله **وذي لم تعطف** بل العطف للواو التي قبلها فلا فاء ككثر الخوين هذا إذا كان
تعطف صيغة معلوم وأما إذا كان صيغة مجهول فالمعنى إن أما لم تعطف بل هو عاطف.
خداً إثباتاً وأمرأ لا تلى
لكن لا يستدراك بعد نفي
وبل كذا فإن لمثبت تلا
وهي مع الجملة لا بطلال
وعد قوم في الحروف إلا
قوله **بعد نفي** أي كون لكن عاطفة مشروطة بأن يتقدمها نفي أو نفي وبقية شرط آخر وهي أن لا يجازيها الواو

الكتاب السادس في الأبنية

بناء فعل المجهول

وكان ذي العلة ياء وأحضر بناء هذا ناقماً في الأظهر

قوله **وكان ذي** أي تقلب لام الماضي المعتل الهمزة غزي وهدى وكذا في المضارع

بناء فعل التعجب والتفصيل

يمض من فعل ثلاث مرفعا قابل فعل ذي تمام ما انتفى

ما وصفه أفعول للفاعل قد وفاقداً أخلفه أشدد أو أشد

مصدره بعد أشد انصبوب ما بعد أشدد وسوى هذا نهر

قوله **ما وصفه أفعول** أي لا يكون وصف ذلك الفعل على أفعول بأن لا يكون لونا ولا عيباً وحلية

لأنه يلتبس بالصفة المشبهة وينتقى نحو أجهل وأبلد وأرعن، إلا أن يتم إن المراد عدم البناء

قياساً مطرداً، ورفع بأن المراد بأفعول ما ليس من اللون الباطن مع أنه يتجه أن الدليل جار فيه مناف

لما قالوا أن نحو فلان أحمر من هبنقة شاذ ولا ينتقى نحو مائة أبيض من اللبن، وأنت أسود

في عيني من الظلم، كأنهما من الشواذ، ويشترط كون الفعل للفاعل، فلا يبنيان من المبني للمفعول إلا إن

كان ملازماً له، ولذا يسم ما أمناه من لم يستثن قال أن التعجب فيه من فعل مفعول في ضمن فعل

فاعل لم يتفلا به

أبنية الصفات

كفاعل إسم فاعل الثلاثي لا فعل الألوان والأحداث

فأفعل له وفعلان امتلا وما للأعراضي فصفه فعلا

ولا فعت فله فعيل والفعل حذ وفعل قليل

وافعل وغير فاعل وصف فعل مفتوحاً به كوصف عف

مع ضم ميم ثم كسر رابع مع ضم ميم ثم كسر رابع

ثلاثة زنة مفعول حذ في ثلاث زنة مفعول حذ في

كذلك الفعيل معي لا عمل كذلك الفعيل معي لا عمل

وكثرة له الثلاثي وكثرة له الثلاثي جهة

قوله **كالضارع** أي كلفظ المضارع مصاحباً لفهم الميم الزائفة في أوله وكسر رابعه الذي

هو ما قبل الآخر في هذين الكلمتين، أو المعنى على رنة مضارع بنى ذلك الاسم منه مع زيادة ميم مضمومة في أوله وكسر ما قبل الآخر، فقوله ثم كسر الرابع أي كسر الكسر الرابع في كونه قبل الآخر، فتدبر، قوله ثم كسر رابع اه وهو محسن ومسهب وملفع بفتح ما قبل الآخر فيها ووارق وطاقح ولاقح كلها اسم فاعل من أفلح شاذ، فلا ينتقن بها التعريف، قوله **وناب نفا** **منه** أي وناب نفا وسما عنه أي عن رنة اسم مفعول ثلثة فعل كذب بمعنى مذبح، وفعل بفتحين كقبتني بمعنى مقبوضي، وكذلك المذكور فعمل ويستوى فيه المذكر والمؤنث كذبيح معنى، وقد يقم أن الأولين مصدران مستعملان فيه مجازاً، ويؤيده عدم ذكر ابن مالك في الفتح إلا الأخير، ولو أراد ذكر نائبة ولو ~~مجرد~~ مجازاً لزم ذكر فاعله لمحيته بمعناه في قوم من ماء وافق، قوله **ولا تفع من متعدد مشبه** ويرد عليه فور حيم لأن رطم بالكسر تقل إلى رطم فالفهم ثم اشتق منه و قد تكون مجازية للمضارع كطامر والغالب عدمها الجميل، ولا ينافي هذا ما قاله ابن مالك الحاجب من أن سيفتها مخالفة لصفة الفاعل، لأن المراد سيفتها المختلفة بها يجعل الإضافة للإختصاص، ما يعم أن فوطامر اسم فاعل أجري مجريها في الحكم غير حاسم لبقاء النقص بهما من المزيده فيه مثلاً فإنها من غير الثلاثي المجرى تعيى على وزن اسم الفاعل منه قياساً مطرداً على ما في التسهيل.

بيان التشنية وجمع التصحيح

آخر مقصور يشن عديا	ثلاثة أو أصله الياء اقلبه يا
كالجامد الممال وأقلب الألف	بغير ذاء واواً وهاء الف
بالواو والذ كيا علباء خذا	بواو أو هز و صرع غير ذا
وآخر المفتل في الجمع احذف	والفتح في المقصور ابقه تقف
في الجمع بالثا الهمزة أقلب الألف	كثنية وتاذي التا حذف
والعين تحت ساكن أي اسم على	ثلاثة مؤنث ولو خلا
تتبع فاني شكله وسكن	تالي سوى الفتح اوافتح يهن
وذروة وزبية كاتتبع	وبغير ما تقرر شذ فاسمع

قوله **كالجامد الممال** الألف للقرآن أي قارن ما سبق للجامد أي الاسم المجهول الأصل الذي أصل في حكم قلب الألف ياء لقولك في تشنية متى متيان، وجعله التشبيه المقلوب يقتضي كون حكم التشبيه ممنوعاً قبل اعتبار التشبيه، قوله **والذ كيا علباء** أي وأنت مخير في تشنية مثل الحيا

مما همزته بدل من أصل والعلباء مما همزته للإحاق بين القلب واواً والبقاء همزة.
جمع التكسير

أفعلة كذا فعل أو فعال
فعل لفعله، أفعّل وفعله
قوله **فعل لفعله** أي فعل جمع لفعله المؤنث لا فعل واغل المذكر لفعله. وهذا التركيب مثل ما في الغري
في بيان الباب الأول فونصر ينصر.

وزائد الثلاث غير ما ذكر
ذي خمسة جرد حذف
قوله **ونشبهه** أي ويجع عليه كل رباي بزيادة الإحاق فوجوه و **جواهر** جواهر.

التفسير

وأختم بتا العاري ثلاثاً أمن
قوله **أمن** من لبسه غوين وعينية وإلا فلا **تلقه** التاء فو شجير في تفسير شجر ولا يتم شجرة لثلاث
يلتس بتفسير **بهي** شجرة.

النسب

في النسب زديا مشدداً كسر
وعلم التأنيث والمدة في
قوله **أقلب واحذف** أي يجوز قلب المدة واواً وحذفها إن كانت رابعة وثاني ما في فيه ساكناً سواء
كانت للتأنيث كجلى أو جداً من أصل كملهى أو زائدة للإحاق كأرطى فيم جلي وجلووي وملهوي و
ملهوي وأرطوي وأرطوي، قوله **وقل لمري مرموي** أي تقول في اسم آخره ياء مشددة مسبوقه بأكثر
من حرفين واحدى اليائين أصلية كرمي مرموي بحذف أحدهما وقلب الآخر واواً وإن كانا
زائدين حذفنا كرمي. ومنهم من قال في مرمي مرمي مثله بحذف اليائين ومثله المسبوق بحرفين
فيتم في علي علوي إلا أنه لم يقل بحذفهما (أفهما). ونقول في المسبوق بحرف كحي حيوي ببقاء الأول و
قلب الثانية واواً

أولاً جائز وقاء احذف
ثاني ثنائي بلين ضعف
من بنت افت وجاها امطلي
ونشبة اجبر وافتح العين تف

تخفيف الهمزة

الصفة مع أل الة بلا ال

[illegible]

- ٣١ الخطبة ١ المومل الإسي
- ٣٣ مبحث اللاد واللة ٢ خاتمة
- ٣٥ العرب والمبني ٣ الكتاب الأول
- ٣٥ فصل: رفع ونصب ٤ المبتدأ والخبر
- ٤٢ المثني ٥ باب الإخبار بالذي وبأل
- ٤٤ الجمع المذكر السالم ٥ مسئلة تجوز فاني خبر
- ٤٥ جمع المؤنث بألف والتاء ١٢ باب كان وأخواتها
- ٤٨ غير المنصرف ١٢ ما وأخواتها
- ٥٠ أألف التأنيث وصيغة منتهى الجمع ١٢ باب كاد وأخواتها
- ٥٢ العدل ١٣ باب إن وأخواتها
- ٥٦ أألف والنون الزائدة ١٣ كالعامة عمل إن
- ٥٧ وزن الفعل ١٤ باب ظن وأخواتها
- ٥٩ العلم الممزوج ومدخول الألف واللام والتأنيث ١٥ مسئلة يلى يقول ذروعه الجمل
- ٦٠ العجمة وألف الإلحاق ١٦ باب اعلم وأخواتها
- ٦٠ الإعراب المقدر ١٨ الفاعل
- ٦٣ باب المعرفة والنكرة ١٩ النائب عن الفاعل
- ٦٤ الفاعل المنفصل ٢٠ المفارغ
- ٦٥ الفاعل المنفصل ٢١ الكتاب الثاني في الففلات المنقول به
- ٦٦ مواقع إشتغال الفاعل ٢١ باب التحذير والإغراء
- ٦٧ الإضمار قبل الذكر ٢٣ المنفوب على الإختصاص
- ٦٨ ضمير الفصل ٢٥ النداء
- ٧٢ نون الوقاية ٢٥ المنذوب
- ٧٢ العلم ٢٦ المستغاث
- ٧٣ أسماء الإشارة ٢٦ الترخيم
- ٧٤ آل الحرفي ٢٧ المنفول المطلق

المفعول له	٧٤	الفت	٩٤
المفعول فيه وهو الظرف	٧٥	عطف النسق	٩٤
الظروف المبنية	٧٧	الكتاب السادس بناء فعل المجهول	٩٥
المنصوب على التوسيع	٧٨	بناء فعل التعجب والتفصيل	٩٥
المفعول معه	٧٨	أبنية الصفات	٩٥
المستثنى	٧٩	بيان التثنية وجمع التصحيح	٩٤
مسئلة الأمل في غير	٨١	جمع التفسير	٩٢
الحال	٨١	التفخير	٩٢
التمييز	٨٥	النسب	٩٢
مسئلة يفرد منصوبا	٨٥	الكتاب السابع في التعريف الإعلالي الإبدال	٩٨
مسئلة ميز كعشرين	٨٦	تحفيف الهمزة	٩٩
نواصب المفارغ	٨٦	جدول أقسام الصفات المشبهة	٩٩
خاتمة	٨٧	فهرست	١٥٥
الكتاب الثالث حروف القسم	٨٨		
الكتاب الرابع فعل التعجب	٨٨		
المصدر واسمه	٨٨		
إسم الفاعل والمفعول	٨٩		
الصفة المشبهة	٩٥		
أفعل التفضيل	٩١		
أسماء الأفعال	٩٢		
الأسموات	٩٢		
الظروف والمجرور	٩٢		
الإشتغال	٩٢		
خاتمة	٩٣		
الكتاب الخامس في التوابع	٩٣		